أسس الفكر الاقتصادي ومناهجه

بين فلاسفة اليونان وفلاسفة المغرب العربي

بين النظرية والتطبيق

تأليف

الأستاذ الدكتور/فيصل صلاح الرشيدي

أستاذ الدراسات العليا المساعد

الجامعة الأسمرية الإسلامية بليبيا وجامعة العريش

٢٠٢١ م

مدخل تمهيدي لأسس الفكر

الاقتصادي الأوروبي "اليوناني" ومناهجه

تمهيد

* سوف نتناول في هذا الفصل معني كلمة الاقتصاد من الناحية اللغوية والاصطلاحية وعن طريق المعني اللغوي والاصطلاحي تعرفنا علي عدة تعريفات لعلم الاقتصاد في العصر الحديث وبالأخص عند آدم سميث، جون سينوارت مل، فيسكل، وروبنز.

* وتأسيسا علي ما سبق نتحدث في غضون هذا الفصل نشأة علم الاقتصاد، وماهية علم الاقتصاد، والغرض من علم الاقتصاد، وفروع علم الاقتصاد، وخصائص علم الاقتصاد، وأهم مجالات علم الاقتصاد، وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخري مثل علم القانون، وعلم الأخلاق، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم الجغرافيا.

وسوف نحدد في هذا الفصل نشأة علم الاقتصاد في الفلسفة الشرقية ا لقديمة لكي نستنبط أسس الفكر ومناهجه عند المصريين القدماء، وأسس الفكر الاقتصادي في حضارة وادي الرافدين، وأسس الفكر الاقتصادي في الهند القديمة، والحضارة الصينية بمعالمها الاقتصادية وهذا ما يعبر عن الجذور الأساسية للفكر الاقتصادي.

* وسوف نتناول في هذا الفصل الأسس الاقتصادية عند الطبيعيين الأوائل، وأفلاطون وأرسطو، لقد نقف علي منابع الأسس الفكرية لعلم الاقتصادي في العصر الوسيط الأوروبي والذي يحتوي علي القديس نوما الأكويني، والقديس أوغسطين وأهم نظرياتهم الاقتصادية.

لقد بحثنا عن أهم الأسس الفكرية لعلم الاقتصاد عند المحدثين والمعاصرين في غضون الفصل وتناولنا أهم النظريات والأسس الاقتصادية عند توماس هوينز، وجون لوك، وآدم سميث، وهيجل، ومونتسكيو، وجان جاك روسو، وكاول ماركس، والاشتراكية،

وهكذا يتضح لنا عمق وأساس الأسس الفكرية الاقتصادية ومناهجها منذ بداية تعريف علم الاقتصاد ونشأته في حضارات الشرق القديم، والعصر الوسيط الأوروبي، والعصر الحديث المعاصر.

بادئ ذي بدء سوف نتناول التعريف اللغوي والاصطلاحي لكلمة الاقتصاد، فنقول **معني كلمة الاقتصاد من الجانب اللُّغوي وهي أن معني الاقتصاد:**

الاقتصاد: بكسر الهمزة – من القصد – والقصد: استقامة الطريق، والاقتصاد فيما له ظرفان – إفراط وتفريط ويكون محموداً علي الإطلاق، وفي القرآن الكريم: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ لقمان:١٩ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ الفرقان:٦٧ وقد يكني بالاقتصاد عما تردد بين المحمود والمذموم، كالواقع بين الجور والعدل وفي القرآن الكريم: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فاطر:٣٢، والاقتصاد هو علم تدبير الثروات والأموال الفردية والاجتماعية، دخاراً وتنمية وتوزيعاً علي نحو من الاستقامة والتوازن، الذي يتوسط بين الإسراف والتقتير وبين المغالاة والتقصير، وبين الإفراط والتفريط»[١]

ومن الفقرة السابقة نلاحظ أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي« يبحث في نشاطات الإنسان في أثناء محاولاته لإشباع حاجاته ورغباته، والاقتصاد هو علم الندرة والاختيار، والاقتصاد هو ذلك العلم الذي يتقصي طبيعة وأسباب ثروات الأمم، **الاقتصاد** هو ذلك العلم الذي يدرس كيف يوظف الأفراد والمجتمعات مواردهم الاقتصادية النادرة ذات الاستخدامات المتعددة لإنتاج مجموعات متباينة من السلع وتوزيعها بين الموظفين للإستهلام الحاضر أو المستقبلي»[٢]

(١) قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة – دار الشرق – الطبعة الأولي ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م – صـ٥٩.

(٢) مبادئ الاقتصاد د.محمد النصر – الشركة العربية المتحدة للتسويق – ٢٠٠٩م ، صـ٨، ٩.

ونجد أن كلمة الاقتصاد تعني: كمصطلح متعارف: « علية الوقوف في نقطة الوسط بين الإسراف[١] في الشئ والتقتير فيه، إلا أن أحد المهتمين بهذا العلم وهو(ليونيل روينز) **قد حد المعني الأعم لكلمة اقتصاد:** يهتم بدراسة السلوك الإنساني وما يختص بعلاقة سلوكه ومتطلباته بين كل من (الغايات) والتي هي الرغبات وبين الموارد النادرة التي هي أساس المشكلة الاقتصادية، إلا أن اللفظ الشائع في المجتمعات بشكل عام أن كلمة الاقتصاد تعني الادخار وما إلي هنالك من خفض في نسبة الأنفاق»[٢]

*** وكان أرسطو أول من استعمل كلمة اقتصاد وكان معناها يقتصر علي علم القوانين** تدبير الشؤون المنزلية إذا أن كلمة اقتصاد مشتقة من كلمتين يونانيتين هما (أويكوس) وتعني المنزل و(نوموس) وتعني قانون، أما مصطلح الاقتصاد السياسي **فقد استخدم أول مرة في أوائل القرن السابع عشر** من قبل (مونكريتال) في كتابة (شرح الاقتصاد السياسي) الصادر عام ١٦١٥، وكان يعني اقتصاد الدول لأن كلمة سياسي هي مشتقة من الأصل(بوليتكوس) وتعني أساساً اجتماعياً وأصبحت مرادفة للاقتصاد السياسي.

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن علم الاقتصاد وهو الطريق الذي يسلكه الفرد والمجتمع لتحسين نمط الحياة الاقتصادية للناس في أنحاء العالم، وخلاصة القول أن تعريفات علم الاقتصاد هامة للغاية لأنها مرتبطة بعلم الأخلاق.

---

(١) الإسراف: هو تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان، وإن كان ذلك في الإنفاق أشهر ويطلق في الاصطلاح الشرعي علي مجاوزة الحد في انفاق المال، ويقال تارة باعتباره الكمية وتارة باعتباره الكيفية وقد ذكر الفقهاء أن للإسراف حالتين: ١- أن يقع في الحرام. ٢- أن يكون الإنفاق فيما هو مباح، لكن علي وجه غير مشروع كإنفاق المال في غرض خسيس وكأن يضيعه فيما يحل له، لكن فوق الاعتدال ومقدار الحاجة [معجم المصطلحات الاقتصادية – علي بن محمد الجمعة – صـ٥٥]

(٢) قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة – دار الشرق – الطبعة الأولي ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م – صـ٥٩.

* ومن الجدير بالذكر أن علم الاقتصاد بالانجليزية Economic وهو علم يُصنف ضمن العلوم الاجتماعية حيث يهتم بوصف عملية الإنتاج وتقديم التحليل المناسب لها ومتابعة استهلاك وتوزيع الثروة ويعرف علم الاقتصاد بأنة الأسلوب الذي يساعد علي اتخاذ القرارات حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات والرغبات كما يشكل الاقتصاد حقلاً كبيراً من الاكتشافات التي بدأت من الفلسفة وصولاً إلي السياسة.

وهناك عدة تعريفات لعلم الاقتصاد في العصر الحديث وهي ما يلي:

١- **تعريف علم الاقتصاد** عن« آدم سميث ١٧٧٦: هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمم بواسطتها أن تعتني مادياً»

٢- **جون ستيوارت مل:** (علم تطبيقي يدرس الإنتاج وتوزيعه).

٣- **فيكسل:** « هو العلم الذي يدرس كل جهد إنساني منظم يبذل لإشباع الحاجات المادية نحو تحقيق الوفاق الاجتماعي والاقتصادي، أي أنة يؤكد عل إشباع الحاجات والذي يعبر به مرتبطاً بالإنتاج، فالإنتاج هدفه إشباع الحاجات في الأساس.

٤- **روينز:** هو علم الذي يدرس الندرة والاختيار، والندرة هو ندرة السلع والخدمات بالنسبة للطلب عليها وسبب ندرة الإنتاج يرجع إلي ندرة عوامل الإنتاج أو موارد

الإنتاج عن طريق التعريفات السابقة لعلم الاقتصاد نستخلص ما يلي:

١- نشأة علم الاقتصاد:

* وعلم الاقتصاد وهو علم حديث النشأة بالنسبة للعلوم الاجتماعية، ويتصدي هذا العلم لدراسة لسلوك الإنسان حيال الموارد المحدودة من حيث انتاجها واستخدامها في مواجهة الحاجات المتعددة، ويعد علم الاقتصاد ودراسة للثروة من ناحية وجزءاً من دراسة الإنسان فرع من العلوم الاجتماعية الذي يعني دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد من حيث الاستهلاك وإنتاج السلع والخدمات وتبادلها وتوزيعها.

٢- ماهية علم الاقتصاد:

علم من العلوم الاجتماعية يدرس النشاط الإنساني فيما يتعلق بـــ:

أ- كيفية الحصول علي الأموال (الثروة) ب- كيفية إنفاقه لهذه الأموال.

جـــ- **علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس** النشاط الإنساني الذي يهدف إلي الإنتـــاج والتوزيع ويتم هذا التوزيع من خلال عمليات التبادل في السوق، إذن فعلم الاقتصاد تطور ليشمل خمسة محاور رئيسية (الإنتاج – التوزيع – التبادل – الاستهلاك- الحاجات)

٣- الغرض من علم الاقتصاد:

والغرض من علم الاقتصاد هو الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية بطريقة علمية وتطبيق النتائج لتحقيق زيادة في الرفاهية الاقتصادية، وعلم الاقتصاد يهتم بدراسة السوق – العرض – الطلب- الاستهلاك- الاستثمار- الادخار.

وعلم الاقتصاد يلعب دوراً هاماً في حياتناً، والاهتمام بمناهج علم الاقتصاد تساعدنا علي فهم الظروف المحيطة، وعلم الاقتصاد يحتل في عالم اليوم مركز الصدارة في تفكير الإنسان، وبعد أن تناولنا نشأة علم الاقتصاد وماهيته نتناول فروع علم الاقتصاد وهي:

٤- فروع علم الاقتصاد:

ومن أهم فروع علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) وهو الفـــرع الاقتصـــادي الـــذي يحرص علي دراسة الأعمال العامة والمرتبطة بالاقتصـــاد المحلـــي وســـعر الفائـــدة ، والضرائب، والبطالة، ويتهم علم الاقتصاد بالنشاط الاقتصادي الـــذي يشـــمل العـــرض والطلب، وكذلك أنواع السلع مثل الثروة والخدمات، وهناك الفعاليات الاقتصادية وتشـــمل الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك.

٥- خصائص علم الاقتصاد:

بعد أن تناولنا فروع علم الاقتصاد نتحدث الآن عن خصائص علم الاقتصاد وهـــي ما يلي:

أ- يمتلك علم الاقتصاد بصفة خاصة نوعاً من أنواع العلوم، ومجموعة من المصطلحات الخاصة به مثل السلع – الادخار.

ب- استخدام منهج موضوعي في تطبيق البحث العلمي وهذا ما سوف نجده في غضون هذا الكتاب عند فلاسفة المشرق العربي، والمغرب العربي، وكذلك عند الفلاسفة المحدثين.

ج- **تشمل مصطلحات علم الاقتصاد توضيح المشكلات الاقتصادية** وتساعد علي فهو الظواهر الاقتصادية، ومن أهم هذه المصطلحات الإجارة، أحكام السوق، الاحتكار، الاستخلاف، أرض الخراج، أرض العنوه، أرض العشر، الأموال، العدل الاجتماعي وتهتم بدراسة خصائص الدولة النامية وتفسير التخلف الاقتصادي بسبب : (العوامل الجغرافية ونقص الموارد الطبيعية، وجمود البيئة الاجتماعية، والمعتقدات الدينية) [١]

د- **يتناول علم الاقتصاد المشكلات الاقتصادية وهي عبارة** عن الندرة بالموارد المتوافرة مع زيادة بالحاجات الإنسانية مما يؤدي إلي ظهور مشكلة بالاختيار عن الأفراد بين هذه الحاجات التي يتم استخدامها لإشباع رغبات الأفراد، وتتميز المشكلة الاقتصادية بدراسة تنوع الإنتاج الاقتصادي، وتنوع الثروات الطبيعية، ودراسة خصائص البيئة الزراعية، والأغنياء والفقراء.

وتمشياً مع السياق الاقتصادي السابق من تعريفاته، ونشأة علم الاقتصاد، والغرض من دراسة علم الاقتصاد، وفروعه، وخصائصه، **وجب علينا أن نتناول أهم مجالات علم الاقتصاد وهي ما يلي:**

---

(١) التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية د/علي لطفي – مكتبة عين شمس – ١٩٩٦م – صـ١٥

* علم الاقتصاد: فرع من علم الاجتماع العام يبحث في وسائل الإنتاج والتصديق والاستهلاك، اقتصاد حر: تسيطر فيه المادة الفردية.

اقتصاد مدير: وسط بين الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجه، واقتصاد موجه: اقتصاد تسيطر علية الدولة. [معجم المصطلحات الفلسفية – عبده الحلو – صـ٥١]

١- **يهتم علم الاقتصاد بدراسة "المال"** عن طريق العمليات الاقتصادية المتعددة وهي (الإنتاج التبادل والتوزيع، والاستهلاك، والمكية ، والادخار،ونظرية التبادل الاجتماعي السلع المادية – السلع الاجتماعية غير المادية).

٢- **من مجالات علم الاقتصاد دراسة الأسعار**، ونظرية كمية المال، والنمو المتوازن، ونظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن، وإزالة معوقات التنمية.

٣- ومن الجدير بالذكر أن علم الاقتصاد له مجالات متعددة من أهمها تصنيف التنمية الاقتصادية، وأساليب التحليل الاقتصادي، وأسس السياسة الضريبية، واختيار الضرائب النوعية، ومشكلة تعبئة المدخلات الاختيارية، وسوء توزيع الدخل، وحقيقة الادخار، وعائدات الإعطاء وهي الرأسمالية – المقايضة.

٤- نجد أن مجالات علم الاقتصاد متعددة مثل شرح كيفية توزيع الأرباح، وميزان المدفوعات، وأنواع السلع والأنماط الاستهلاكية، والربا، والاحتكار، والقمار، والغش والخداع في السلع، وتقسيم الموارد علي أساس التوزيع الجغرافي، والأنشطة الإنتاجية مثل الزراعي والتجاري.

***ولكي نفسر أسس الفكر الاقتصادي ومناهجه يجب علينا أن نتحدث عن علاقات علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى وهي ما يلي:**

١- **الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماعي:** ونجد ذلك مفصلاً في غضون هذا الكتاب عند الفارابي في مدينته الفاضلة، وآدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" وعلم الاجتماع الاقتصادي يشمل (الرؤية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، والصراعات الطبقية).

٢- نجد أن العلاقة وثيقة بين **علم الاقتصاد والعلوم الطبيعية** مثل الموارد النباتية وهي الإنتاج الحيواني، الموارد النباتية الحشائش) وتوزيعها، توزيع الثروات الحيوانية النشاط التجاري في السلع الحيوانية، ظروف البيئة وأثرها في الإنتاج.

٣- نلاحظ أن **علم الاقتصاد وثيق الصلة بالقانون**[١] والدليل علي ذلك أن العلاقات الإيجارية لا تتم إلا بالقانون وكذلك تملك الأراضي، والبيع والشراء.

من أسس الفكر الاقتصادي ارتباط علم الاقتصاد بعلم الجغرافية ويتم ذلك بالقانون

٤- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق**[٢] ونجد ذلك مفصلاً في علم الاقتصاد عند أرسطو، والفضائل الأخلاقية في فلسفة سقراط، أفلاطون،[٣] وأرسطو، علاوة علي علم الأخلاق في الشريعة الإسلامية وكل الأديان السماوية، وعلم الأخلاق يهتم بدراسة ما هو كائن ولها دور كبير في توجيه سلوك الإنسان حتى يتجنب تحريم الربا والاحتكار، وتحريم القمار، والنصب والسرقة، ويمنع الغش والخداع في السلع، ويقوم علم الأخلاق بدراسة التبذير، والحسد، والبخل، وكمال النفس، والغرض منه تمسك الإنسان بالفضائل.

٥- **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:** نجد أن علم النفس له علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد والدليل علي ذلك عندما قال **سقراط** مقولته "أعرف نفسك" . وأن كمال النفس بالعلم والعمل والأطلاع علي حقائق الأمور، وأن علم الاقتصاد هو الوحيد من بين العلوم

---

(١) « يقول القديس أوغسطين: القانون الخلقي موضوع مشتهي فوق كونة واجباً لأنة خير بالإضافة الينافوق كونه خيراً في ذاته، وهو بذلك يدفعنا إلي طلبة لذاته.....الفضيلة الكبري محبة الله واضع النظام وهي تتضمن سائر الفضائل: فهي الحكمة من حيث إنها الوصول إلي قمة الخير» [تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط – يوسف كرم – ص،٤١]

(٢) علم الأخلاق: لغة: جمع خلق وهو العادة والسجية والطرب والمروة، وعند الفارابي:الأخلاق محمودة محمودة أو مذمومة تستفاد بالممارسة، ويمكن أن لا تكون لدي الإنسان أخلاق حميدة ولكنه يستطيع ان يكتسبها بالعادة والمران، وعند ابن رشد الأخلاق أساسها عقلي فالعمل يكون خيراً أو شراً لذاته، أو بحكم العقل والعمل الخلقي هو الذي فيه الإنسان عن معرفة عقلية، وابن رشد في ذلك علي نقيض الفقهاء الذين يرون العمل الأخلاقي خير لأن الله أمر به، وهو علم يبحث في الأحكام الخاصة بالخير والشر والفضيلة.[المعجم الفلسفي د.مراد وهبه – دار قباء للطباعة والنشر – ١٩٩٨م – صـ ٣٤، ٣٥]

(٣) « اتفق أفلاطون مع سقراط في مزج الفضيلة بالمعرفة وتوحيدها بيد أن الفضيلة تكون معرفة خير أي في التشبة بالله.....و السعادة والفضيلة ولا راتكابه ولا يجب مقابلة الظلم بمثله، ويجب علي المجرم أن يسعي في التكفير عن ذنبه ولا يهرب منه والرجل الفاضل يحب الخير بجميع مظاهرة: [تاريخ الفلسفة من أقدن العصور إلا الآن – حنا أسعد فهمي – مكتبة النافذة الطبعة الأولي – ٢٠١٤م –صـ٤٤]»

الاجتماعية الست (الاقتصاد، الاجتماع، السيكولوجي، التاريخ، الانثروبولوجي، السياسة) ويقوم القديس أوغسطين (٣٤٥-٤٣٠) وجود النفس لازم من وجود الفكر، فلما أن يدرك الفرج وجوده حتى يدرك ذاته كقوة حية، من حيث أن التفكير حياة، وعلم الاقتصاد وثيق الصلة بعلم النفس والدليل هو أن الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين، وسلوك الأفراد في الانفاق والادخار، ويجب الاستعانة بالدراسات النفسية لفهم تحليل سلوك الإنسان في مجال التبادل والاستهلاك مثل دراسة التبذير حيث يقول الإمام الغزالي **وأما التبذير: فإفناء المال فيما لا يجب، وفي الوقت الذي لا يجب فيه وأكثر مما يجب، وأما البخيل: فهو الذي يفرط ويقصر في الانفاق خوفاً من أن تضطره الفاقة إلي المسألة والتذلل للأعداء، وكان سبب البخل هو الجبن عند البحث.**

ويزداد أهمية علم الاقتصاد بعلم الجغرافية نظراً لأن هناك الجغرافية الاقتصادية التي تحتوي علي الموارد الطبيعية للثروة الاقتصادية وهذا ما نجده في هذه العلاقة:

٦- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:** نجد أن هناك البيئة الطبيعية والبشرية والموارد (اقتصاد زراعي – رعي – صناعة) وهناك كثير من الدراسات الجغرافية نجد أنها مرتبطة بعلم الاقتصاد مثل **جغرافية العمران، جغرافية الزراعة، وجغرافية الاقتصاد** ولها فروع متعددة مثل:

جغرافية النقل، جغرافية الموارد الاقتصادية، جغرافية التسويق، استغلال الأراضي، وجغرافية الصناعة، جغرافية الإنتاج المعدني، وجغرافية الموارد السياحية.

وعن طريق العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا نستخلص ما يلي:

١- **التعرف علي خصائص البيئة الزراعية** وسكان البيئة الزراعية لأنها أساس الاقتصاد.

٢- **معرفة الحاصلات الزراعية والحيوانية** وبعد ذلك يترتب عليها الصناعات المختلفة والآلات التي تستخدم في الإنتاج، وتقسيم العمل.

٣- **من أهم أسباب تنوع البيئات اتساع المساحة**، وتنوع مظاهر السطح وتنوع الموارد الطبيعية وأيضاً تنوع الإنتاج الاقتصادي.

٤- **تنقسم الخصائص الطبيعية للبيئة إلي السطح**، والمناخ، وموارد المياه، والتربة، والنبات الطبيعي.

٥- **العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا** وثيقة جداً لأنها تعبر عن الاتجاه الاقتصادي "ويري بعض الاقتصاديين أن عملية التحضر ترتبط بتحول السكان من النشاط الاقتصادي إلي النشاط الصناعي والتجاري، الأمر الذي يفسر عن ظهور وتطوير وظائف جديدة ولهذا يربط عدد من الباحثين مفهوم التحضر بمفهوم التخطيط التنموي)[١]

* ونحن وقد ألقينا الضوء علي تعريف علم الاقتصاد، ونشأته وماهيته علم الاقتصاد، والغرض من دراسة علم الاقتصاد، وفروع علم الاقتصاد، وخصائصه، ومجالاته، وكذلك علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع، والعلوم الطبيعية، والقانون، وعلم الجغرافية، وعلم النفس، وعلم الأخلاق....إلخ وسوف نتناول بعد ذلك تطوره.

* ومما هو خليق بالملاحظة لابد أن نقوم بدراسة تطور مدارس الفكر الاقتصادي عبر المجتمعات والعصور، والسبب في ذلك أن علم الاقتصاد هو علم من العلوم

---

(١) جغرافية العمران د.يحيي الفرحان وآخرون – صـ١٣.

** وقد كان الإغريق أول من أستعمل كلمة جغرافية Geography في القرن الثالث قبل الميلاد وذلك عندما استعمل أراستوستين الأغريقي (٢٧٦-١٨٧ ق.م) الذي يطلق علية أبو الجغرافية – هذه الكلمة التي تعني" وصف الأرض" فكلمة geo تعني "أرض" وكلمة grahe تعني (وصف) غير أن أقدم خريطة جغرافية عرفت قام بها السومريون منذ نحو عام ٢٧٠٠ ق.م ولكن Erastasthenes يعد أول من عرف حجم الأرض ورسم خريطة للعالم الذي تصوره وقتها. [أسس الجغرافيا الاقتصادية د/علي هارون صـ٢١]

* البيئة: هي المكان الذي يعيش فيه ويضم مظاهر طبيعية ومظاهر حضارية يتوفر فيها مقومات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن والبتة تعتمد علي الموارد الطبيعية مثل المعادن، والطاقة والنباتات.

الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها استعمالات بديلة وبين الموارد المتاحة المحددة والنادرة.

أولاً: نشأة علم الاقتصاد في الفلسفة الشرقية القديمة:

ولدت الأفكار الاقتصادية مع ولادة الحضارات القديمة المصرية الإغريقية والرومانية والهندية مروراً بالصينية والفارسية والحضارة العربية الإسلامية، وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون إلي هذه الحضارات من أبرزهم أرسطو الفيلسوف الإغريقي والفيلسوف ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي، وجوزيف شومبيتر ابن خلدون، بالرائد السباق في مجال الاقتصاد المعاصر.

أسس الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية القديمة[١]:

أخذ المفكرون في الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية في الحضارة المصرية القديمة من خلال العقائد الدينية، التي ترتبط إحداهما بأشكال حية حيوانية أو نباتية فقد «نظر إنسان وادي النيل المبكر إلي الحيوانات البرية، رغم كونها هدفاً للصيد، نظره ملؤها الهيبة والرهبة بسبب ضرواتها أو وقوتها – فنجد– في نقوش العصور المتأخرة لما قبل التاريخ[٢] صوراً للأسود والثيران الوحشية»[٣]. من النص السابق يتبين لنا أسس الفكر الاقتصادي المتمثل في الثروات الطبيعية سواء الحيوانية أو النباتية.

(١) الفلسفة المصرية: لم نقف علي فلسفة مصرية بالمعني الصحيح في أيام الفراعنة: لأن الكنهه كانوا يتكتمون عقيدتهم وغاية ما أمكنا معرفته أن هرمس مؤسس العقيدة المقدسة. وأن في البدء وُجد الكائن الذي لا يدركه كههنه، وانبثقت منه فنيق خالق العالم. وهو الذي أوجد جميع الكائنات من عنصرين: أحدهما مضئ ويرمز إلية بالشمس أو أوزوريس، والآخر مظلم يدعي إزيس ويرمز إلية بالقمر[تاريخ الفلسفة من أقدم العصور إلي الآن – حنا أسعد فهمي – صـ١١].

(٢) تاريخ (علم) في اللغة العربية التاريخ قد يعني الأعلام والتوقيت يقول السخادي: إنة فن يبحث عن وقائع الزمان من حيث التعيين والتوقيت وموضوعه الإنسان والزمان. [المعجم الفلسفي د.مراد وهبه صـ١٦٠]

(٣) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – دار الآفاق العربية – الطبعة الأولي ٢٠٠١م، ١٤٢١هـ.

* وبالإضافة إلي ما كل ما تقدم يجب الاهتمام بالعقيدة المصرية القديمة لأنها ترتبط إحداها بأشكال حية حيوانية أو نباتية، والأخري بأشكال مادية غير حية والثالثة صوراً بشرية فنجد أن الثيران الوحشية ترمز للسلطة المسيطرة، وهي ترمز بالمثل للملك" نعرمر" وهو يطأ تحت قدمية أعداءه الذين ألحق بهم الهزيمة.

* **ومن أهم العبادات عندهم:** « عبادة الغزال – وعقيدة الصقر "حورس" الطائر المقدس رمز للعديد من المعبودات الموجودة في مختلف المواقع بمصر، وعقيدة البقرة المقدسة الرمز الحيواني[١] المقدس للآلهة "حتحور" في "دندرة" هو البقر، والأشجار شجرة الجميز أنها مستقر الآلهة أنثي طيبة تنتفع الناس ببركتها»[٢]

* وهناك يجب التأكد من أسس الفكر الاقتصادي عند المصري القديم وهو البحث عن العالم الطبيعي الذي يعيش فيه، والبحث عن الظواهر الطبيعية المختلفة والحيوانية، ودراسة البيئة الجغرافية[٣]: التي تشمل البيئة الزراعية التي اعتمد سكانها في تحصيل

---

(١) والرمز الحيواني والأشجار عند المصريين القدماء يفيد أن أهم الجوانب الاقتصادية وهو علم الفلاحة الذي يشمل الجانب الزراعي والتجاري والصناعي لذلك يقول الأكفاني عن علم الفلاحة: « علم يتعرف منه كيفية تدبير النبات من بدء كونه إلي تمام نشوئه وهذا التدبير إنما هو بإصلاح الأرض بالماء وبما يخلخلها ويحميها من المعفنات كالسماد ونحوه مع مراعاه الأهوية ويختلف باختلاف الأماكن، ولذلك..... أرض مصر إنما يوافقها الفلاحة المصرية، وإن كانت كلها قد تشترك في أمور كلية ومنفعته: زكاة الحبوب والثمار ونحوها وهو ضروري للإنسان في معاشه. ولذلك اشتق السمة من الفلاح، وهو البقاء، وتركيب الأشجار بعضها علي بعض»[إرشاد القاصد إلي أسني المقاصد في أنواع العلوم – ابن الأكفاني – صـ١٨٧].

الرمز الحيواني:يدل علي المنتجات الحيوانية التي تحتوي علي اللحوم – الألبان– الصوف– الأسماك – عسل النحل وهناك حيوان الإنتاج: (الأبقار – الأغنام – الماعز – الخيول وأيضاً حيوانات العمل (الأبل – الجاموس – الخيول – البغال – الحمير).

(٢) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي صـ٧١.

(٣) ومصطلح البيئة الجغرافية: وتشمل « الجغرافيا الاقتصادية باعتبار العلم المرئي الذي يدرس الأرض بوصفها وطناً للإنسان مع الاهتمام بابراز التفاعل المتبادل بين البيئة والإنسان، وتدرس الجغرافيا الاقتصادية أثر الأنشطة الاقتصادية للإنسان كالزراعة والرعي والصيد ، والتعدين والصناعة والسياحة والتجارة والنقل، ومن مقومات النظام الزراعي (النظام الأرضي – المناخي – المائي– الحيوي»[الجغرافيا الاقتصادية د.حسن عبد القادر صـ١]

أرزاقهم وتسيير أمور حياتهم علي مياه الأنهار، وتنظيم هذه المياه للاستفادة منها في ري الأرض

* وفي ضوء ما تقدم من إشارات اقتصادية في الحضارة المصرية القديمة نجد الاهتمام بالأسس الفكرية الاقتصادية عند المصري القديم سواء في العقائد الدينية أو في الرموز الحيوانية والنباتية لذلك يقول (بتاح حوتب): « لما جاءه الإذن الملكي في تعليم ابنة "فاتحة الأمثلة من القول الطيب: إذا كنت تحرث ويوجد زرع في الحقل، فإن الالة يعطيه كزيادة في يدك، لا تشبع فمك دون ذوي قرابتك»[١] ويقول أيضاً: «إذا أردت أن يكون إجراؤك حسناً فامتنع عن كل شر وخذ حذرك من فرصة الطمع، إن ذاك الذي يدخل فيه، لا يتقدم، إنة يفسد الآباء والآمهات أنة يفرق بين الزوجة والرجل، أنة حرمه من كل شئ سافل، موطد هو الرجل الذي يكون مقياسه الاستقامة الذي يسير وفقاً لمنهجها، أنة تعود أن يحصل علي ثروته بها ولكن الطماع لا بيت له»[٢].

من الفقرتين السابقتين نستنبط ما يلي:

من أهم الأسس الفكرية الاقتصادية عند ابتاح حوتب نجد أنة يشجع علي العلم والعمل وزيادة الإنتاج ويشير إلي الخصائص البشرية للبيئة الزراعية مثل **الأيدي العاملة، والسوق، والنقل، وكذلك يشير أيضاً إلي الخصائص الطبيعية للبيئة وهي سطح الأرض، والمناخ، وموارد المياه، والتربة، والنبات الطبيعي والحيواني** كل ذلك نتج من قوله: « إذا كنت تحرث ويوجد زرع في الحقل».

يتناول ابتاح حوتب العدالة التوزيعية وهي التي ترادف المساواة بين المواطنين، **ويهتم بدارسة السلوك** لأنة يقوم بدراسة العلاقة التي تتوسط بين الشخص والموقف، وكذلك الزهد لإشتماله علي التدريبات والحرمانات من أجل البعد عن الغرور والمتعة **ونستنتج من كل ما سبق من النص: "لا تشبع فمك دون ذوي قرابتك".**

(١) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ ١٣٦.
(٢) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ ١٣٦.

ويشير ابتاح حوتب إلي المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد السياسي وهي: العمل والإنتاج الاجتماعي ويشمل القوي المنتجة وعلاقات الإنتاج.

يهتم بتاح حوتب بعلم الاقتصادي الاجتماعي والسياسي: لأنهما يهتمان بالنظم الاجتماعية والتقاليد التي يلتزم بها الإنسان من قبل المجتمع الذي يعيش فيه وتقبله لما ينتج عنها من محمده علي سلوك محمود أو مذمة علي سلوك مذموم، والمسئولية القانونية المستمدة من الدساتير والقوانين التي يتخذها المجتمع نظاماً له ونستخلص ذلك من النص: «إذا أردت أن يكون إجراؤك حسناً فامتنع عن كل شر وخذ حذرك من الطمع»

وينبهنا اتباع حوتب إلي الكشف عن أحسن الوسائل التدبير أمور الدولة المالية، ويجب جمع الثروة من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك والابتعاد عن الطمع لأنة يخرب البيت ولا يفوتنا أن ننبه ونشدد علي دور الماعث كأساس للمواطنة الصالحة، والحقوق التي تمتع بها الإنسان المصري، وحق الحياة والسلامة الشخصية، وحق التقاضي ويقول د.مصطفي حسن النشار: «الماعث لفظه من اللغة المصرية القديمة، وأصل الكلمة ماع قبل إضافة تاء التأنيث ومعناه يضبط ويقيس ويعطي»[1]

ويقول النص:

ابتهجي يا أيتها الأرض بأكملك لقد أقبل الوقت السعيد
وأشرق السيد علي كل البلاد وعادت ماعث إلي مكانها
يأكل الأتقياء احضروا انظروا لقد انتصرت ماعث علي الماعث
وسقط الأشرار علي وجوههم وأصبح الجشعون محتقرون
وستزيد المياه ولن تنضب أبداً ويأتي الفيضان
ويصبح النهار أطول وتحمل الليالي الساعات ويأتي القمر في موعده

(١) الفلسفة الشرقية القديمة – د.مصطفي حسن النشار – صـ١١٤.

ويهدأ الآلهة ويسعدون ونعيش في الضحكة وفي دهشة»[1]

ويقول أيضاً: لقد وضعت نيلاً في السماء

وعندما يسقط لأجلهم فأنة يضع أمواجاً علي الجبال

أشبة بالبحر الأخضر العظيم

يروي حقولهم في بلدانهم»[2]

و نستنتج من الأقوال السابقة لماح وأخناتون ما يلي:

١- **أنواع الموارد الطبيعية** لعناصر الإنتاج وهي الموارد المائية والحيوانية والأرض.

٢- **العقود المنظمة لاستثمار** الطبيعة مثل المزارعة والمساقاة.

٣- **من أهم الأسس الاقتصادية** القناعة بالقليل والبعد عن الطمع، والصبر عند الحرمان.

٤- **يتجه الإنتاج أساساً** ناحية الحيوان ، والإنتاج الزراعي.

٥- **احترام العدالة والتعاون** في الثروات واحترام النظم القائمة علي الارتقاء.

٦- **ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد،** والمل علي التوان بين الطبقات، والاعتماد علي الإنتاج والعمل

ووفقاً لهذا التصور الاقتصادي لأخناتون تقودنا فكرته إلي أهم المدن الاقتصادية وهي:

و« يعتقد أن ظهور أقدم المدن في وادي النيل يعود إلي الفترة الواقعة بين ٤٠٠٠- ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد وربما ظهرت بعد ثمانية قرون من نشأة المدن القديمة من تجمع مساكن ذات حوائط طينية يفصل بينها حمرات ضيقة تقوم بوظيفة تصريف المياه إلي جانب الخدمات الأخري، ومن أبرز الأمثلة علي مخططات المدينة القديمة، مدينة كاهون

(١) الفلسفة الشرقية القديمة – د.مصطفي حسن النشار – صـ١١٧، ١١٨

(٢) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ ٩٣

التي ينبث حوالي ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد والتي أنشئت لأسكان العبيد الذين أسهموا في بناء هرم الآهون وقد عرفت المدن المصرية فن العمارة»[١]

والتصميم المعماري وبنت الأهرامات دليلاً علي ذلك إضافة إلي ظهور عدد من الشوارع ونجد ان الجانب الاقتصادي لكي يتم في الحضارة المصرية القديمة لابد من شروط أساسية وهي : « لتضمن لي طريقاً عسي أن أعبر علية في سلام لأنني عادل وحق، لم أنطق بالأكاذيب عاملاً ولا أرتكب البته خداع»[٢]

*لقد أنار لنا الطريق بالتعرف علي المدن الزراعية إلي التحدث عن الموارد الطبيعية للزرع وفي «فصل استنشاق الهواء والسيطرة علي الماء في العالم السفلي حيث يقول: أوزيريس آتي هلا..أنت شجرة جميز الإلهة "توت" لتضمني لي "الماء" والهواء الذي بداخلك. إني أحتضن العرش الذي هو إنو"أون" وأرقب واحرس بيضة "تخخ- أور" (أي الفرخ الكبير) إنها تنمو وأنا أنمو إنها تعيش وأنا أعيش إنها تستنشق الهواء وأنا استنشق الهواء أنا "أوزيريس –آني" الظاهر»[٣]

وبعد أن تناولنا أهم العناصر الطبيعية لابد أن نتحدث عن الحالة الاقتصادية في مصر القديمة ونجد في: « فصل التحول إلي" بتاع" يقول "أوزيريس –آني" الظاهر (المبدأ): إني أتناول الخبر....إني أشرب الجعة ...إني أرتدي الكساء إني أطير كصقر أفافئ كأوزة...أحط علي الطريق ثابتاً بجانب التل في احتفال الكائن العظيم»[٤].

(١) جغرافية العمران د.يحيي الفرحان وآخرون – الشركة العربية المتحدة – القاهرة – الطبعة الأولي – ٢٠١٠م صـ٢٨.

(٢) كتاب الموتي الفرعوني – برت إم هرو – ترجمة عن الهيروغليفية السيروالس بدج – ترجمة العربية د.فليب عطية – مكتبة مدبولي –مصر – الطبعة الثانية – ٢٠٠٠م .صـ٣٢.

(٣) كتاب الموتي الفرعوني – برت إم هرو – ترجمة عن الهيروغليفية – السيروالس بدج – ترجمة العربية د.فيليب عطية – مكتبة مدبولي – مصر – الطبعة الثانية – ٢٠٠٠م .صـ ٣٢.

(٤) المصدر السابق – صـ٨٠.

من كل ما تقدم نخلص إلي أن هناك الأسس الفكرية الاقتصادية ومناهجها في مصر القديمة، ولا يفوتنا أن نتناول الموارد الطبيعية في مصر القديمة فنجد أن **أهم الموارد الطبيعية للثروة الاقتصادية في الحضارة المصرية القديمة:**

* **المنتجات الحيوانية:** و« جميع أنواع المنتجات الحيوانية وهي العظم والريش، والمعي والشعر، والقرن، والعاج، والجلد، والصدف، وقشر بيض النعام، والرق والذيل (عظم السلاحف) ومحاربة البحر و أصداف المياه العذبة»[١]

و « كان العاج بنوعية، وهما سن الفيل وناب جاموس البحر، يستخدم في مصر القديمة علي مدي واسع منذ العصور النيوليثية فما بعدها ويرجع ذلك إلي حد كبير إلي كثافة ودقة تحبيبة وقابليته الحسنة للنفش والحفر، وهو الفن الذي كان المصريون الأقدمون علي درجة كبيرة من الحذق فيه»[٢].

أهم الحرف والصناعات المستخدمة في الحضارة المصرية القديمة:

« أما النشاط البشري الجديد فقد اتجه المصريون فيه إلي تنويع أسباب الرزق والرقي بالصناعات الحجرية القديمة **وابتداع صناعات أخري مستحدثة وظهرت لهم في هذا السبيل تسعة مجالات وهي ما يلي:**

* **استئناس الحيوان وتربيته،** والاهتداء إلي زراعة الأرض والاستقرار بجانبها وصقل الأدوات الحجرية والارتقاء بها وتعديل هيئاتها، والاهتداء إلي صناعة الفخار وتنوع أشكال الأواني وألوانها، وبداية التمرس علي عمل الحصير والسلال وتضفير الحبال وغزل الكتان ونسجه، ومحاولة صنع الأواني الحجرية الصغيرة، ووضوح الاهتمام

(١) الموارد والصناعات عند قدماء المصرين – الفريد لوكاش – ترجمة د.زكي اسكندر –مكتبة مدبولي – مصر – الطبعة الأولي ١٤١١هـ –١٩٩١م، صـ٥٦.

(٢) المرجع السابق – صـ ٦٢

بأدوات الزينة والبحث عن وسائل الاستمتاع ووضوح الاهتمام بالمساكن في حدود الإمكانات البسيطة المتيسرة»[١]

* **الاستثمار الاقتصادي عند القدماء المصريين:** بقول د.عبد العزيز صالح: « ولعل أوضح ما يذكر للنشاط الاقتصادي[٢] خلال النصف الثاني من الأسرة هو الاتجاه نحو استعادة الاستثمار الواسع لموارد الصحراء الشرقية والصحراء الغربية واستعادة الاتصال الواسع ببلاد النوبة وبلاد بونت»[٣]

ويأتي في السياق ذاته بعد أسس الفكر الاقتصادي للحضارة المصرية نتناول حضارة وادي الرافدين:

أسس الفكر الاقتصادي في حضارة وادي الرافدين:

* كانت حضارة وادي الرافدين، وخاصة البابلية والأشورية منذ زمن باكر لها دورها المؤثر في تاريخ البشرية الديني والعلمي والاقتصادي فهذه بابل أحد مخازن غلال العالم الرئيسية حيث كانت المحاصيل تؤتي ثماراً وفرة، وكانت الأرض حتى بعد الحصاد الثاني تهيئ الكثير من المراعي **لذلك يقول أرسطو: « أن بابل أمة أكثر منها مدينة»**[٤]

« وتعود الحضارة البابلية في بلاد ما بين النهرين إلي الألف الثالثة قبل الميلاد حيث كانت أولي الحضارات العظيمة في هذه المنطقة هي حضارة السومريين»[٥]

وهناك الموارد الاقتصادية المتعددة والصناعات[١] المختلفة التي تساعد علي التقدم الاقتصادي ورواج التجارة والسبب في ذلك «ولقد أضيف إلي مواردها الزراعية الثراء

---

(١) حضارة مصر القديمة وآثارها – د.عبد العزيز صالح –مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة د.ط ٢٠١٤ – صـ٩٦.

(٢) الاستثمار الاقتصادي يقول الشاعر: عودوا إلي مصر غوصو في شواطئها **فالنيل أولي بنا نعطية يعطينا فكرة الخبز بالإخلاص تشبعنا ** وقطرة الماء بالايمان تروينا

(٣) حضارة مصر القديمة وآثارها – د.عبد العزيز صالح ٢٠١٤ – صـ٥٣٢.

(٤) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوفي – صـ١٨٥.

(٥) الفلسفة الشرقية القديمة د.مصطفي النشار – صـ ١٧٥

المستمد من النسيج ومن تجارة رائجة، عند الألف سنة الثانية، كانت بابل سوق الشـــرق مركزاً عالمياً اجتذب إلي أسواقة وأرصفته محاصيل الهند وايران، وكانت ملتقي مـــرور التجارة عبر الطرق الصحراوية إلي الفرات من أقطار البحر المتوسط إلي الغرب فكـــان للمدينة البابلية تأثير صادق في حياة العالم الغربي الصناعية والتجارية والطـــرق العامـــة التي كانت تسير حول شمال الصحراء السورية عبر آسيا الصغري»[٢]

ومن أهم المعالم الاقتصادية فلسفة التشريع عند حمورابي (١٧٩٢ –١٧٥٠ ق.م) وهي ما يلي:

١– **تحدث عن الملكية العقارية والصناعية والتجارة** والدليل علي ذلك أن «الملكية العقارية في سومير وأكاد منذ أبعد في أيدي أفراد أو هيئات اجتماعية وتشهد بذلك عقـــود البيع الخاصة بالعهد قبل الرجوني، وكانت للمعابد حقولها ورياضتها وكـــان لزوجـــة إلا يشاكو ولأولاده أراضيهم الخاصة، ولم يكن بيت الفقير دائماً في منعه من جشع الغني بل كثيراً ما كان الكاهن ينهب بستان أمة والظاهر أنة منذ ذلك العهد كـــان يكـــافئ خدمـــة الأوفياء بمنح من الأرض أما بصفة دائمة أو بحق الانتفاع»[٣]

* وتوضيحاً لما سبق لا يفوتنا أن ننبه إلي **تمييز قانون حمـــورابي بـــين الأمـــلاك الخاصة وممتلكات الأيلكو**، وكان الملك يتنازل عن الأخيرة كمكافأة عن خـــدمات عامـــة وهي لا يمكن أن يتناولها البيع أو الحجز أو الرهن أو نقل الملكية علي أيـــة صـــورة إلا للوريث الذكر بشرط أداء الالتزامات المقررة وكان التصرف في الأملاك الخاصة نفســـها خاضعة لقيود في مصلحة العائلة.

ونجد في أسس الفكر الاقتصادي في فلسفة حمورابي أن: « الأرض البور من حق أول من يشغلها وتصبح ملكاً لمن يصلحها، وقد منح الملك ملبشيبال ابنته هو نوبات ضيعة

(١) أرباب الضائع: هم المتعيشون من الحرف الصناعية، سواء أكانوا ملاكاً أو أجراء من مثل: الحاكة، والنباة، والفعلة ، والخدم، والحماليين، والسواس.[قاموس المصطلحات الاقتصادية د.محمد عمارة – صـــ٣٩]

(٢) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي صـــ١٨٥.

(٣) أول تشريع قانوني في التاريخ – حمورابي – موحد بلاد الرافدين –عبد الكـــريم العلـــوجي – دار الكتـــاب العربي – مصر – الطبعة الأولي – ٢٠١٠ – صـــ٢٠٣

علي حافة أرض البحر، وقد أهتم بأن يقرر أنة صاحبها الشرعي،لأنة أصلحها وأنشأ فيها مشروع ري وخزاناً وجعل الأرض صالحة للزراعية، وكانت الملكية العقارية في الواقع خاضعة لحقوق الارتفاق لمصلحة الجيران وخاصة فيما يتصل بري الأراضي وكان للحاكم حق المرعي وباكورة المحصول والهشيم والحيوانات»[١]

*** وتحدث حمورابي عن شروط الأعمال البدنية وتقسيم العمل وشروطه: « وقد فصلت إحدي اللوحات أعمال السخرة وكان العمل المفروض علي الحفارين المحترفين أهم بكثير من عمل العمال العاديين»**[٢]

ومن الجدير بالذكر أن قوانين[٣] حمورابي الاقتصادية تحدثت **عن أعمال السدود والموظفين المنوط بهم الإشراف علي عمليات المياه،** وكانت القنوات الكبيرة وهي المشروعات الوطنية التي أنشئت أصلاً بقصد إصلاح الأرض وتزويدها بالمصارف **وكانت في الوقت نفسه ممرات مائية رائعة: « وقد نص قانون حمورابي علي عقوبة من يتسبب في حدوث أضرار تلحق بحقل أخر بسبب إهمال مزارع في صيانة جدوله:** فإن هو أهمل تقويته ونجم عن ذلك صدع فعلية أن يعوضه عن المحصول الذي أتلف فإن عجز عن ذلك يباع هو وكل ما يملك مقابل مبلغ يقسم بين من لحقهم الضرر»[٤]

* ومن أهم أدوات الزراعة واستخراج المحصول نجد أنة: « كانت نحرث حقول الحبوب بمحاريث تجرها ثيران، وقد ظهر علي إحدي الأسطوانات القديمة جداً منظر

(١) حمورابي – عبد الكريم العلوجي – صـ٢٠٥.

(٢) المرجع السابق – صـ٢٠٧.

(٣) قانون: قاعدة عامة قد يكون مصدرها العرف أو المجتمع أو الله ٢– قاعدة ملزمة تعبر عن طبيعة المثالية لوجودها أو لوظيفة ما فهي المعيار الذي ينبغي أن يلتزم به الكائن لتحقيق وجوده، وتعرف المدرسة الاجتماعية القانون استناداً إلي أن الجماعة شخص متميز من أعضائه وأن هذا الشخص الاجتماعي له إرادة.[المعجم الفلسفي د.مراد وهبة – صـ ٥٢١، ٥٢٢]

(٤) المرجع السابق – صـ ٢٠٩

للحرث يمسك فيه الحارث بذيل المحرك بكلتا يديه وظهر بالمنظر رجال مزودون بالعصي»[١]

* **ويمكن تحقيق النسق الاقتصادي عند حمورابي عن طريق**« المادتين (١٢٧-١٩٤) التي عالجت مسألة الأولاد ورضاعتهم، وعدم شرعية الزواج بدون عقد شرعي بالإضافة إلي نصيب المرأة بالتجارة وتمتعها بالحرية في ممارسة مهنة التجارة، وحرية الفتاة الغنية في الزواج من عبد»[٢]

من الفقرة السابقة نلاحظ أن ديورانت يقول: « وإن هذه القوانين البالغ عددها ٢٨٥ قانوناً، والتي رتبت ترتيباً يكاد يكون هو الترتيب العلمي الحديث فقسمت إلي قوانين خاصة بالأملاك المنقولة، وبالأملاك العقارية، وبالتجارة، والصناعة، وبالأسرة، وبالأضرار الجسيمة، وبالعمل»[٣]

*وعندما يقول حمورابي بحرية الفتاة الغنية في الزواج من عبد هذا يدل علي شعور **المواطنين بوحدتهم جميعاً**، إذ يشملهم قانون واحد، ولقد عزز الهر علي العدل والإنصاف من شعور المواطنين بمواطنيتهم ومن عمق انتسابهم للنظام الجديد وللدولة المركزية الواحدة، وشعوراً من حمورابي بأهمية هذا الجانب فقد زاد من تعزيز شعور المواطن بحريته، وبأمنه، وطمأنينته علي حياته وحقوقه وعلي ممتلكاته.

فنتيجة لما أحرزه الفكر الاقتصادي عند حمورابي من تقدم وانتشار فكان ذلك نتيجة تطبيق العدالة الاجتماعية والسبب في ذلك فقد: « ألغي حمورابي نظام العبودية[٤] في مناطق أملاك الملك والهيكل، وأقام مكانها نظام تأجير الأرض للرأسماليين، وتملكيها

(١) المرجع السابق – صـ٢١٠.

(٢) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ٢٠٥.

(٣) حمورابي – عبد الكريم العلوجي – صـ٨٢

(٤) نظام العبيد تناولة حمورابي في إدارة العدالة وصدر لها قانون رقم ١٥-٢٠ يهتم بالرقيق الأبقون والمسروقون، وذكر الرقيق حمورابي أيضاً في معدل الأجور، وقم القانون ٢٦٨-٢٧٧ معدل أجور الحيوانات – العربات – العمال- الحرفيين – تملك بيع الرقيق.

للفلاحين والمزارعين الصغار وحول قوة الأوقاف المالية والمصـــرفية لصـــالح الفقـــراء والمعوزين من أبناء الشعب»[١].

* ومن أهم ملامح الجانب الاقتصادي وجود المدن في وادي الرافدين (ميزوبوتاميا) «وقد عرف سكانها زراعة الحبوب كالقمح والشعير وتدجين الحيوانات كالأنغام والمـــاعز ثم انتشر الاستقرار الريفي وتزايد عدد المستوطنات الريفية..وفي الألف الرابع قبل الميلاد أخذت المستوطنات الريفية بالتوسع فازداد بذلك فائض الإنتاج الزراعي والغذائي مما أدي إلي ظهور المبادلات والتجارة[٢] وتطوير القراءة والكتابة»[٣].

حمورابي والاقتصاد الحر:

* أما علي الصعيد الاقتصاد الحر فقد كسر حمورابي جميع الدوائر المغلقـــة علـــي الشعب، ودفعة إلي الخروج من سجونه المتنوعة، عبودية الأملاك الأميرية والاقتصـــادية والكهنوتية الغيث، والفلاح حرر نهائياً، وأصبح قادراً علي أن يترك الأرض التي ألصـــق بها مرغماً مئات السنين، وحرا في أن يمتلك ما يريد وبما أن حالته المادية والنفسية كانت تمنعه من ممارسة حقه بالمساواة مع الأحرار.

*** ومن أهم أسس الفكر الاقتصادي عند حمورابي: نجـــد أن القـــوانين الجديـــدة بالنسبة للفلاح:** « تشجعه علي الوصول مادياً ونفسياً إلي مستوي الأحرار، فهي تخولـــه

(١) المرجع السابق – صـــ٨٧.

(٢) التجارة –صدر حمورابي قوانين تتعلق بقضايا تجارية شملت المواصلات والحانـــات ومحـــلات الســـكن والديون والرهن والأمانات والودائع.

(٣) جغرافية العمران د.يحيي الفرحان وأخرون صـــ٢٥.

أن يتزوج بدون أن يدفع مهراً، وأن يدفع نصف أتعاب الأطباء والمهندسين والأطباء البيطريين»[١].

من الفقرة السابقة نلاحظ أن الوضع الاجتماعي للفلاح يجعله يتميز، بالملكيات الخاصة، وتحرك الثروة الحرة، وإلي نشوء الرأسمالية التي تهدف إلي الإنتاج و استثمار الأراضي، وتتميز جميع المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية.

* **ويتناول حمورابي الحد من قوة التجار والرأسماليين**[٢] الاقتصادية بممارسة نوع من اشتراكية الدولة، لم تلغ التجارة الخاصة ولكنها خضعت لرخص خاصة تسمع بالملاحظة في مياه دجلة والفرات، ولضرائب ملكية **وهذا ما جعل جاك بيران يقول:** « لقد اتسعت في عهده تلزم السلطات العامة نفسها بالتعويض عن أي عمل جنائي لم تقدر أن تمنعه أو تقمعه، هذا التشريع الذي حرك المعاملات العقارية وسهلها، شجع علي التجارة...وقد لحظ حداً أدني للمرتبات في جميع الحرف، وفرض علي جميع المقاولين الصناعيين والزراعيين أن يعطوا موطنيهم شهرياً عطلة ثلاثة أيام مدفوعة الأجور»[٣].

* **ومن الجدير بالذكر نجد أن المادة ١٧٢ تتناول الميراث** وأن: « قسمة الآرث، بين الأولاد والبناء، مهما كانت درجاتهم، كما خصصت للزوجة حصة مساوية لأبنائها في الميراث فإذ أساء الأبناء معاملتها، وأرادوا إخراجها من البيت فعلي القضاء معاقبة الأبناء وإبقائها في بيت زوجها»[٤].

---

(١) حمورابي – عبد الكريم العلوجي – صـ٨٥.

(٢) الرأسمالية: هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع كما يتميز بالمنافسة الحرة وتسعي الوحدات الإنتاجية إلي تحقيق أكبر عائد ممكن: وينقسم المجتمع فيها إلي طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج : الأرض– المواد الأولية – الآلات وطبقة البروليتاريا: وهي الطبقة المجيرة علي بيع قوة العمل، لأنة ليس لديها وسائل إنتاج ولا رأس مال الذي يتيح لها العمل لحسابها.[معجم المصطلحات الاقتصادية – علي بن محمد الجمعة – صـ٢٧٤].

(٣) المرجع السابق – صـ٨٧.

(٤) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزقي – صـ٢٠٦

وبناء علي ما تقدم تبدو الأسس الفكرية الاقتصادية عند حمورابي من خلال الملاحم عنده: « وتحكي لنا ملحمة جلجاميش قصة الحضارة السومرية التي أقامت الظاهرة الفريدة في تاريخ الاستيطان البشري ألا وهي "أقدم المدن" في العالم في السهل الجنوبي لبلاد الرافدين»[١].

* «وهذه المدن القديمة أصبحت مراكز دينية وسياسية وإدارية مع توافر أساس اقتصادي في نظام زراعي فعال وبعض الحرف اليدوية كصناعة الأدوات والفخار ونسج السلال....كما أدي وجود فائض غذائي إلي انصراف سكان المدينة إلي العمل في أنشطة أخري من خلال تقسم العمل، فظهرت طبقة من الكتاب والموظفين وطبقة من التجار والصناع والحرفيين، وتم بناء الجيوش لحماية المزارعين والتجار ومخازن الحبوب والمزارعين الخاصة بملكية الأرض واستعمالات المياه»[٢].

الصناعة وتعليمها:

« وقد نظم قانون حمورابي وحدد أجور العمال المعينين بالمياومه بأربع أو خمس قمحات من الفضة، كما حدد كذلك أتعاب المعماري والمبيض.....وجود نظم لتعليم الصناعة نهاية الألف الثالثة وكان يجوز للرجل أن يأخذ في بيته صبياً لتربيته وتعليمة حرفته»[٣].

*** التجارة[٤]:**

(١) جغرافية العمران د.يحيي الفرحان وآخرون – صـ٢٦

(٢) المرجع السابق – صـ٢١٥.

(٣) حمورابي – عبد الكريم العلوجي – صـ٢١٤.

(٤) تحدث حمورابي عن القضايا التجارية وشملت المواصلات والحانات ومحلات السكن والديون والرهن والأمانات والودائع والأسعار والأجور التي حدد فيها أجور الصناع وإيجار الفن

« كانت الأنهار القنوات السبل الطبيعية للمواصلات بين مختلف مناطق سومير، ولقد نقل الملك العجوز "أورينا" الأخشاب اللازمة لتشييد معابد لجش عن طريق الماء»[١].

***البيع:**

« وقد سجل ما نشتوسو شروط بيع إقطاعات كبيرة مختلفة آلت ، سجلها بالنفش علي مسلة من الديوريت أورد فيها أسماء أصحابها السابقين والثمن المدفوع»[٢].

***التبادل(المقايضة):**

« التبادل اتفاق يرجع أصوله إلي عهد أقدم من عهد البيع وكان المرء يستطيع بواسطته أن يرتبط بنقل ملكية سلعة إلي آخر مقابل تسلم سلعة أخري وكان للبيع والتبادل في أشور عقود لها نفس الصيغة، أما في بابل فقد كان التبادل يجري علي جده»[٣].

ويختم حمورابي تقسميه للأسس الاقتصادية في المادة ٣٨-٤١ تعليما خاصة للمبيعات والمشتريات.

وكما اتسم المنهج الاقتصادي بطابعة العملي عند حمورابي فيما سبق، نتناول بعد ذلك:

أسس الفكر الاقتصادي في الهند القديمة

«من المتفق علية بين مؤرخي الحضارات الشرقية القديمة أن الهند أغزر بلاد الشرق القديم إبداعاً في مجال الفكر الفلسفي، فالفلسفة الهندية ظهرت وتطورت في ظل عدة مذاهب ومدارس فلسفية»[٤].

(١) المرجع السابق – صـ٢١٥

(٢) المرجع السابق – صـ٢٢١.

(٣) المرجع السابق – صـ٢٢٥.

(٤) الفلسفة الشرقية القديمة د.مصطفي حسن النشار – صـ١٥٩.

ونلاحظ أن الأخلاق العملية هي أساس التنمية الاقتصادية في الهند لذلك يقول حنا أسعد فهمي: « أما الأخلاق العملية البرهمية ففي ممارسة جميع الفضائل الدينية التي يقصد بها اندماج الإنسان في الله كالعبادة بالصلاة والصوم والتواضع والصبر علي الآلام والتجاوز عن الإهانة، وكمحبة الضعفاء واحترامهم، ومحبة المرأة واحترامها، وقد جاء في شريعة مانوما يأتي في احترام المرأة رضي الآلهة: ليس في حراسة الرجل للمرأة صيانة لها: إنما هي التي تصون نفسها بنفسها إذ أرادت لا يجب ضرب المرأة حتى ولابد هرة»[١]، ومن النص السابق يتبين لنا علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق أما **النباتات** – تنوعها – ثروة الهند الزراعية – حاصلاتها: الحيوانات والقطن والشاي ألخ.

* وسوف نتناول أهم الثروات الاقتصادية في الهند وهي الحيوانات لأنها من ضمن **أنواع الموارد الطبيعية:** والتي تشمل الموارد المائية، والموارد الحيوانية والموارد المعدنية وملكية المعادن في الأرض[٢]: **المملوكة لذلك يقول غوستاف لوبون**« تشمل الهند علي أنواع النباتات والحيوان التي اشتمالها علي مختلف الأجواء، ولا تمتاز الهند بنوع خاص من الحيوانات والنبات، فيما تري مخدرات جبال الهند مكسوة أزهاراً وأثماراً كالتي تشاهد في أوربة، تذكرك سهولها بسهول فارس والصين، وتذكرك بقاعها الجافة المحرقة بافريقية الوسطي، ويذكرك نبات ترائي وسندر بن القوي الأشعث بنبات جزائر الملايو»[٣]

* **ومن أهم الأسس الاقتصادية في بلاد الهند الحبوب:** «وتُعَدُّ الحبوب في الهند أهم ما تنبته الأرض، فيزرع فيها القمح والأرز والذرة والدخن بكثرة ، فيكون للأهالي الذي حُرِّم عليهم أكل اللحم طعان بذلك، فما في الهند من حرارة جو وقلة مواش وحظر نحر يحمل الهندوسي علي العيش بما تخرج الأرض من قوت»[٤]

---

(١) تاريخ الفلسفة من أقدم العصور إلي الآن – حنا أسعد فهمي – صـ١٢،١٣.

(٢) الأرض: هي الكوكب الذي يعيش علية. أو جزء منه وفي القرآن الكريم: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ سورة البقرة :آية ٢٢ [قاموس المصطلحات الاقتصادية د.محمد عمارة – صـ٤١]

(٣) حضارة الهند – غوستاغ لوبون – ترجمة عادل زعيتر – دار العلم العربي القاهرة – الطبعة الأولي– ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م– صـ٧٦.

(٤) المرجع السابق– صـ ٧٧.

وفي نفس هذا الاتجاه الاقتصادي السابق، جاء الميثاق السياسي عند بوذا عن طريق ما يلي:

«وتظهر القيمة الحقيقية التي يوليها بوذا للإنسان في رفضه للنظام الطبقي الصارم الذي كان سائدا من قبل لدي البراهمين فقد **كانوا يرون أن الناس من طبقات ثلاث هي: (طبقة البراهمة)** وهم رجال الدين الذين خلفهم الإله من عينيه، وطبقة الملوك والحكام والموظفين والتجار والأعيان الأثريات **(كشاتريا)** وقد خلقوا من تدبي البراهما، وطبقة المينوذين **(السودرا)** وهم عامة الناس من المخلوقين من قدمي براهما، أما بوذا فقد رفض هذا التقسيم الطبقي قائلاً ليس المنبوذ منبوذاً بالولادة وليس البراهمي براهمياً بالولادة بل بالأعمال»[١]

* ويرجع العهد بالبوذية إلي أكثر من ٢٥٠٠ سنة وقد نشأ أصلاً بالهند ويتناول **بوذا السلوك[٢] الاقتصادي حيث يقول:** «أما سلامة العيش فهي تمد نطاق مبدأ السلوك الحق إلي المهنة التي يختارها المرء علي امتداد حياته، وبناء علي هذا فإنها تستبعد المهن التي من شأنها أن تؤذي الآخرين مثل الاتجار في الأسلحة النارية والخمور، والمخدرات، والسموم، والقتل، والدعارة، وسبل كسب العيش التي تنشر السلام والخير هي وحدها التي تتفق مع هذا المبدأ وهكذا يتضح كيف تقوم قاعدة السلوك الأخلاقي علي الشفقة علي الآخرين وحبهم»[٣].

(١) الفلسفة الشرقية القديمة د.مصطفي النشار – صـ١٦٦.

(٢) سلوك: سلوك كائن ما أي مجموعة الأفعال، مادية أو رمزية التي يقوم بها الكائن الحي تحت تأثير موقف فاليحاول تحقيق إمكاناته ولخفض التوترات التي تهدد وحدته، وعند سبنسر لفظ علي تكيف الأفعال مع الغايات وبذلك يستعبد الأفعال التي لا غاية لها من مجال السلوك والسلوك الأخلاقي هو جزء من السلوك بوجه عام. [المعجم الفلسفي د.مراد وهبة – صـ٣٧٥]

(٣) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ٢٣٧.

*** والطريق ذو الشعاب الثماني عند بوذا هو سلامة الرأي، وسلامة النية، وسلامة القول، وسلامة الفعل ، وسلامة العيش ، وسلامة الجهد** ومن الأسس الاقتصادية المحاصيل.

*** وهناك أنواع من المحاصيل الزراعية لها قيمتها في الأسس الاقتصادية والزراعية والتجارية وهي:** « زراعة القطن في الهند تلي زراعة الأفيون أهمية، ويصلح بعض لأصقاع أراضي الدكن العيا لزراعة القطن كثيراً، والقطن الهندي دون القطن الأمريكي حظوة وإن أوت حرب الأنفصال إلي إقبال الناس علية لبضع سنين فزادت زراعته وتجارته زيادة غير منتظرة ولا يزال القطن الهندي عامل إصدار مهم بعد غزله أو تحويله إلي نسج، وكان النسائج الهند القطنية شهرة»[١].

ونتيجة لما أحرزه البحث الاقتصادي عند بوذا من تقدم وانتشار، يتناول بعد ذلك الطبقات الاجتماعية والمعاناة نتيجة هوة بين ما يكون المرء وما يملكه، أو بين ما يريد أن يكونه وما يريد أن يملكه، فالإنسان الفقير إذ يرغب في الثروة[٢] التي يفتقر إليها يعاني والإنسان الذي يرغب في الخلود علي الرغم من أنة يعلم أن الموت حتمي، وتتناول اليوجا ما هو كائن وما هو مرغوب فيه: «فإذا كان الإنسان فقيراً ولكنه يرغب في الثروة فإنة ينبغي أن يجتهد في جمعها، ويتمثل المنهاج الأخر في مواءمة رغبات المرء مع ما يمكنه فإذا كان المرء فقيراً ويرغب في الثروة فإن المشكلة الناجمة عن ذلك يمكن التغلب عليها من خلال هذه الرغبة»[٣]

---

(١) حضارة الهند – غوستاف لوبون – صـ٧٨.

(٢) ثروة: عند علماء الاقتصاد كل ما يرضي حاجة أو رغبة، ويفرق الاقتصاديون بين نوعين من الثروة:
الأول: مشترك مثل الماء والهواء ونور الشمس وإن كان حظوظ الناس منه غير متساوية.
والثاني: خاص وهو كل ما يملكه الفرد أ الجماعة ويستطيع أن يبيعه لأنة ذو قيمة جماعية خاصية لكل ما هو مشترك ولا سيما العلاقة الاجتماعية التي تقوم علي الملكية المشتركة للخيرات المادية والمعنوية[المعجم الفلسفي د.مراد وهبة – صـ٢٤١]

(٣) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ٢١٣.

* **ومن خلال النص السابق لبوذا**[1] **نستنبط** أنة ينبه الفقير عندما يريد جمع الثروة فلابد من العمل ونعني به بذل الجهد الرائب في تثمير الموارد، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء الفقير، ودعم وجودها وقيما، ويتناول أيضاً مشكلة النمو الاقتصادي والمقصود به زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وإجمالي الناتج المحلي، ولكي نقضي علي الفقر لابد من التثبت الواسع بالخبرات الطيبة، ولابد من اكتشاف موارد جديدة للثروة، واستخدام وسائل انتاجية أكثر كفاية ولذلك زيادة تجميع رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وتحسين الكفاية الإنتاجية.

وبناء علي ما تقدم من دراسة الطبقات الاجتماعية والسلوك الاقتصادي عند بوذا، وفي نفس هذا الاتجاه يجب علينا أن نتحدث عن الموارد الطبيعية للاقتصاد في الهند وهي ما يلي:

١- الحيوانات:

* ومن الجدير بالملاحظة أن الثروة الحيوانية متعددة في أنواع الحيوانات المختلفة و الدليل علي ذلك: «لا تجد في الهند نوع حيوان خاص بها، وتختلف حيواناتها اختلاف نباتها وتذكرنا حيوانات الهند، علي حسب البقاع، بحيوانات الصين وافريقية، وتكثر في أجزاء جبال همالية التي تلي الذرَّا المكسُوَّة ثلجاً ما يُري في التبت من الوعول والتيوس والدببة والضراء والذئاب....وفي تلك البقاع تجد أيضاً الفيول تعيش جماعات وتسير حرة»[2]

* وهناك أيضاً: «طيور الهند بجمالها وريشها، وثقل المفرده منها، ويحترمها زراع الهند لإبادتها الحشرات، ويراعي سكان المدن الهندية النسور والعقبات لإزالتها المواد

(١) **بوذا**: أسس البوذية وهي ديانه عالمية ظهرت في الهند علي تخوم نيبال في أواخر القرن السادس قبل المسيح ثم انتشرت بشكل واضح في اليابان والصين وبورما ويُعتبر (سيدهارتا) مؤسس البوذية الذي يطلق علية اسم بوذا (أي الرجل المستنير) ومعظم التعاليم البوذية مأخوذة من الفلسفة البراهمانية ولاسيما مفهوم الألم الذي يرتبط استنباطاً وثيقاً بالوجود والإحساس بالوجود ويستطيع الإنسان التحرر من الألم عن طريق الكمال الأخلاقي الذي يمكن بلوغة بالانسحاب من الحياة (الانعتاق الجميل) و انغماس المرء في النيرفانا وتعمي الأنطفاء وهي المرحلة التي لا يعود فيها بحس بنفسه كذات وتقوم الأخلاق البوذية علي الممنوعات الخمسة وهي (القتل – السرقة – الزنا- الكذب – الخمر)[الموسوعة الفلسفية د.جميل الحاج صـ١٢٥، ١٢٦]

(٢) حضارة الهند – غوستااغ لوبون – صـ٨١

الحيوانية العفنه وإصلاحها الطرق والشوارع بذلك، وتتصف ببغاوات الهند بالحس والكثرة»[١]، وكل هذه الحيوانات السابقة تعمل علي الازدهار الاقتصادي.

من خلال الفقرتين السابقتين وجدنا أن الحيوانات متعدد ولكن يوجد من الموارد الطبيعية شئ هام وهو:

٣- المعادن:

* يوجد في بلاد الهند كثير من المعادن الطبيعية التي تعمل علي النحو الاقتصادي لذلك نقول: « أجل، احتوت الهند علي مناجم غنية بالألماس، وكانت مناجم سنبل بور الواقعة في وادي مها ندي ووادي كرنول بالجنوب تستغل إلي أوائل هذا القرن »[٢]

* وظل استخراج اللؤلؤ مصدر ثروة للهند، ويؤخذ الرخام من مقالع راحيونانا وفي الهند: « مناجم فحم حجري واسعة واقعة بين الغنج وغوادوري....والحديد كثير في الهند وأهم مناجمه في سليم من أعمال ولاية مدْراس والأهالي قد استخرجوه وصنعوا الأدوات منه منذ القديم وتشابه الآلات الحديدة التي اكتشفت في أثار الهند »[٣].

* ونحن وقد ألقينا الضوء علي أهم الأسس الاقتصادية في الحضارة الهندية، ونضيف هنا أهم النظريات والآراء والأفكار الاقتصادية في الحضارة الصينية فنجد خير من يمثلها بنظرياته الأخلاقية والسلوكية الحكيم كونفوشيوس[٤]:

* **ويؤكد كونفشيوس:** علي قوة النفس والاعتدال والعدالة الإنسانية: «وقد سئل الفيلسوف مرة في معني فضيلة الإنسانية فأجاب بأنها محبة الناس بكل ما في الواسع واعتبار كل الناس إخوة»[٥].

---

(١) المرجع السابق – صـ٨٥

(٢) المرجع السابق – نفس الصفحة.

(٣) المرجع السابق – صـ ٨٦، ٨٧

(٤) كونفوشيوس (٥٥١-٤٧٩ ق.م) من أكبر حكماء ومعلمي الصين. ولد في تشان تونغ ويعتبر ذرية الأسرة الملكية بين (gim) نشأ يتيماً ، وتلقي تربية طيبة وسافر في عدة بلاد أهم تعاليمه:-

(٥) تاريخ الفلسفة من أقدم العصور – حنا أسعد فهمي – صـ١٦.

وتمثل فلسفة كونفوشيوس الأسس الاقتصادية ويظهر ذلك في الجانب الاقتصادي لأن: «فلسفته السياسية تنحصر في أن الحكام الظالمين كقُطَّاع الطرق، ويجب معاملتهم كما تعامل اللصوص ومن حكمة قولة: من يسرق من الإنسانية شيئاً يدعي لصّاً، ومن يسرق من العدالة شيئاً يدعي ظالماً، الشعب أشرف شئ في العالم، كل الناس إخوة، فبعضهم يشتغل بفكرة والبعض يشتغل بذراعه فالذين يشتغلون بعقولهم يحكمون الناس، والذين يشتغلون بأذرعهم محكومون بالناس، والذين محكومون بالناس هم الذين يطعُون الناس»[١]، وفي ضوء ما تقدم نجد تطبيق مبدأ العدالة وربط علم السياسة بعلم الاقتصاد.

* وفيما مضي تحدثنا عن كلمة اقتصاد وهي التي تهتم بدراسة السلوك الإنساني وما يختص بعلاقة سلوكه ومتطلباته، نجد كل ذلك في الأسس الفكرية الاقتصادية عند كونفوشيوس و« جوهر تعاليم كونفوشيوس يعبر عنه بالقول بأن الشخص، والحياة الخاصة وكذلك في العلاقات مع الآخرين ، وعندما يقوم كل الأفراد بذلك فإن خير سند نشر السعادة»[٢]، وبذلك يعد علم الاقتصادي فرع من فروع العلوم الاجتماعية.

* وقد مر في غضون هذا الفصل ماضياً بأن علم الاقتصاد يعبر عن العلاقات الاجتماعية **فالكونفوشية فلسفة اجتماعية حيث يقول كونفوشيوس:** «يرغب كل إنسان في الثروة والشرف، ولكنهما إذ تم تحقيقها عن طريق مخالف لمبادئ الأخلاق فإنة لا ينبغي الإبقاء عليهما، ويكره كل إنسان الفقر، وتواضع المرتبية، ولكن إذ لم يكن بالإمكان تجنبها إلا بمخالفة المبادئ الأخلاقية، إن المثقف الحازم، ورجل الإنسانية (الجين) لا يسعي قط للحياة علي حساب الإضرار بالإنسانية (جين) وهو يؤثر التضحية»[٣].

ومن مميزات الجانب الاقتصادي في الصين: وجود المدن في حوض النهر الأصغر (هو نبج هو) و: «يعد وادي وي القريب من النهر الأصغر في الصين، من مناطق المدن

(١) المرجع السابق – نفس الصفحة.

(٢) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ٢٤٦

(٣) المرجع السابق – صـ٢٤٩

القديمة في العالم.....علي الرغم من وجود أدلة علي الفائض الإنتاجي الزراعي لكان الإقليم، ويعتقد بأن مدينة شانبح علي النهر الأصغر في منطقة أنيا بنح أقدم مدينة صينية وقد ظهرت تلك المدينة حوالي ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد»[١].

*** ومن الجدير بالذكر أن المدن الصينية تميزت بجوانب اقتصادية عديدة لأنها:** «قامت حضارتها علي الزراعة وبخاصة القمح والشعير والدخان وربما الأرز وقد طورت المدينة أساليب لإنشاء قنوات الري وتجميع المياه وإجراءات الحماية من الفيضانات وتدجين الحيوانات واستعمال العربات التي تجرها الحيوانات .....وتمتع المدينة الصينية القديمة بوسائل القوة الواضحة والمحددة والقيادة السياسية من قبل النبلاء»[٢].

* ولقد تناولنا في بداية هذا الفصل علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وتعرفنا علي العلاقة الوثيقة بينهما، وأن علم الاقتصاد في أساسه يتميز بالنشأة الاجتماعية لذلك يتحدث كونفوشيوس عن آداب المجتمع باعتبارها القانون العرفي أو الأخلاقي السائدة وتحل محل القانون المكتوب، ونحن نعرف بأن أساس تكوين المجتمع من العائلة أو الأسرة حيث يجعل لها كونفوشيوس أهمية كبري في أساس العلم الاقتصادي حيث يقول: «الاستقامة هي الاستعداد الأخلاقي للقيام بالسلوك والقدرة علي إدراك ما هو صحيح في أن معاً وهي قدرة تعمل كنوع من الحسن أو الحدس الأخلاقي»[٣].

* وعن أسباب الفقر والجوع بقول كونفوشيوس: «إن الفقر والجوع[٤] سببها الحكام السئون، وأن الطمع والجشع تسببا في الحروب والمجازر، وأن الرغبات في الثروة

---

(١) جغرافية العمران – د.يحيي الفرحان وآخرون – صـ٢٩

(٢) المرجع السابق – صـ٣٠.

(٣) الفكر الشرقي القديم د.جمال المرزوقي – صـ٢٥٠.

(٤) الجوع: هو سبب الثورات السياسية كماحصل في الثورة الفرنسية (ثورة الجياع) التي أدت إلي سقوط الباستيل وانتهاء عصر الاقطاع، الجوع يدمر الديمقراطية ويكون سببا في قيام نظم سياسية فاشية/ استبدادية، فإذا تعرضت الشعوب للجوع فإنها تتسلم دون مقاومة للقوي المدمرة التي تعوض المجتمع [الجغرافيا السياسية د.يحيي الفرحان وآخرون – صـ١٥٧]

والسلطة والمجد تجلب دمار المجتمع ، والحياة البسيطة هي الحياة العادية التي فيها تجاهل الربح والتخلي عن الحذقو تقليل الأنانية... والوظيفة الأولي للقواعد الأخلاقية والمؤسسات الاجتماعية- في رأي لاوتو – هي تنظيم أفعال الناس لكي يتحقق الإشباع للجميع»[١].

ومما يسترعي الانتباه نلاحظ أن كونفوشيوس يعبر عن علم الاقتصاد الاجتماعي فنجد أن:

علم الاقتصاد بأنة أحد العلوم الاجتماعية وهي: « بصفة عامة، هي مجموعة العلوم التي تبحث في سلوك الإنسان[٢] ،وهكذا فإن علم الاقتصاد يهتم أساساً بدراسة وتحليل سلوك الأفراد والجماعات من وجهة نظر اقتصادية، ولهذا العلم علاقة وثيقة مع العلوم الاجتماعية الأخرى، خاصة علم النفس والإدارة والعلوم السياسية والإنسانية والإنثروبولوجيا والتاريخ، فعند دراسة اقتصاديات الإنتاج والاستهلاك في دولة ما يجب أن يلم الباحث بالعادات السلوكية والنفسية للأفراد»[٣].

* ويزداد هاجس المصلحة الاجتماعية الاقتصادية وضوحاً في نصوص علماء الاجتماع علي أن البطالة والفقر هما المسئولان عن تصدع الأسر ولجوئها إلي العيش علي الضمان الاجتماعي وأن العنصرية والنوع – ذكور وأنوثة – من الأسباب الرئيسية لهبوط الدخل.

---

(١) المرجع السابق – صـ٢٥٣.

(٢) سلوك الإنسان: ويمثل علم النفس الوظيفي باعتباره مبحث تربوي يشدد علي ضرورة إفساح المجال لتمرس القوي النفسية والجسمية بوظائفها الخاصة مما يؤدي إلي نموها وتكاملها بشكل طبيعي وعند دراسة اقتصاديات الإنتاج والاستهلاك في دولة ما يجب أن يلم الباحث بالعادات السلوكية والنفسية للأفراد في هذه الدولة مثل نظرة المسلمين للخمور ولحم الخنزير ونظرة الهندوس المقدسة للأبقار لذلك هناك ما يسمي بالاقتصاد السلوكي، والاقتصاد التجريبي لفهم الانحرافات ويقول (روينز) الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة.

(٣) مبادئ الاقتصاد د.محمد النصر وآخرون – الشركة العربية المتحدة – ٢٠٠٩ صـ١٣، ١٤

* **من كل ما تقدم نخلص إلي أن آراء كونفوشيوس:** لها صداها في اقتصاديات مجتمع الإنفتاح أي دراسة الأنثروبولوجيا الاقتصادية وذلك ناتج من آداب المجتمع عنده، ويعني المبدأ العام للنظام الاجتماعي ويعني كيان الممارسات الاجتماعية الأخلاقية بأسرة....والنزوع إلي الخير في حالة الحكام ويعني الانضباط الأخلاقي في السلوك الشخصي والآداب العامة في كل شئ، وبهذا المعني فإن آداب المجتمع تشمل مرحلة الاقتصاد العائلي ونظرية التبادل الاجتماعي أي السلع المادية والسلع الاجتماعية والغير مادية وكذلك التغير الاجتماعي والمقصود به دراسة الطبقات الاجتماعية، والصراعات الطبقية والتي تنتج عنها دراسة ظاهر التضخم الاقتصادي يساعد الأثرياء بصورة هامشية ويضر الفقراء، ونلاحظ أن نتائج الثروة تحتوي علي ارتفاع الأسعار للعقارات والانخفاض في القيمة الحقيقة للأسهم والسندات، وتأثير الضرائب وفئات الضريبة المفروضة علي الأرباح الأسمية و التي قد تكون خسائر فعلية، وهذا النهج يمثل تقدماً في المفاهيم.

* **وعلي هذا الأساس عند كونفوسيوش يهتم بالتربية كضرورة** اقتصادية هامة في التقدم وتأتي محصلة وخاتمة لبحث وآراء كونفوشيوس في العلوم الاجتماعية التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية.

ويأتي في السياق ذاته تناول كونفوشيوس تحديد الأسلوب الذي يتم بموجبه توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع ولغرض التوزيع من دراسته للغني والفقير ومشكلة الجوع وينبهنا كونفوشيوس إلي الرذائل التي **تساعد علي التخلف الاقتصادي مثل النصب- السرقة – الغش والخداع في السلع.**

* وينطلق نقد كونفوشيوس إلي أن أهم أسباب التخلف الاقتصادي هو جمود البيئة الاجتماعية.

وانسجاماً مع رأيه السابق نجد أنة يرفض الأساليب الاقتصادية المؤدية إلي عدم المساواة أو مجافاة العدالة

* وبالإضافة إلي كل ما تقدم يجب الاهتمام بالأسس الاقتصادية في الحضارة اليونانية القديمة، فقبل أن نتحدث عند أفلاطون وأرسطو **فتناول أولاً العناصر الأربعة عند الطبيعيين الأوائل فتقول:**

*** الأسس الاقتصادية عند الطبيعيون الأوائل:**

*** طاليس: (٦٢٤-٥٤٦)**

أولاً نشأة العلم الطبيعي: «هو أحد الحكماء السبع، انفرد بالعناية بالعلم، وكانوا يعنون بالسياسة والأخلاق حال أنحاء الشرق، ومما يذكر عنه أنة عمل كمهندس حربي في خدمة قارون آخر ملوك ليديا في أسيا (الصغري) وجاء فأخذ علم المساحة، وشغل بمسألة فيضان النيل، ودل أساتذته المصريين علي طريقة لقيان ارتفاع الأهرام»[١].

*** الماء:**

«قال: أن الماء هو المادة الأولي والجوهر الأوحد الذي تتكون منه الأشياء»[٢].

*** انكسمندريس (٦١٠-٥٤٧):**

«هو تلميذ طاليس فيما يرجع **(وضع خريطة أرضية)** وأول ما انفصل "الحار والبارد" فتصاعد البخار بفعل الحار، وكان من هذا النجار الهواء، أما الراسب فيحس بالتدريج فكان منه البحر ثم الأرض، وتكون الحار كرة نارية حول الهواء، والأرض جسم

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية – يوسف كرم – الطبعة الأولي – القاهرة – دار العالم العربي – ٢٠٠٩م- صـ٢١.

(٢) المرجع السابق – صـ٢٧

الطواني كذلك، نسبة ارتفاعه إلي عرضه كنسبه (١: ٣) أما الأحياء فقد تولدت في الرطوبة بعد التبخر أي في طين البحر وهو مزاج من التراب والماء والهواء»[١].

*** انكسيما نس (٥٨٨-٥٢٤):**

يتحدث عن الأرض: فاعتقد أنها فرص مسطح قائم علي قاعدة، وعلل اختفاء الشمس من الماء إلي الصباح بان جبالاً شاهقة تحجبها عن الأنظار عن جهة الشمال أو أنها أبعد عن الأرض في الليل منها في النهار.

«فالمحقق أن المبدأ الأول عند الهواء، وأن الموجودات تحدث منه بالتكاثف والتخلخل فإن تخلخل الهواء ينتج النار وما يتصل بها من الظواهر الجوية النارية والكواكب ، وتكاثفة يتيح الرياح فالسحاب فالمطر، وتكاثف الماء ينتج التراب (الطمي في الأنهار) فالصخر»[٢].

*** ديمقليطس (٥٤٠-٤٧٥):**

زهد كل جاه، وتوفر علي التفكير ، والأشياء عنده في تغير متصل، هذا قوله الأكبر وملخص مذهبه، وهو يمثله بصورتين الأولي جريان الماء فيقول:« أنت لا تنزل النهر الواحد مرتين، فإن مياهاً جديده تجري من حولك أبداً.

نستخلص مما سبق أن هناك الطيبات الحرة وهي الهواء والماء وأشعة الشمس ونجد أن الهواء والماء والنار من الملكية الفردية ومصلحة الجماعة»

ونؤكد هنا مرة أخري علي دور العناصر الأربعة باعتبارها المرتكزات الرئيسية **لعلم الاقتصاد وتشمل ما يلي:**

(١) المرجع السابق – صـ٢٧

(٢) المرجع السابق – صـ٣١.

* **الأسطقس (العنصـــر):** وهي لفظة يونانية: معناها العنصر(Element) وهي عند قدماء اليونانيين العناصر الأربعة: الماء، والأرض، والهواء، والنـــار وعنـــدما يتحـــول الإسطقس مكاناً قابلاً لأن تحل فيه الصورة المعنية، يسمي مادة وهيولي[١].

امباذوقليس[٢] (٤٨٣ -٤٣٣ ق.م):

«فيلسوف يوناني ولد في أغريجنتي من أعمال صقلية، كان طبيباً مؤيداً للديمقراطية وله آراء اقتصادية فلسفية وهي أن العالم **مركز من العناصر التقليدية الأربعة:**

الماء والنار والهواء والتراب وقد حرم أمباذقليس أكل اللحوم، لأن من يأكلها يتغذي بجثث أقاربه»[٣].

* وعلي ضوء فلسفتهم الطبيعية نتج عنها علماء الاقتصاد الطبيعي مثـــل(كســـناي ١٦٩٤- ١٧٧٤): وهو « مؤسس المدرسة الاقتصادية المعروفة بمدرسة الطبيعيين كـــان يعتبر أن الأرض مصدر جميع الأرزاق، واستنتج من ذلك أن الضرائب يجب أن توحـــد وتقوم تبعاً لنتاج الأرض وعلتها وأن مالك العقار هو الملزم دون غيرة بدفعها»[٤].

* ومن قراءة النصوص نضع أيدينا علي الخاصية الحقيقيـــة وهـــي علاقـــة علـــم الاقتصاد بالعلوم الطبيعية (الظواهر الطبيعية) والتي تتمثل فـــي الاحتياجـــات المتزايـــدة لاستخدام العلم والعمليات الإنتاجية، وطبيعية الظواهر الطبيعية التي تنتج من الهواء والماء

(١) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفة الاجتماعي – د لحميل الحاج – مكتبة لبنان – الطبعة الأولي ٢٠٠٠ – صـــ٣٥.

(٢) **امباذوقليس:** فيلسوف يوناني ولد في أغريجنتي من أعمال صقلية، كان طبيباً مؤيداً للديمقراطية ولـــه آراء اقتصادية فلسفية وهي أن العالم مركز من العناصر التقليدية الأربعة:الماء والنار والهـــواء والتراب....وقـــد ظهر النبات في جوف الأرض، ثم تلاه الحيوان، ولكل الكائنات الحية نفـــس تحـــس وتُـــدرك وقـــد حـــرم أمباذوقليس أكل اللحوم،لأن من يأكلها يتغذي بجثث أقاربه. [الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي د.لجميـــل الحاج – صـــ٦١]

(٣) المرجع السابق – صـــ٦١

(٤) تاريخ الفلسفة من أقدم العصور إلي الأن – حنا أسعد فهمي – صـــ١٦١.

والنار والتراب تتميز بالثبات وعدم التغير ويمكن السيطرة عليها بالعمل والتجارب، وتعدد العوامل التي تؤثر في الندرة وهي العوامل البيئية والاقتصادية.

* وليس من السهل إعطاء تصوراً كاملاً أو شكلاً واضحاً عن الأسس الاقتصادية في الحضارة اليونانية إلا يتناول أفلاطون وأرسطو:

*** الأسس الفكرية لعلم الاقتصاد عند أفلاطون[1] (٤٢٨-٣٤٧ ق.م):**

*** وتناول أفلاطون أسسه الفكرية لعلم الاقتصاد في كتابه الجمهورية والقوانين والجمهورية هو حوار سقراطي ألفة أفلاطون حوالي ٣٨٠ قبل الميلاد يتحدث عن تعريف العدالة والنظام وطبيعة العدالة العادلة والإنسان العادل، والقوانين هو آخر وأطول حوارات أفلاطون والمحادثة مصورة في اثني عشر كتاباً تبدأ بمسألة من يعطي الفضل في وضع قوانين والحضارة.**

ومن أهم الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون في كتابة الجمهورية هي ما يلي:

١- العدالة أساس الملك ٢- الفضيلة قوم الدولة

٣- الاعتزاز بالوظيفة ٤- أساس الفضيلة هو التربية والتعليم

٥- الحكم فن يحتاج إلي خبراء مدربين.

*** ويري أفلاطون أن مجموعة سكان المدينة الأحرار لن تتكون من مجموعة من الأفراد متجانسة بل تتكون من ثلاث طبقات متميزة وهي:**

(١) فيلسوف يوناني ولد في أثينا من عائلة أرستقراطية ،تثقف ثقافة واسعة في سن العشرين اتصل بسقراط، ولزمه حتى شرب أستاذه السم، بعد وفاه سقراط، رحل عن أثينا إلي ميغاري ومنها إلي مصر فقورينا، ثم عاد ثانية إلي مصر واطلع علي علم الفلك في مدرسة عين شمس وقد عاد إلي بلاده خلال الحرب بين اسبراطه و أثينا ومن مؤلفاته ١- الجمهورية أو كتاب السياسة. ٢- كتاب القوانين(النواميس) ٣- طيماوس(آراء أفلاطون في الفلك ونشوء العالم. ٤- سوفطمس (آراء في الفن وأقسامه والمعاني وأنواعها وأجناسها، والخطأ والحكم والوجود واللاوجود، ومنهج أفلاطون يستند إلي الأخذ بعنصر المسرح من أشخاص، والجدل: وهو النقاش الذي يدور بين أشخاص المحاورة، والشرح ويقوم علي الخطاب [الموسوعة الميسرة د.لجميل الحاج – صـ٤٧]

١- **طبقة الحكام**[١] "الرؤساء" وخير ما يجب أن يتميز وابه هو الحكمة.

٢- **طبقة المساعدين** أو المحاربين "الجنود" المتصفين بالشجاعة ومهمة الجنود هي الدفاع عن المهنية.

٣- **طبقة المنتجين** وتضم كل من يعمل بالنشاط الاقتصادي الحرفيين والفلاحين وأصحاب العمل والعمال ومهمتها خلف السلع والخدمات لإشباع الحاجات المادية للمدينة.

لقد تناولنا فيما سبق أهم النظريات الاقتصادية عند أفلاطون بموجز سريع ولكن الآن نعرض ذلك بالتفصيل:

*** لقد أسهم أفلاطون إسهامات عظيمة في علم الاقتصاد وبالأخص في كتابة الجمهوري، ولكي يقوم الاقتصاد علي أسس متينة لابد من تحقيق مبدأ العدالة وهي:**

١- **العدالة** أن تقول الحق وأن تدفع ديونك بمعني أن العدالة متمثلة في الأمانة في القول.

٢- **العدالة** هي عمل الخير للأصدقاء وإلحاق الضرر بالأعداء.

٣- العدالة[٢] هي مصلحة القوي.

٣- تكون وسطاً بين أحسن الأشياء وأسوا الأشياء.

---

(١) طبقة الحكام: من خلالها تعرف الملكية والثروة عند أفلاطون لأن طبقة الفلاسفة والحكام لا يجوز أن يتمتعوا بأي نوع من الملكية ولا يجوز أن تكون لهم أسر معينه أو زوجات أو أزواج بالنسبة للنساء لأن حسب رأي أفلاطون أن الملكية تعوق تحقيق العدالة، أما بالنسبة لطبقة الحراس يجب أن لا يكون لهم ملكية خاصة بحسب أفلاطون ولا أسر حتى لا ينصرفوا عن أداء واجباتهم المنوطه بهم ويجب أن يكون زواجهم داخل طبقتهم لغرض النسل حسب حاجه الدولة، وطبقة عامة الشعب لهم الحق ببناء الأسر والامتلاك لوسائل الإنتاج والتوزيع لأن الملكية الخاصة لا تعوقهم لأداء مهماتهم برأي أفلاطون لأن مهمة طبقة الشعب ليست خطيرة مثل طبقة الحراس، وهكذا نجد العدالة شئ مهم، وطبقة الشعب يجب أن تقوم بالتجارة لأنها أشرف مهنه أما الصناعة والزراعة يجب أن يقوم بها العبيد [جمهورية أفلاطون – أحمد المناوي – صـ٨٥].

(٢) العدالة: العدل أساس الملك: العدالة لأفلاطون تأتي من كونه لا يريد أن تصدر الدولة قراراً ظالماً بحق أي شخص بعد كل ما حصل لسقراط العظيم،إنة يريد تعاقب المجرم لا البرئ وتكافئ الإنسان الخير لا الشرير [الجمهورية لأفلاطون – احمد المنياوي – دار الكتاب العربي –٢٠١٠م – صـ٧٢]

ويقول أفلاطون عن العدالة « العدالة في الدولة هي أن يقوم كل فرد وكل طبقة بما عليها من وظيفة فالعدالة في الجمهورية قيام كل فرد بوظيفته علي الوجه الأكمل، والذي جعل أفلاطون يعرف العدالة علي أساس الوظيفة أنة اعتقد أن الدول نشأت أساساً من عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته ولكي يلبي الفرد حاجاته يجب أن يتآلف مع غيره لتكوين مجتمع ليقوم الكل بوظيفته خير قيام»[١]

*** ومن مميزات تطبيق العدالة في جمهورية أفلاطون من الجانب الاقتصادي هي ما يلي:**

١- ازدياد الدخل الاقتصادي الحقيقي للفرد.

٢- استغلال الثروات الطبيعية الاستغلال الأفضل لصالح البلاد.

٣- التوازن الاقتصادي العادل بين الطبقات الثلاث.

٤- اعتماد الإنتاج علي الإخلاص في العمل وعدم انتشار البطالة.

٥- احترام العادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية من أجل التنمية الاقتصادية وهي عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية.

* ولذلك يري أفلاطون أن تحقيق العدالة يتم عن تقسيم أبناء المدينة إلي ثلاث طبقات: الشعب، والجنود وأولياء الأمر (الفلاسفة) وأولياء الأمر وحدهم هم الذين يؤذن لهم بتولي السلطة السياسية وعدد أفراد هذه الطبقة أقل جدا من عدد الأفراد في الطبقتين الآخرتين.

ومن خلال تقسيم أفلاطون في جمهوريته المجتمع إلي طبقات نستنبط أهم نظرياته الاقتصادية وهي ما يلي:

*** تقسيم العمل[٢]:**

«ولقد تصور أفلاطون أن تقسيم العمل ضروري جداً للتنظيم الاجتماعي داخل (اليوتوبيا) ولقد كتب في هذا الموضوع وبذل مجهوداً كبيرا لتكون كتابته دقيقة، والمسألة المثيرة للانتباه في مناقشة أفلاطون هي تأكيده لأهمية تقسيم العمل كأساس لأي زيادة في

(١) مصادر فلسفية د.عصام زكريا جميل – صـ٢٧

(٢) تقسيم العمل: هناك أشخاص أو جماعة تقوم في بناء المنازل والإعمار، والآخرون يقومون بالغزل وضع الملابس، وجماعة أخري ترعي والآخرون يعملون بالزراعة لتوفير القوت اليومي[جمهورية أفلاطون – أحمد المنياوي – صـ٨٢]

كفاءة الإنسان ولكنه يشترط لتحقيق هذه النتيجة أن يكون تقسيم العمل علي أساس المهارات الموجودة لدي الأفراد بصورة طبيعية»[١]

أهم شروط العمل عند أفلاطون:

ومن مميزات شروط العمل عند أفلاطون يجب أن يكون كل إنسان مهيأ بطبيعته لعمل معين أو حرفة معينه يتقنها أكثر من غيرها، فإذا تخصص فيها أصبح أكثر كفاءة وهكذا يمكن أن نتصور أن النشاط الاقتصادي للمدينة الفاضلة يصبح في أفضل أحواله من ناحية الكفاءة، ولو أن كل مواطن عمل طبقاً للمهارات والتخصص فهذا يدل علي زيادة إنتاجية الفرد والاهتمام ببحث التغير في إنتاجية العامل وبذل الجهد الدائب في استثمار الموارد ومضاعفة الإنتاج وزيادة الدخل القومي للأسرة.

ومن الجدير بالذكر أن أفلاطون تناول: «ضرورة القضاء علي المصالح "المدينة الأنانية" للطبقة التي ستجمع في يدها شؤون – الحرب والسلم– الدفاع والسياسة فجعل أفرادها يعيشون حياة خشنة متقشفة فيها الكثير من العناصر الأسبرطية بالإضافة إلي تهذيب النفس»[٢]

* ويشير أفلاطون إلي القضاء علي الملكية الخاصة فإننا نصل إلي أفضل المجتمعات، وفي هذه الحالة قد يكون من الأفضل أن نتركها تملك الأرض والعقارات والزوجات وإن كان ذلك ينبغي أن يتم تحت رقابة صارمة من الدولة، أما طبقة الحكام[٣] فمن الواجب عليهم التخلي عن عنصر الشهوة الذي لا يتمثل فيهم، بل في الطبقة الدنيا طبقة العمال والفلاحين والمنتجين بصفة عامة– ولهذا يتحتم عليهم نبذا الجانب الاقتصادي

(١) تاريخ الفكر الاقتصادي د.محمد عمر أبو عبده وآخرون الشركة العربية المتحدة ٢٠٠٩م– صـ١٣.

(٢) أفلاطون والمرأة د.إمام عبد الفتاح إمام– مكتبة مدبولي – الطبعة الثانية ١٩٩٦م– صـ٧٦.

(٣) طبقة الحكام: من الجلي أن الطبقية الناشئة من الفروق الاقتصادية تضع الناس في مرتبتين أعلي وأدني وفق مقدار ما لديهم من مال، ومن صم هي ليست فقط تتيح لمن هم في الطبقة الأعلي أن يستمتعوا بمزايا كثيرة يحرم منها من هم في الطبقة الأدني – من يتأمل في فكر أفلاطون يلحظ أنة لم يجعل المستوي الاقتصادي للفرد عاملاً في تحديد مكانته الاجتماعية، وإنما هو ركز علي الجوانب الذهنية وحدها وهي جوانب لابد للبشر فيها من هبات من الخالق سبحانه ولذلك هو بدا مرتاحا مطمئناً إلي أن تقسيماته للناس عادلة لا ظلم فيها. [الجمهورية لأفلاطون – أحمد الميناوي – صـ٧٩]

من الحياة، ومادامت الفضيلة والثروة لا يجتمعان فأنة ينبغي عليهم ألا يجمعوا بين الجانب الاقتصادي والجانب الماسي.

*** أفلاطون والمرأة:**

كان أفلاطون يعتقد أن **وضع المرأة داخل الأسرة** كربة منزل إنما جاء نتيجة لوجود الملكية الخاصة في المجتمع فإذا ما تم إلغاء هذه الملكية وجب إلغاء الأسرة وأصبحت الأشياء مشاعاً بين الأصدقاء ومن ثم تصبح الزوجات مشاعاً بين الحراس، وعلي النقيض من ذلك يعيد الملكية الخاصة في محاورة متأخرة – هي محاورة القوانين – سوف يعيد في الوقت ذاته تكوين الأسرة، وسوف تعود المرأة مرة أخري "ربة المنزل" وسيدة لبيتها ومربية لأطفالها تدافع عنهم كما تدافع الدجاجة.

*** المساواة بين الجنسين:**

* ويعود أفلاطون في الكتاب الخامس من "الجمهورية" لمناقشة الموضوع الذي طرحة علي نحو عابر في نهاية الكتاب الرابع وأعني به "شيوعية النساء والأطفال" والحق أن الاختلاف بين طبقة الرجل وطبيعة المرأة لفظي فحسب، ومن ذلك كله يتضح لنا أن ليس في إدارة الدولة من عمل تختص به النساء وحدهن من حيث هن نساء ولا الرجال وحدهم من حيث هم رجال وإن تكن المرأة في كل شئ أدني قدرة من الرجال.

***المرأة في محاورة القوانين:**

***أولًا عودة الملكية:**

لم يتخل أفلاطون قط عن إيمانه العميق بالمثل الأعلي[1] للحياة الاجتماعية والسياسية، ويعود أفلاطون فيبيح الملكة الخاصة "دعهم يقسمون الأرض والمنازل فيما

(١) المثل الأعلي للحياة الاجتماعية عند أفلاطون: فالظلم عنده هو أن يقسم الناس وفق ما يملكون من مال وثروة وجاه وسلطة وفي رأية إن ذلك لا ينبغي أن يحدث في المجتمع الفاضل الطامح إلي نيل السعادة فالشعور بالظلم لابد أن ينتهي إلي تربية الحقد في الصدر وقد يتحول هذا الحقد إلي كراهية عظيمة فينتج عن ذلك صراع يقلب حياة المجتمع إلي شقاء [جمهورية أفلاطون – أحمد الميناوي – صـ٧٩]

بينهم، ولا تكون فلاحة الأرض مشتركة لأن شيئاً كهذا لا يتاح لأناس ولدوا ظل النظـــام الحالي.

*** المساواة في تقسيم الأرض والمنازل:**

«يتساءل أفلاطون ما هي الطريق المثلي لتوزيع الأرض؟ ويجيب لابد لنا أن نحدد أولاً عدد المواطنين في الدول، ثم تقسم الأرض والمســاكن علــيهم بالتســاوي، والعــدد المناسب في رأية هو : أن يكون لنا خمسة آلاف وأربعين من ملاك الأرض قادرين علي حمايتها وسوف تقسم الأرض والمنازل بينهم بالتساوي، بحيث يحصل كل رب أسرة علي حصة واحدة»[١]

أما« بالنسبة للثروة فالمساواة فيها إنما تكون في توزيــع قطــع الأرض الأصــلية فحسب»[٢]

أما«أن التعليم الذي يقدم للمرأة كان هو نفسه تعليم الرجال في رأي أفلاطون»[٣]

قبل أن نتناول نظرية المهور للمرأة وجب علينا أن نتحدث عــن النقــود والربــا عنــد أفلاطون:

***النقود والربا عند أفلاطون:**

«يري أفلاطون أن للنقود دوراً تقوم به في مدينته خاصة عندما يتم تقســيم العمــل وتخصص كل فرد بحرفه معينة ويظهر لدية فائض الإنتاج للتبادل فــإن كــل شــخص سيعرض إنتاجية علي الآخرين لبيعة لهم فتقوم النقود هنا بوظيفة إدارة للتبــادل وينســل شومبتير إلي أفلاطون أنة أخذ بنظرية تقول: إن قبول النقود في المعاملات لا يرجع إلي قيمة المادة التي تكون تلك النقود مصنوعة منها ولكن إلي اتفاق الناس وجريــانهم علــي استخدامها كوسيط للمبادلة وبعبارة أخري نحن لا نقبل النقود في المعــاملات لأن المــادة

(١) أفلاطون والمرأة د.إمام عبد الفتاح إمام – صـــ٨٤.

(٢) المرجع السابق – صـــ٨٥.

(٣) المرجع السابق – صـــ٩١.

المصنوعة منها (سواء أكانت ذهباً أم فضة أو غير ذلك) تكون لها قيمة معينه، ونشتري بها ما نشاء»[١]

*** ومن أهمية النقود تسهيل عملية التبادل التجاري:** « وكذلك كتب أفلاطون في النقود فذكر أنها وسيله اخترعها الإنسان لتسهيل التبادل ومن أجل هذا لا يجد أي مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود أو وسيط في عمليات التبادل حيث يمكن أن تتم عملية التبادل بدون الذهب والفضة بل إن أفلاطون يذهب إلي حد مهاجمة الذهب والفضة علي أساس أن استخدامهما كنقود يؤدي إلي نتائج غير محمودة من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية»[٢]

ونجد أن أفلاطون في الجانب الاقتصادي من جمهوريته: «يجرم استعمال الذهب والفضة»[٣]

*** موقف أفلاطون من المهور:**

فيما مضي تحدثنا عن نظرية النقود وتبادلها في المجتمع في فكر أفلاطون، لذلك وجب علينا أن نتناول "المهور" لأنها تتعلق بالنقود و: «كان موضوع المهور – أو دوطة الزوجة الأثينية هاماً – إذ كانت تنقله معها إلي بيت الزوجية سواء في شكل "جهاز" أو ثروة عقارية – وهي، أو أهلها من يدفعه، وتأخذه إلي زوجها لكن لا يصبح ملكاً للزوج، وإنما سنداً يدعم موقف الزوجة، وكان الزوج أن يتولي إدارة أملاك الزوجة أو الانتفاع بعقارها....وفي محاورة القوانين يُحرم أفلاطون – في الكتاب الخامس – المهور ويجعلها من بين المحرمات التي لا يجوز وجودها في دولته الفاضلة الثانية فهي مثلها مثل

(١) جمهورية أفلاطون – أحمد الميناوي – صـ٨٩.

(٢) تاريخ الفكر الاقتصادي د.عبد الحميد شعبان وآخرون– صـ١٣.

(٣) مصادر فلسفية د.عصام زكريا جميل – صـ٣٠.

الأقراص بالربا الفاحش أو إيداع مال عند من ليس أهلاً للثقة يقول:"ينبغي لا يعطي إنسان أو يتسلم مهراً علي الإطلاق عند إتمام مراسم الزواج»[١]

***موقف أفلاطون من الميراث[٢]:**

لم يكن للابنة في القانون اليوناني الحق في أن ترث والدها، وإنما يرثه فقط ابن ذكر وكان الأب يختار واحداً من أبنائه الذكور إن كانوا كثيرين – لكن ماذا يكون الوضع في حالة الابنة اليتيمة؟

* ونلاحظ أن أفلاطون يحدد بالتفصيل طرق الميراث التي لا تخرج في مجموعها عن تحيزه للرجل فيقول: «إن رب الأسرة يضع رغبته في وصية يحدد فيها أولاً وقبل كل شئ وريثة، أعني أي ابن من أبنائه أصلح من غيره لأن يرثه»[٣]

ويواصل أفلاطون تناوله لكيفية الميراث عندما يموت الأب ولم يترك ذكراً يقول:«إذا لم يترك الموصي ذكوراً، وإنما ترك أناثاً فقط، فإن علية أن يختار رجلاً يزوجه من يشاء من بناته ويجعله ابناً له، ومن ثم وريثاً شرعياً»[٤]

رأي أفلاطون في الربا:

وتجدر الإشارة إلي أن أفلاطون قد وقف موقفاً صريحاً ضد الربا حتى أنة أباح عدم سداد المال الذي يتم اقتراضه بفائدة، وهذا ناتج عن الظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة وبخاصة ما يتعلق بانخفاض الإنتاجية وتخلف القوة المنتجة.

« ويعد أفلاطون النقود أداة للتجارة وهو يفرق بين **النقود المحلية المقبولة** فقط داخل الدول، **والنقود العامة التي تحتفظ بها الدولة** لتغطية الحملات العسكرية ويجب

---

(١) أفلاطون والمرأة – د.إمام عبد الفتاح إمام – صـ١٠١.

(٢) إرث وميراث: كل مقتني ينتقل من إنسان إلي إنسان آخر بعد وفاة الأول [معجم المصطلحات الفلسفية –عبده الحلو– صـ٧٥]

– **<u>الإرث</u>**: من معاني الإرث في اللغة: الأصل، ويطلق الإرث ويراد منه انتقال الشئ من قوم إلي آخرين، والإرث عند الفقهاء: حق قابل للتجزئ يثبت لمستحقة بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما أو نحوها ويأتي بمعناه التركة: وهي ما تركه الميت من أموال وحقوق وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع ومن أركان الإرث ١– المورث وهو الميت أو الملحق بالأموات، ٢– الوارث وهي الحي بعد المورث أو الملحق بالأحياء ٣– المورث (التركة) وأسباب الإرث: ١– النكاح ٢– الولاء ٣–النسب والقرابة ومن موانع الإرث: ١– الرق ٢– القتل ٣– اختلاف في الدين [معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية – علي بن محمد الجمعة – صـ٣٨]

(٣) أفلاطون والمرأة – د.إمام عبد الفتاح إمام – صـ١٠٢.

(٤) المرجع السابق – نفس الصفحة.

علي الأفراد الذين يخرجون من البلاد بموافقة السلطان أن يسلموا عند عودتهم ما لـــديهم من نقود أجنبية إلي الدولة ويحصلوا مقابلها علي نقود محلية»[١]. وهذا التميز تدل علي أن هناك نقود كاملة القيمة ونقود ناقصة، وهي وسيلة لتراكم الثروة والاكتناز.

ولعل خير منهج يوضح اتجاهات أسس الفكر الاقتصادي ومناهجه بعـد أفلاطـون تلميذه أرسطو فتناول ما يلي:

*** أسس الفكر الاقتصادي عند أسطو[٢]: (٣٨٤-٣٢٢ ق.م)**

لأرسطو منهج معروف في تناول الأســس الاقتصــادية لأنــة يحــدد الموضــوع الاقتصادي تحديداً دقيقاً، ويهتم بدراسة كل الآراء التي قيلت في الموضوع ومناقشتها في كتابة السياسة، والأخلاق، والأخلاق عند أرسطو: «علم يعني بأفعال الإنســان بمــا هــو إنسان يهدف أفعالة، ويديرها علي هذا الأساس ولما كان الإنسان يهدف من أفعالــة إلــي الخير فإن غايته الحقيقية هي السعادة، فما هي السعادة: أهي اللذة أم الشرف، أم المحكمة؟ ليست اللذة السعادة، والواقع أن اللذة ناتجة عن فعل ما، وما الفعل إلا تحقق مطلــب مــن مطالب قوي النفس، إذن فقيمة اللذة مرتبطة بقيمة القوة والفعل والمطلب»[٣]

*** موقف أرسطو من المرأة:**

بعد أن تناولنا مفهوم الأخلاق في فلسفة أرسطو نتحدث الآن عــن وضــع المــرأة وأهميتها في الأسرة، لأن المرأة من أهم الدراسات الاقتصادية، والجدير بالذكر أن أرسطو

(١) جمهورية أفلاطون – أحمد المينـاوي – صـــ٨٩، ٩٠.

(٢) فيلسوف يوناني وعالم موسوعي ومؤسس علم المنطق، ولد في ستاجيرا في مقدونيا، وقدم إلي أثينــا حيــث تتلمذ علي يد أفلاطون، ولم يتركه إلا بعد موته، كلفة ملك مقدونيا فيليبس يتربية ابنه الاسكندر وعاد إلي أثينا وأنشأ فيها مدرسة أصبحت تعرف باسم "اللوقيوم" وكانت ملحقة بمعبد أبوللو.

وبعد مكوثه في أثينا لاثني عشر عاماً، اتهمه الأثينيون بالإلحاد، فغاد أثينا ومات بعد ذلك. من مؤلفاتــه: كتــب أرسطو عدة مؤلفات أهمها: كتاب المنطق – في الطبيعيات (السماع الطبيقي السماء والعالم، الكون والفســاد، والآثار العلوية) – كتاب النفس –كتاب ما بعد الطبيعة الأخلاق – السياسة.[الموسوعة الميسرة فــي الفكــر الفلسفي والاجتماعي د.لجميل الحاج – صـــ٢٠]

(٣) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي د.لحميل الحاج – صـــ٢٣.

يخالف أستاذه في شيوعية النساء لذلك تجد: «آراء أرسطو السياسية للإنسان، والعائلة كتلة اجتماعية[١] لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونها، ولا تكون العائلة سعيدة إلا إذا كانت المرأة شريكة لزوجها، وخاضعة له، وكان الأولاد خاضعين لوالديهم يكرمونهم، وليس للأولاد حقوق إنما علي الوالد واجب تربية أولاده»[٢]

ومما تجدر ملاحظته أن أرسطو أول من استعمل كلمة اقتصاد وكان معناها يقتصر علي علم القوانين تدبير الشئون المنزلية، ويمثل أرسطو تطور مدارس الفكر الاقتصادي مع ولادة الحضارات.

* ويعود أرسطو ليؤكد في موضع آخر حين يقف وقفه تحليلية أمام بعض المشكلات[٣] والظواهر الاقتصادية، لذلك يعد أرسطو أول المفكرين القدماء الذين أعطونا ما يمكن تسميته "بذور نظرية اقتصادية" تقوم علي تحليل الظواهر والمشكلات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لكي يدفع الاقتصاد دفعه قوية نحو الإمام في سبيل أن يصبح علماً متميزاً ومستقلاً ومتكاملاً والدليل علي ذلك اختلاف أرسطو مع أستاذه أفلاطون في مشاعية النساء والأملاك بالنسبة للطبقة الحاكمة.

---

(١) كتلة اجتماعية :تعبر عن الفرد وعلاقته ببيئته الاجتماعية ولعل مثل هذه المصطلحات وما شابهها تلخص حياة كاملة لكيان اقتصادي وسياسي فضلاً عن العلاقات الاجتماعية التي تميز المجتمع الغربي:فكرة الروعية للدولة والحكومة ونظم الملكية الخاصة وحوافز الفردية والاستقلال، والاعتقاد بأن المعرفة والتربية والعلم لها في ذاتها قيمتها ويجب أن تكون للجميع ولا تقتصر علي أقلية محدودة ممتازة والإيمان بأن الخلق والتكوين والتعبير عما بالنفس من مظاهر الإنسانية[وسائل التنمية الاقتصادية – نورمان – صـ١٥٣]

(٢) المرجع السابق – نفس الصفحة.

(٣) **المشكلات الاقتصادية:** مثل التخلف الاقتصادي وله صفات مثل (قلة تراكم وسائل الإنتاج اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني، وقلة أو عدم استثمار الثروات الوطنية، وضعف سوء استخدام قوي العمل البشري المتاحة في البلد، وعدم كفاية الاستهلاك وانخفاض المستوي العام للمعيشة، انتشار البطالة بين المشتغلين في قطاع الزراعة والرعي والصيد واستخراج المعادن، وإبقاء المرأة في البيت وعدم اشتراكها في الحياة الاقتصادية، وارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوي الثقافةمشاكل التنمية الاقتصادية د/وديع شرايحة صـ٣٣].

* ومشاعية النساء ظهرت عندما: «كان أفلاطون يدعو إلي إلغاء الأسرة في طبقة الحراس ليؤكد "الدولة الواحدة" فلا أب،ولا زوج، ولا زوجة، لأن الجميع يشكلون أسرة واحدة كبيرة، ومن هنا لم يكن للمرأة في جمهوريته وظيفة محددة، فأحالها إلي رجل يقاتل ،ويصارع »[١]

ومما تجدر الإشارة إلية أن هذه الأفكار **جميعاً السابقة عند أفلاطون يرفضها أرسطو لأسباب وهي ما يلي:**

١- «الوحدة التي تحدث عنها أفلاطون، وظن أن فيها الخير الأقصى للمدينة والتي أدت إلي إلغاء الأسرة الخاصة لكي تضع الحراس في أسرة كبيرة – سوف تؤدي إلي تحطيم المدينة، أما أصل الاجتماع أنة من فعل الطبع، عناصر العائلة ، الزوج والزوجة، السيد والعبد، القرية مكونة من اجتماع العائلات، والدولة مكونة من اجتماع القري وأنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها»[٢]

لذلك تقول سوزان بل: «الصورة التي رسمها أرسطو للمرأة بالغة الأهمية فقد ترسبت في أعماق الثقافة الغربية وأصبحت الهادي والمرشد عن النساء بصفة عامة»

وبعد ذلك يتحدث أرسطو عن نشأة الدولة: فالسياسة عند أرسطو هي علم السعادة الاجتماعية كما أن الأخلاق هي علم الحياة الفاضلة إلا في ظل القانون والعدالة والمساواة وهو ما يتطلب وجود الدولة[٣]»[٤]

---

(١) أرسطو والمرأة د.إمام عبد الفتاح إمام- صـ٧٧.

(٢) السياسة – أرسطو – صـ٩٢.

(٣) **الدولة:** من أهم المقومات البشرية للدولة وأبعادها السياسية (السكان- الموارد الاقتصادية – طبيعة سواحل الدولة – الموقع الجغرافي للدولة – صفات ظهر الساحل، وترف الدولة علي أنها "المكان" وما يتضمنه من "رموز" وولاء السكان الذين يعيشون في ذلك المكان، وعند قيان الدولة لابد أنة تتوافر خمس صفات: (الأرض- السكان المقيمون – الحكومة – الاقتصاد المنظم – نظام الحركة) وكان أرسطو أول من تناول دراسة الدولة في التاريخ.

(٤) أرسطو والمرأة –د.إمام عبد الفتاح إمام – صـ٧٢

ويبدو مما تقدم أن التقسيم الأرسطي للدولة من أهم الأسس الفكرية لعلم الاقتصاد ومنهجه ولهذا فإذ أرسطو يبدأ في الكتاب الأول من السياسة بتعريف الدولة بأنها ضـــرب من التجمع البشري وأن الدولة عنده تحتوي في جوفها كل تجمع آخر، تستهدف الخيرات، لذلك يعود أرسطو ليؤكد الرجل ومركزه في الأسرة من خلال علاقة السيد والعبد، وهكذا يقر أرسطو بصحة الوضع القائم للرق في اليونان، **ويعطيه مبرراته العقلية عندما يقول:** «إن هناك أنواعاً من الموجودات تتبين فيها منذ الميلاد التفرقة بين أشخاص هم بطبيعتهم حكام وقادة، وبين أشخاص لديهم الاستعداد للخضوع، ومن الخير لهم أن يســلموا أمــر القيادة لغيرهم، فإذا كان الإنسان يتألف من نفس وجسد، فإن الأولي هي بطبيعتها الحاكم، والثاني هو بطبيعته المحكوم»[١]

*ويعتقد أرسطو أن من الطبيعي أن يأمر الزوج وأن تطيع الزوجة لأن جنس الذكر أصلح للرئاسة من جنس الأنثي، ومن ثم فتسلط الرجال علي النساء ومألة طبيعية، ويري أرسطو أنة ينبغي علي المشرع أن يوجه عناية بالغة لموضوع الزواج، فعليــة أن يحــدد السن التي يجب أن يقترن فيها المواطنون، والصفات التي ينبغــي توافرهــا فــيهم قبــل الزواج، لأننا نريد نسلاً مكتمل الصحة.

***ولقد عالج أرسطو موضوع الفكر الاقتصادي عن طريق ما يلي:**

١- القيمة :

«لم يميز أرسطو بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كما فعل الاقتصاديون فيما بعد، بل أنة استنتج أيضاً أن هناك علاقة بين الاثنين، ولكنه يحدد طبيعة هذه العلاقة، ولقد اهتم بمسألة العدل في تحديد الأثمان، ويعتقد البعض بأن اهتمام (أرسطو) بمسألة العــدل كان ذا أثر بين أحدهما في غير مصلحة التحليل الاقتصادي وثانيهما في مصلحته»[٢]

(١) أرسطو والمرأة د.إمام عبد الفتاح إمام – صـــ٧٩.

(٢) تاريخ الفكر الاقتصادي د.محمد عمر أبو عبده – مرجع سابق – صـــ١٥.

*ولقد عرض أرسطو نظريته للقيمة عن طريق وسيلة الكسب الطبيعي[1] فهي مشتركة بين رؤساء العائلات ورؤساء الدول، « فاصطلح علي أن يكون الأخذ والعطاء في المعاوضات بمادة نافعة بذاتها تكون سهلة التداول في الاستعمالات العادة للمعيشة فكانت مثلاً من الحديد ومن الفضة، ومن أي جوهر آخر مشابه حدد بادئ الأمر حجمه ووزنه»[2]

*ومن قراءة النصوص السابقة لأرسطو نضع أيدينا علي أهم خاصية للقيمة وهي **أن أرسطو كان ينكر الاحتكار، ويلعن الأسعار الاحتكارية، ومعني ذلك أنة كان يدافع عن فكرة مماثلة لفكرة السوق التنافسية أو التبادل بين أطراف متكافئة لا يستطيع أحدهم أن يفرض أسعاره علي الآخر، ويتناول أرسطو بعد ذلك تقسيماته للعمل:**

٣- تقسيم العمل:

ومفهوم أرسطو للمدينة يشير إلي الاجتماع الإنساني المقسم بالخصائص التالية لتقسيم العمل وهي: مظاهر تقسيم العمل، وتقسيم العمل الحرفي أو المهني، وتقسيم العمل الصناعي، وتحدث أيضاً عن الأمانة في العمل في كتابة الأخلاق، والإخلاص في العمل وإتقانه، كل ذلك يؤدي إلي زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي، لذلك يقول: «فأساتذة كل حرفة هم أكثر تبجيلاً وهم يعرفون بحس أصدق كما أنهم أكثر حكمة من العمال اليدويين هم أشبة بأشياء معينة جامدة لا حياة فيها تعمل في دون أن تعرف ما تعمله كالنار التي

(١) **الكسب الطبيعي عند أرسطو:** وهو الذي يعبر عن التنمية الاقتصادية وتأتي من أحداث تغيرات تحتاج إلي استغلال الموارد الطبيعية إلي حد ما وتحقق بشكل جدي فعال زيادة إمكانيات الدخل الحقيقي في منطقة بالذات وانجح الوسائل التي ينشر بالنجاح في بعض المناطق ما يكون من طريق الاستزادة من الكفاية الإنتاجية في استخدام الموارد مثل القوة العاملة أو الأرض باعتبارها من عوامل الإنتاج، والتنمية الاقتصادية في جوهرها تعني تنمية إمكانيات الدخل الحقيقي، والعوامل المحددة للدخل الحقيقي هي استخدام الموارد كالأرض والعمالة.[وسائل التنمية الاقتصادية – نورمان – صـ٤١، ٤٢]

(٢) السياسة – أرسطو – صـ١١٣.

تحرق....فإن العمال ينجزون أعمالهم عن طريق العادة، ولهذا فإننا نراهم أكثر حكمة ليس بفضل قدرتهم علي العمل»[١]

وعن تقسيم العمل الحرفي أو المهني يقول أرسطو: «ففي الفنون الأخرى وفي الصناعات اليدوية، مثل التجارة وصناعة الأحذية»[٢]

ويقول أيضاً عن حرفة البناء: « فإن علة البيت التي منها الحركة هي الفن والبناء والعلة الغائية هي الوظيفة التي يؤديها ومواد البيت هي الطين والحجارة وصورة اليت هي الصيغة المحدودة»[٣]

*ويتحدث أرسطو عن: « أو يقال عن عامل المعادن: إنة هو الذي أنتج هذا "البرونز" أو أنتج برونزاً أو مادة التمثال بصفة عامة، وهكذا يقال عن البرونز: إنة طبيعة التمثال وكذلك للأشياء البرونزية بصفة عامة، كما يقال عن الخشب في الأشياء الخشبية»[٤]

*من النصوص السابقة نجد أن أرسطو استطاع التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، كما فرق بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، حيث يقول أرسطو: " فن البناء هو صورة المنزل" [٥]

أو عن أعمال الفن يقول: « كما ينتج الفنان الأعمال الفنية، لأن لها نفس الصورة بالقوة»[٦]

*وهناك بعض الصناعات الماهرة تحدث عنها أرسطو فيقول: « قد يكون الصانع الحاذق مثل النجار أو الطبيب في بعض الأحيان»[٧]، وبعد أن انتهي من تقسيماته للعمل تناول النقود

(١) الميتافيزيقا – أرسطو – الكتاب الأول مقاله الألف الكبري – ترجمة إلي الانجليزية ديفيد روس ترجمة د.إمام عبد الفتاح إمام – الطبعة الثالثة – الإدارة العامة للنشر – ٢٠٠٩م.صـ٢٦٦.
(٢) المصدر السابق – صـ٣٠٥.
(٣) المصدر السابق – صـ٣٠٦.
(٤) المصدر السابق – صـ٣٥١، ٣٥٤.
(٥) الميتافيزيقا عند أرسطو – الكتاب السادس – مقاله الأبسلوت – صـ٤٢٨.
(٦) المصدر السابق – نفس الصفحة.
(٧) كتاب النفس – أرسطو– ترجمة د.أحمد فؤاد الأهواني – المركز القومي للترجمة – ٢٠١١ – صـ٨.

٣- النقود عند أرسطو:

إن نظرية أرسطو في النقود تختلف عن تلك التي اعتنقها أفلاطون ويمكن تلخيصها كما يلي:

«إن أفكار أرسطو حول عدم مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجاته تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة في صورة نقدية، وبهذا نستطيع أن نقول أن **أرسطو قد اكتشف ثلاث وظائف أساسية للنقود هي:**

*** وسيط للتبادل** *** مقياس للقيمة**

*** مستودع للثروة** *** قياس القيم الآجلة»**[١]

ويأتي في السياق ذاته أن أرسطو: « تكلم عن وظائف النقود، ودافع عن العبودية وهاجم اقتضاء فائدة علي القروض، وأنار سؤلاً يمكن أن تؤدي الإجابة عنه إلي نظرية عن عوامل تحديد الثمن»[٢]

لذلك يبدو من الممكن وصف نظرية النقود عند أرسطو تعبر عن نظام الأسواق وآلية السعر: «فاختيار السلع التي يتم انتاجها، واختيار كيفية إنتاجها وتوزيعها يتم من خلال مجموعة من الأسواق الخاصة بالسلع والموارد المختلفة، فإذا رغب أفراد المجتمع في سلعة ما، فإنهم يطلبونها، ويعربون عن استعدادهم لدفع سعر مناسب لها، فإذا كان السعر مناسباً للبائعين أيضاً، بحيث يحقق لهم ربحاً مقبولاً»[٣]

٤- الفائدة:

*« لقد سجل أرسطو الحقائق التي عاصرها عن الفائدة علي القروض النقدية، كما لعن الفائدة ومن يعتمدون عليها في معاملاتهم حيث كانت مساوية تماماً عنده للربا في

(١) تاريخ الفكر الاقتصادي د.محمد عمر أبو عيد وأخرون – مرجع سابق – صـ١٦.

(٢) فلسفة علم الاقتصاد – بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد د.جلال أمين – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الثانية – صـ٥٧.

(٣) مبادئ الاقتصادي د.محمد النصر وآخرون – الشركة العربية المتحدة – ٢٠٠٨م – صـ٤٣.

جميع الحالات، ويلاحظ أن أرسطو لم يري أي مبرر للتفرقة بين الفائدة علي القروض التي تستخدم لأغراض الاستهلاك أو تلك الخاصة بأغراض التجارة والنشاط الإنتاجي»[١]

*من النص السابق نجد أن أرسطو يكره الاحتكار، والفائدة علي القروض، والربا كلها زائفة حيث يقول: « الصيغة الزائفة هي صيغة من موضوعات لا وجود لها بمقدار ما تكون زائفة ومن ثم فكل صيغة هي زائفة عندما تنطبق علي شئ غير الشئ الذي هو حق علي نحو ما تقول كذباً عن الدائرة إنها المثلث...والرجل الزائف هو الرجل المغرم بهذه الصيغ»[٢]

أسس الفكر الاقتصادي في العصر الوسيط الأوروبي:

أولاً: أوغسطين[٣] (٣٥٤-٤٣٠):

بدأ أوغسطين يكتب بعد قراءة "الكتب الأفلاطونية" فكان أول ما عالج مسألة اليقين وهذا موضوع كتاب "الرد علي الأكاديمين" ثم نظر في "الحياة السعيدة" ، ونظر في "خلود النفس".

منهجه الاقتصادي:

* نلاحظ أن أوغسطين نظر إلي التاريخ نظرة شاملة فكتب كتابة الشهير "مدينة الله" وفيه يتناول جميع مظاهر الحياة الروحية والعامة، من سياسية ودينية وعلمية وفنية علي امتداد التاريخ محاولاً أن يستخرج من هذا نظرية في التاريخ والمثل الأعلى للدولة هو المثل المسيحي.

---

(١) تاريخ الفكر الاقتصادي د.محمد عمر أبو عيد وآخرون – مرجع سابق – صـ١٧.

(٢) الميتافيزيقا – أرسطو – الزائف – صـ٣٩٨، ٣٩٩.

(٣) فيلسوف ولاهوتي مسيحي .ولد في طاجسطا (اليوم سوق أهراس بالجزائر) علي الحدود التونسية، كان أبوة وثنياً وأمة مسيحية، أصبح أسقفاً علي إيبونا (من أعمال توميديا) وعلي أيامة أغار البرابرة الوندال علي إيبونا وحاصروها، ومن ثم دمروها ،فانتهت بالحزن والأسي، وتوفي في إيبونا عام ٤٣٠م كتب أوغسطين باللغة اللاتينية، ويعتبر أسلوبه من أمتن أساليب الأدب اللاتيني.

ومن مؤلفاته: "في النظام"، "مناجيات"، "الدين الحقيقي" في "الكنيسة الكاثوليكية" الثالوث مدينة الله – الاعترافات [الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي – د.لحميل الحاج – صـ٧٨، ٧٩].

* ومن الجدير بالملاحظة أن أولي مهام الدولة عند أوغسطين هو تحقيق السعادة للمواطنين علي هذه الأرض وفي الدار الآخرة، وكان منهج أوغسطين الاقتصادي صورة حياته.

* عندما جعل أوغسطين أن من مهام الدولة هي تحقيق السعادة التي هي طلبة كل إنسان ففكر في السعادة [١]: « فوجد أن الموضوع الذي يحققها يجب أن يتوافر فيه شرطان: أحدهما أن يكون ثابتاً مستقلاً عن تقلب المصادفة والحظ وإلا نغصت السعادة بالقلق عليها وخوف زوالها، والشرط الآخر أن يكون الموضوع كاملاً لا مزيد عليه، إذ إننا لا نرضي تمام الرضا إلا بالخبر الأعظم»[٢]

ونجد أن: « السعادة تحتاج للمعرفة (في هذه النقطة اختلف مع الشكاك) والسعي للمعرفة يجب أن يكون في الواقع»[٣]

من قراءة النصوص السابقة نضع أيدينا علي الخاصية الاقتصادية عند أوغسطين وهي تشمل ما يلي:

« يخبرنا أوغسطين في (الاعترافات) أنة لم يشك في وجود الله قط بالرغم مما صادق من اعتراضات، وقد احتلت فكرة الله نقطة المركز من مذهبة، كما كانت محور حياته، فقد كان يري وجود الله واضحاً جد الوضوح لا ينكر إلا بدافع من الأهواء»[٤]

ومن النص السابق ظهرت السمات الاقتصادية عند أوغسطين وهي أن الدين أساس كل شئ، والقانون الخلقي موضوع مشتهي فوق كونه واجباً، لأنة خير بالإضافة إلينا فوق

(١) السعادة بأنها الاستمتاع بالحقيقة وأن الحكمة هي التي تهبنا معرفة الحقيقة، ومن ثم فطلب الحقيقة طلب الحكمة، وإن قوام الحكمة هو أن نعرف أننا لا نستطيع أن نعرف شيئاً [الموسوعة الفلسفية – د.إسماعيل الشرفا – دار أسامة للنشر والتوزيع – الأردن – عمان – الطبقة الأولي ٢٠٠٣م- صـ٦٥.

(٢) تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط- يوسف كرم – دار العالم العربي – مصر – الطبعة الأولي ٢٠١٠م- ١٤٣١هـ – صـ٢٩، ٣٠.

(٣) فلسفة العصور الوسطي – فؤاد سواف تاتاركيفتش – صـ٦٢.

(٤) تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط- يوسف كرم – صـ٣٣.

كونه خيراً في ذاته، والحكمة هي الوصول إلي قمة الخير، وهي الفطنة من حيث إنها تجعلنا نحذر كل ما خلا الله، وهي «العدالة من حيث إنها فوز النظام، فالسعادة والفضيلة متطابقتان، وما الفضائل في حد ذاتها إلا وسائل لغاية أبعد منها وليست غايات كما اعتقد الأبيقوريون»[١]

ويفهم من كلام أوغسطين هذا أن علم الاقتصاد له علاقة وثيقة بعلم الأخلاق ومخلوقات الله، خلق الله بعض الأشياء بالفعل، وهي الدائمة الثابتة علي صورتها، والبعض لأخر بالقوة، وهي الكائنة الفاسدة.... الطائفة الثانية تشمل: النبات والحيوان خلقها الله في " أصول بذرية" غير محسوسة، وأودعها طين الأرض علي أن يتعهدها بعناية ويبلغا إلي النضوج والظهر، فتخرج منها أجيال الأحياء علي مر الزمان، إن السمة الأكثر وضوحاً في الأسس الفكرية الاقتصادية عند أوغسطين استخدامه للكثير من المصطلحات الاقتصادية ونستنتج ذلك من خلال نصوصه الاقتصادية:

وقد جاء في سفر التكوين: «صنع الله الإنسان من طين الأرض و" لتنيب الأرض نباتاً عشباً يبذر بذراً، وشجراً مثمراً يخرج بحسب صنفه" ولتفض المياه زحافات ذات أنفس حيه وطيوراً تطير فوق الأرض»

وفي إطار هذا النسق الفلسفي الاقتصادي يقول في كتابه الاعترافات: «إن جميع الأشياء مخلوقة منك، وإن ما خلقه الله حسن[٢]. أما الشر الذي كنت أبحث عنه جهدي ، فلم يكن من الأشياء الموجودة ، إذ لا شئ يوجد بدونك، ولا قوام لشئ إلا بك، فلا يستطيع شئ من الخارج أن يتسلل إلي داخل هذا النظام المرتب الذي رتبه أنت ليقوم ببث الاضطراب والتشويه بداخله»[٣].

(١) المرجع السابق – صـ٤١، ٤٢.

(٢) إلزم أخلاقي: ١- ما ينبغي عمله دون قسر يصدر عن طبيعة الإنسان من حيث هو كائن قادر علي الاختيار بين الخير والشر ٢- عند كان الإلزام الأخلاقي وثيق الصلة بفكرة الواجب وأساسه في رأيه الحرية استقلال الإرادة [المعجم الفلسفي د.مراد وهبه – صـ٨٩]

(٣) الاعترافات – أوغسطين – الفصل السادس وعنوانه "في معرفة أن الشر لا يوجد في الأشياء بل في إرادة الإنسان الخبيثة.

ومجمل القول أنة تضافرت عدة عوامل اقتصادية في نصوص أوغسطين و هنا لابد أن نتساءل ما مدي مساهمة القديس توما الأكويني بنظرياته الاقتصادية في العصر الوسيط الأوروبي فنجد أن:

*** القديس توما الاكويني[1]: (١٢٢٤-١٢٧٤)**

تعرف الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط باسم الفلسفة المدرسية، إلي التي كانت تعلم في المدارس وقد مرت بالأدوار الثلاثة التي يمر بها الكائن الحي ومظاهرة وهي دور التكوين، ودور الاكتمال ، ودور الانحلال، وفترة العصور الوسطي وهي الفترة الزمنية التي لحقت سقوط الإمبراطورية الرومانية وهي عصر النهضة والإصلاح الديني وسقوط القسطنطينية، ومرت أوروبا بتدهور اقتصادي وأخلاقي في أوائل القرون الوسطي إلي أن بدأت ظواهر الانتعاش تظهر بعد القرن الحادي عشر فازدهرت بعض الصناعات الحرفية كما ظهرت بعض الممالك القوية.

ويتضح الطابع العام للفكر الاقتصادي الأوروبي في هذا الوقت من العصور الوسطي أنة كان أخلاقياً اهتم بالدرجة الأولي بالعدل والأخلاق المسيحية: «أما في علم الأخلاق فالقديس توما يذهب إلي أن الله هو الخير الأعظم والحرية التي أوجدها الله في الإنسان تسمح له أن يعمل بتعقل للاقتراب والدنو من ذلك الخير في هذا العالم»[2]

(١) يعد القديس توما الاكويني أعظم فلاسفة المسيحية في العصر الوسيط علي الإطلاق، لقب بالمعلم الجامع للكنيسة، وكذلك "بالعلم الملائكي" كما وصفت فلسفته بأنها سيمونية عقلية تتعاقب أنغامها في اتساق وانسجان [مدخل إلي الميتافيزيقا – د.إمام عبد الفتاح إمام –صـ١٤٢]

* القديس توما الاكويني: ولد حوالي ١٢٢٥ في روكاسيكا بالقرب من أكوينو علي الحدود الشمالية لمملكة صقلية القديمة، وينتمي لأسرة لومباردية من قرابه فردريك الثاني، انتقل إلي جامعة نابولي بإيطاليا وانضم إلي رهينة الدويمنيكان، وأصبح تلميذا للقديس البرت الأكبر بكولونياوباريس نشأت فلسفته المثالية الموضوعية نتيجة لتعريف الفلسفة الأرسطية وتكيفها مع الديانة المسيحية، لقد أضعف توما الاكويني الآراء المادية للفلسفة الأرسطية [الموسوعة الفلسفية د.إسماعيل الشرف- صـ٥٩]

(٢) تاريخ الفلسفة من أقدم العصور إلي الآن – حنا أسعد فهمي – صـ١١٠.

لقد أنار لنا الاكويني كثير من النظريات الاقتصادية عن طريق مؤلفاته والتي بلغت نحو٩٨ كتاباً يصل بعضها في حجمه إلي عدد كبير من الصحائف، والعالم عنده مؤلف من أشياء واقعية هي بمثابة العلل الحقيقية، وعلم الاقتصاد يعبر عن التفاعل الاجتماعي ، لذلك نجد في : « فلسفته الاجتماعية فتسودها نظريته التأليفية في طبيعة القانون، وأقسامه فالقانون شريعة يمثلها العقل وليس مظهراً مباشراً للقوة»[١]

* وإلي هذا الترتيب الاقتصادي نجد أن توما الاكويني يعتمد علي الميتافيزيقا وهي الأدلة علي و جود الله منظم الحياة والكون ومن أدلته: « برهان الحركة، وبرهان العلة، وبرهان النظام، وبرهان التدرج في الكمال»[٢]، يعبر عن الدين وأثره في علم الاقتصاد.

وهكذا يتضح عمق روح الإيمان عند توماالاكويني، وهي من أهم الأسس الفكرية لبناء علم الاقتصاد ومناهجه، لذلك ترك لنا التومادية وهي: « مذهب القديس توما الاكويني وهو يأخذ بواقعية أرسطو التي ترد المعرفة أساساً إلي الإحساس بالعالم الخارجي ويحاول التوفيق العقل والنقل بين الأرسطية والمسيحية»[٣]

ويؤكد القديس توما الاكويني علي الإيمان والعلم بالله سبحانة وتعالي لأنة شرط أساسي من أهم أسس الفكر الاقتصادي حيث يقول: «أجل إن من يعلم أنة سعادة الإنسان، وأنة الموجود الأعظم، وأنة الحق بالذات، فإن هذه التعريفات بينة بذاتها في أنفسها، ولكنها ليست بينة لنا، فإن كثيرين يعتبرون سعادة الإنسان في الغني وآخرين يعتبرونها في اللذة، وغيرهم في غير ذلك»[٤]

(١) الموسوعة الفلسفية – د.إسماعيل الشرفا – صـ٦٠

(٢) مدخل إلي الميتافيزيقا د.إمام عبد الفتاح إمام – صـ١٤٤.

(٣) الموسوعة الفلسفية الميسرة – علي رمضان فاضل – مكتبة النافذه – القاهرة – الطبعة الأولي – ٢٠١٤م – صـ١٣٥.

(٤) تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط – يوسف كرم – صـ١٥٢.

ومن الجدير بالملاحظة نجد أن الاكويني يتناول علم الأخلاق نظراً لصلته القوية بعلم الاقتصاد والدليل علي ذلك أن علم الأخلاق يشمل السلوك، والفعل الإنساني، والإرادة كلها عوامل أساسية لدراسة علم الاقتصاد لذلك يقول: «النظر في الإنسان من حيث هو مريد مختار موضوع الأخلاق ،فلا تتناول الأخلاق سوي الأفعال الصادرة عن الإنسان بما هو إنسان، أي الصادرة عن الإرادة العامدة، وتلك الأفعال هي التي تسمي إنسانية بمعني الكلمة»[١]

وتتحقق ماهية السعادة للإنسان عن طريق: «رؤية الله، وهي لا تتحقق إلا في الحياة الآجلة، أما في الحياة العاجلة، فالسعادة الميسورة لنا سعادة ناقصة أولاً وأصالة: بمعرفة الله ومحبته، وثانياً: بمزاولة الفضائل، وأخيراً بصحة الجسم وبالخيرات الخارجية إن أمكن من مال وكرامة، تستخدم كوسائل للحياة الفاضلة، فإن السقم والفاقة قد يعوقان عن أفعال فاضلة[٢] كثيرة»[٣]

وكما استند الاكويني للتدبير الألهي، فإنه يستند كذلك علي مقوله (أن الإنسان اجتماعي بطبعه، ليبرهن علي ضرورة وجود السلطة في المجتمع الإنساني، وتحقيق الأخلاق فيما بينهم.

«ولما كان الفعل الإرادي يشمل علي فعلين: الفعل الباطن والفعل الظاهر وكان لكل منهما موضوع يستفيد منه حقيقته النوعية، كانت الغاية إما طبيعية وهي ما ينتهي إليه

---

(١) المرجع السابق – صـ١٦٨.

(٢) الأفعال الفاضلة: تشمل العمل: وهو كل مجهود ذهني أو عقلي يبذل في العملية الإنتاجية، ويطلق علية الموارد الاقتصادية ويحصل علي عائد يسمي "الأجر"، والتنظيم، وهو العنصر الذي يقوم بمزج العمل، ورأس المال، والأرض، من أجل زيادة الإنتاج، ورأس المال: وهو كل ما يمتلكه المجتمع من آلات ومعدات تستخدم في الإنتاج، وكل ما يحدث من تنمية [اقتصاديات الموارد الاقتصادية د.عبد العظيم عبد الحميد]

(٣) المرجع السابق – صـ١٧٠.

الفعل في الواقع، مثل: قتل الإنسان، أو خلقية، وهي ما يقصد من الفعل، كقتل الإنسان للقصاص العادل أو الانتقام ، والغاية الخلقية هي التي تفيد الأفعال الإنسانية حقيقتها»[1]

مما سبق يتضح لنا أن الاكويني قد عني بعلم الأخلاق في كتابه " نظام حكم الأمراء" فجعل القسم الثاني مخصص للأخلاق، ومقسم إلي قسمين: الواحد في المسائل العامة، **والآخر في الفضائل بالتفصيل.**

١- مجموع القواعد الخلقية تسمي بالقانون الطبيعي الذي يعلم دون وحي، فإن لكل موجود قانوناً منطبعاً في ماهيته.

٢- الموجود غير العاقل يتبع قانوناً حتماً، والموجود العاقل يدرك قانونه ويملك أن يتبعه.

٣- القانون الخلقي خاص بالعاقل، والمبدأ الأول البين بذاته لهذا القانون قائم علي المعني الأول من معاني العقل العملي، وهو معني الخير وصيغته: "يجب اتباع الخير واجتناب الشر".

٤- للقواعد الأخلاقية قوة الإلزام في الضمير بموجب القانون الأزلي الصادر عنه، وطاعة هذا القواعد تحقيق للنظام وتكريم لواضعه، فهي تستحق للمطيع ثواباً.

فيما سبق تناول الاكويني المنهج الأخلاقي[2] وأهميته في حياتنا اليومية والاقتصادية، وقال بأهم الفضائل الأخلاقية وهي فضيلة العدالة، لذلك نجد أنة اهتم بفكرة العدل التي تكلم عنها أرسطو قبلة إذ قسم العدل إلي عدل توزيعي وعدل تبادلي حيث عزف العدل التوزيعي علي أنة يبحث في توزيع المنافع بين الناس مع مراعاة اختلاف ظروف الفرد، والعدل التبادل هو الذي يضمن استقرار العمل التوزيعي بمعني إذا حدث

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية – يوسف كرم – صـ١٧٠.

(٢) إن علم الأخلاق – في معناه التقليدي – وظيفته أن يضع المثل العليا للسلوك الإنساني، لأنة يضع القواعد التي تحدد استقامة الأفعال الإنسانية وصوابها، ويدرس الخير الأقصى باعتباره غاية الإنسان القصوى التي لا تكون وسيلة لغاية أبعد منها- وربما قبل أن الحياة الإنسانية لا تحتل وجود غايات قصوى ،لأن الناس يقصدون في العادة إلي تحقيق أغراض شتي ليس من بينها ما يمكن اعتباره غاية قصوى [الموسوعة الفلسفية د.إسماعيل الشرفا – صـ٣٢]

جلل في مراكز العدل التوزيعي بمعني إذا حدث حلل في مراكز العدل التوزيعي فإن العدل التبادلي يكفل إعادة التوزيع.

لذلك يعرف شيشرون[1] الجماعة بأنها" كثرة منظمة خاضعة لقانون عادل يرتضيه الفرد".

ويحاول الاكويني التأكيد علي الشروط العامة التي تؤمن حسن سير العمل في المدينة وممارسة الفضيلة عن طريق نظرياته الاقتصادية وهي:

*** السعر العادل:**

ويتم السعر العادل عندما يمثل الحاكم حكم الفرد، وهو الأصلح من حكم الجماعة، ويمثل الحاكم الفرد الملك المستنير وليس الطاغية، أجرة عند الله وليس عند الناس، من السماء وليس من خزانه الدولة.

والعامل الطبيعي يعبر عن الحاجات، ونجد أن السعر يتغير تبعاً لتغير الحاجة، واعتماد القيمة علي تكلفة العمل[2] وبعض التكاليف الأخرى الضرورية للإنتاج و أن السعر العادل هو الذي يضمن تغطية هذه التكاليف وفقاً لمبدأ العدالة، ومن شروط المبادلة العادلة **اعتمادها علي السعر العادل:** « ومن ناحية أخري كان السعر العادل يعني أحياناً الثمن المتفق علية بشكل عام أو الذي تحدد بالعرف بين البائعين والمشترين وفي ظل

(١) شيشرون: فقيه و سياسي وكانت روماني – ولما كان قد درب علي الفلسفة منذ شبابه فصاعداً، وكان في ميدان الأخلاق يتابع ويوسع من نطاق الفلسفة. [الموسوعة الفلسفية – د.إسماعيل صـ١١٦، ١١٧]

(٢) العمل: من خلال العمل المبذول يتم استخلاص الإنتاج الذي يترتب علية [الثمن – الباع والمشتري – عمل السوق– التعاقد – سلوك الفرد] ومن هنا لابد من وضع القواعد التنظيمية للعمل وهي ما يلي:

١– قرارات العمال واختيارهم عن استخدام وقتهم. ٢– الأجور المعروفة والمزايا النقدية.

ويتم حساب متوسط دخل الفرد = الدخل الفردي/عدد السكان، معدل الإعالة = عدد السكان/ قوة العمل.

معدل نمو الفرد للدخل = معدل النمو الاقتصادي/معدل نمو السكان، والسعر العادل يتوقف علي التقسيمات المختلفة للموارد الاقتصادية والموارد البشرية: (المشتغلون بأجر – الذين يعملون لحسابهم – الذين يعملون لدي الغير بدون أجر الذين يعملون لحساب الأسرة – أصحاب أعمال يديرونها بأنفسهم) [اقتصاديات الموارد الاقتصادية د.عبد المطلب عبد الحميد – صـ١٧]

نشاط تجاري ضيق النطاق لم يكن الإصرار علي فكرة السعر العادل شيئاً غريباً، ولم يكن غريباً أيضاً اعتبار الثمن المتفق علية عرفاً مرادفاً للسعر العادل»[1]

من كل ما تقدم نخلص إلي القول بالأهمية الخاصة التي يوليها توما الاكويني "للسعر العادل" لأنها تعبر عن طبيعة الموارد الاقتصادية بصفة عامة والموارد الزراعية بصفة خاصة في تغير مستمر تمشياً مع حاجات الإنسان التي لا تقف عند حد، وتلبية لهذه الحاجات التي تتزايد يوماً بعد يوم، ونتعرف بعد ذلك علي عمل السوق، ودور آلية السعر في معالجة المشاكل الاقتصادية، والسعر العادل يعمل علي التنبؤ بسلوك الأفراد في المجتمع كمشترين للسلع وبائعين للموارد الإنتاجية.

لذلك نقول بأن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يعطي تحليلاً لتحركات بعض المتغيرات الاقتصادية مثل **حركة اتجاه الأسعار والإنتاج والبطالة، ومن أهمية السعر العادل عند الاكويني نجد أنة يوظف الأفراد** والمجتمعات علي ضوء مواردهم الاقتصادية النادرة، ومن الجدير بالملاحظة نلاحظ أن السعر العادل يشمل نشاطات الإنسان في أثناء محاولاته لإشباع حاجاته ورغباته.

وثمة أصل من أصور التربية الاجتماعي عند الاكويني وهو توزيع الثروة والأرض، وحق امتلاك الخيرات مثل:

الملكية الخاصة:

من الجدير بالملاحظة أن توما الاكويني اعترف بالملكية العامة أو الشيوعية[2] انطلاقاً من فكرة أن الله هو الذي خلق الأرض وما عليها، إلا أنة رأي أيضاً أن هناك مبرراً للملكية الفردية فهي تتفق مع القانون الطبيعي لذلك يقول: « فحق الملكية اصطلاع اجتماعي نافع لأن النزول عن الخيرات الدينوية وسيلة للفضيلة ولكن من الممكن أن تجتمع الفضيلة وهذه الخيرات، وينصح الإنجيل بالفقر الإرادي لأن هذه الخيرات تولد في

(١) تاريخ الفكر الاقتصادي – د.محمد عمر أبو عبده – صـ٢٣.

(٢) الشيوعية: نجدها في جمهورية أفلاطون وهي تشمل ١- إلغاء الزواج الفردي الدائمي، ٢- تحريم الملكية الخاصة علي الحكام سواء كانت منازل أو أرض أو مال وجعلهم يعيشون في معسكرات يتناولون الطعام المشترك، والشيوعية تنطبق علي فئة الحراس وحدها (المواطنون من العسكريين والحكام في حين يحق للضاع الاحتفاظ بأسرهم ومالهم من أملاك وأزواج. [جمهورية أفلاطون – صـ٢١٥].

الغالب الطمع والبخل والحسد والكبرياء، والتعلق بالدنيا ولكنه لا يلزم به، وكل ما لا يلزم به إلا يتعلق الغني بالمال وأن يعطي الفقير مما يفيض عنه وقد قال بولس الرسول لتلميذه نيموتاوس: من الأغنياء أن يجزلوا العطاء»[١]

من الفقر السابقة نجد أن الاكويني يحدد لنا شروط الملكية الخاصة وهي أن حق الملكية تؤدي إلي السعادة والرخاء، وأن القانون الطبيعي لا يقضي بشئ لمصلحة الملكية الفردية أو ضدها لجواز أن يحقق الإنسان غاياته في نظام الملكية المشتركة، وينبهنا الاكويني إلي بعض الرذائل التي تأتي من حب الملكية وهي الطمع والبخل والحسد والكبرياء والتعلق بالدنيا، ومن شروط الملكية الخاصة تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي أي عطف الأغنياء علي الفقراء لذلك يقول: «فليس الشرف الملكية مهما عظمت بل في الاستئثار بغلتها وسوء التصرف بها، وللفقر المعدن حق أخذ ما يسده به الرمق إن لم يتيسر له العون في حالة الفقر المدقع تعتبر الأشياء مشتركة وينزل القانون الوضعي عن نصوصه للقانون الطبيعي الذي يقضي بسد فائض الواحد عوز الآخر وفيما عدا هذه الحالة ليس للفقير حق شخصي يطالب به شخصياً معيناً بل يظل للغني حق التصرف بفائضة فيمسح هذا ويحرك ذاك»[٢]

ويأتي في السياق ذاته: « تأثر توما الاكويني بابن رشد الفيلسوف العربي الأندلسي كما وجد في دفاع أرسطو عن الملكية الخاص أساساً قوياً يستند إلية ويستمد منه حجته في إثبات شرعيتها من الناحية الأخلاق بالإضافة إلي ذلك أبرز توما الاكويني أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة»[٣]

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية – يوسف كرم – صـ٧٥.

(٢) المرجع السابق – نفس الصفحة.

(٣) تاريخ الفكر الاقتصادي د.محمد عمر أبو عبده – صـ٢٧.

ويري الاكويني في دولته تحقيق العدالة، لكي تصبح مدينة عادلة وسعيدة تكمن في الممارسة للفضيلة ولا يفوتنا هنا أن نتناول دور الدولة وأهميتها في الحفاظ علي الموارد الاقتصادي.

أولاً دور الدولة[١]:

أولاً معني الدولة: « الدولة هيئة موحدة بتنظيم أفرادها مثل الجيش يعاون عمل الجندي فيه عمل المجموع دون أن يختلط به وتوجد وحدة النظام في الجماعات الحيوانية كالنمل والنحل، ولكنها تصدر فيها عن الغريزة أما في الجماعات الإنسانية فهي راجعة إلي العقل والإرادة وبهذا المعني تقوم علي ضرب من التعاقد»[٢]

وتجلت هذه الخاصية التنظيمية الترتيبية في مفهوم نشأة وتكوين المجتمع الإنساني، وانتظامه لأجل غاية معينة، يعتبر الأساس الذي اعتمد علية لإثبات أن: «وجود السلطة السياسية في المجتمع أمر طبيعي بالضرورة، فلقد رفض الاكويني أن تكون نشأة الاجتماع الإنساني نتاجاً للخطيئة...وإذا كان المجتمع الإنساني قد انتظم لغاية ما، فلا بد من وجود من يقوم علي قيادة وتوجيه الجماعة للوصول إلي هذه الغاية»[٣]

وتقودنا فكرة السلطة عند الاكويني إلي أن السلطة لا تعتبر شرعية إلا إذا آلت إلي صاحبها طبقاً للعدالة، فليس الغاصب ملكاً حقاً إلا إذا رضية الشعب، ووفقاً لهذا التصور يوضح لنا الاكويني كيف يكون نظام الحكم؟ الارستقراطية أو حكومة الأفاضل أكثر حكمة من الديمقراطية التي يسميها "بوليتا" ويعرفها بأنة حكومة الشعب العادل، والموناركية، أو

---

(١) الحكومة: إحدى العناصر التي تتكون منها الدولة وتشكل النظام الإداري الذي يقوم بوظائف محدود لتلبية رغبة السكان في الدولة ، وعلاقات الدولة مع الدول الأخري ويشمل أهمية الموقع الجغرافي في النواحي الدفاعية، وأهمية الموقع الجغرافي في النواحي الاقتصادية، ومن أهم أنواع الحدود الطبيعية للدولة الجبال، والحدود البحرية، والحدود النهرية، البحيرات كحدود سياسية. [الجغرافية السياسية د.يحيي الفرحان – صـ٣١]

(٢) تاريخ الفلسفة اليونانية – يوسف كرم – صـ١٧١.

(٣) مصادر فلسفية – د.عصام زكريا جميل – صـ١٣٠.

حكومة الفرد الفاضل خير من الارستقراطية وأكثر مطابقة للطبيعة حيث كل شئ يدبره مبدأ واحد: الجسم تدبره النفس والأسرة يدبرها الأب، والعالم يديره الله، ويجب أن تكون المونارکية انتخابية، إذ لا يكفي الحسب بل تجب الفضيلة، ولكن لا يوجد في الواقع نظام كامل.

أهم وظائف الدولة عند توما الاكويني:

من أهم وظائف الدولة هو تأمين الجماعة من الخطر الداخلي والخطر الخارجي: «فمهمتهم في الحرب استخدام الأسلحة الروحية، من صلاة ووعظ وتشجيع وإقامة شعائر الدين، وعلي المواطنين واجب احترام أولي الأمر والطاعة لهم ماداموا يتوخون العدالة، إن طاعة القانون العادل واجبة وإلا تفوض المجتمع، أما القانون الجائر المعارض للقانون الطبيعي وللقانون الآلهي فلا تجوز الطاعة له بحال وإذا كان معارضاً لحق ثانوي فيطاع متى كانت مخالفته أشد خطراً علي المجتمع خير للشعب أن يطاول الملك الظالم إذ قد تفشل الثورة فينتقم الملك»[1]، ويتناول الاكويني بعد ذلك الفائدة في علم الاقتصاد:

*** الفائدة:**

ومما يمكن استنتاجه من أسس التفكير الاقتصادي عند الاكويني في سعر الفائدة نجد سعر الفائدة يشمل حرمان الفوائد علي رجال الدين أولاً ثم علي جميع المسيحيين في القرن الثالث عشر، وأيد الاكويني أرسطو رفضه لسعر الفائدة، فقد قسم أرسطو الأموال إلي نوعين: أموال تهلك بالاستعمال، وأموال لا تهلك بالاستعمال، وعن طريق الأموال عزز القديس توما الاكويني حجة ضد الربا بحجة تعتمد علي تقسيم القانون الروماني للسلع إلي نوعين: «سلع لا يمكن التمييز بين استهلاكها واستعمال خدماتها كالخبر، وسلع يجوز الفصل وبين خدماتها كالبيت وما شابه ذلك فالخبز لا يمكن أن يباع دون السماح باستهلاكه في الوقت عينه في حين أن البيت تباع خدماته لفترة معينة دون التنازل عن البيت نفسه»[2]

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية – يوسف كرم – صـ١٧٤.

(٢) تاريخ الفكر الاقتصادي – د.محمد عمر أبو عبدة وآخرون – صـ١٨.

من خلال الفقرة السابقة نستخلص ما يلي:

١- **طوّر توما الاكويني الفكرة الأرسطية** في قيامه بالتفرقة بين السلع التي تستهلك أثناء استعمالها وتلك التي لا تستهلك – وهي فكرة اشتقها من القانون الروماني.

٢- **يؤكد الاكويني علي أن النقود من السلع التي تستهلك**، واستنتج بعد ذلك أن المطالبة بالفائدة علي القرض النقدي إلي جانب المطالبة بسدادة معناها الحصول علي كسب غير طبيعي وغير عادل.

٣- **يتناول الاكويني تحريم الربا وسعر الفائدة** لتحقيق العدالة وهي قول الحق، والأمانة في القول والعمل، وعمل الخبر للأصدقاء وإلحاق الضرر بالأعداء، والعدالة مساعدة الفقراء.

٤- **نستخلص من مضمون الفائدة** أن الاكويني يهتم بالتنمية الاقتصادية، ومعالجة رأس المال والإدخار[١] والسياسة النقدية والتضخم ونظم الضرائب، والتجارة ، والندرة الاقتصادية وتوزيع الموارد والكفاية الإنتاجية والسكان والدخول وغيرها من المواضيع المتشاكله.

٥- **من أهم صور النشاط الاقتصادي عند الاكويني** هو التنظيم الحرفي في المدن، والعدالة المتكافئة وتحريم الفائدة، والجمع بين المصلحة العامة والخاصة للفرد، والبيع والشراء بالكسب، وإلزام الدولة بالرقابة علي هذه الملكية الفردية، وتحريم الربا والاعتماد علي العمل والإنتاج الاقتصادي.

---

(١) الادخار: معني ادخر الشئ لغة: خبأه لوقت الحاجة والادخار: هو العدول عن الاتفاق في الوقت الحاضر بأصل الاتفاق في المستقبل ويميز رجال الاقتصاديين بين الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد أو عناصر العملية الاقتصادية كالشركات وغيرها، وبين الادخار الحكومي الذي تقوم به الدولة كما يميز بين الادخار الطوعي والادخار الإجباري، فالادخار الطوعي هو الحصيلة الموجبة للفرد بين الدخل النقدي والإنفاق الاستهلاكي، ويتأثر الادخار عندما تسيطر علي مجتمع ما النزعة الاستهلاكية فأن الادخار في هذه الحالة يميل إلي التناقص لذلك يأتي الادخار الإجباري كعلاج [معجم المصطلحات الاقتصادية – علي بن محمد الجمعة –ص٣٥، ٣٦]

*** أسس الفكر الاقتصادي ومناهجه عند المحدثين والمعاصرين:**

*«الاقتصاد كعلم يعتبر أنة نشأ في وقت ما في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر أو منتصفه وقد يعرف البعض بأهمية بعض البدايات الأولي لهذا العلم في أواخر القرن السابع عشر، أما قبل ذلك، فمن المتفق علية بين الاقتصاديين أنة كانت هناك أفكار اقتصادية أو دعوات إلي إتباع سياسيات اقتصادية معينة»[١]

ويزداد الطابع الاقتصادي في العصر الحديث والمعاصر من خلال تناول أنواع من النظم الاقتصادية من أهمها تحديد الأسلوب المستخدم في الانتاج[٢] والنظام الرأسمالي، وكذلك الملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، والاستهلاك[٣].

*** أولاً الفكر الاقتصادي عند توماس هوبز[٤]:**

من الملاحظة نجد أن هوبز لا يعدل عن المادية[٥]، فما إن يتخذ الإحساس مبدأ حتى يحاول أن يرجع إلية أفعالنا العقلية لذلك يقول: « إن الحياة ليست إلا "حركة الأطراف" والقلب ليس إلا لولباً (زنبرك)، والأعصاب خيط أو حبال»[٦]

(١) فلسفة علم الاقتصاد د.جلال أمين – صـ١٠.

(٢) الانتاج: عبارة عن خلق المنفعة أو زيادتها والانتاج يتضمن أية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة، وبذلك يتم التبادل: وهو تبادل السلع والخدمات بين الأشخاص والنقود.

(٣) الاستهلاك: المرحلة النهائية للفعاليات الاقتصادية والهدف النهائي للنشاط والاقتصادي ويتمثل الاستهلاك بالانتفاع من السلع والخدمات.

(٤) توماس هوبز: هو أول الماديين المحدثين وأكبر أنصار الحكم المطلق قبيل تفويضه دخل جامعة اكسفورد في الخامسة عشرة، ألف كتاب "مبادئ القانون الطبيعي والسياسي" دونة سنة ١٦٤٠، وقسمة إلي ثلاث أقسام الأول "في الطبيعة الإنسانية أو المبادئ الأساسية للسياسة والثاني في الهيئة الاجتماعية، والثالث في المواطن [تاريخ الفلسفة الحديثة- يوسف كرم – صـ٥٦]

(٥) المادية: مفهوم الحركة عند هوبز : «العالم بما فية الإنسان، يتألف من أجسام والجسم جوهر مادي، ولا فارق بين اللفظين، لأن الجوهر مادي أيضاً، وليس ثمة جوهر لا مادية، علي نحو ما، الطبيعة إذن ، أجسام مادية ،مفتاح فهمها يكمن في مبدأ الحركة وهو مبدأ يشكله هوبز متأثراً بجاليليو.[مدخل إلي الميتافيزيقا د.إمام عبد الفتاح صـ ١٤٩، ١٥٠]»

(٦) فلسفة الاقتصاد د.جلال أمين – صـ ٥١، ٥٢

من النص السابق لهوبز نجد أنة يعبر علي أن يكون الإنسان شيئاً شبيهاً جداً بالآلة، ويقول هوبز بمصطلح التعاقد بين الإنسان وأخيه الإنسان ومن شروط التعاقد عنده « الصدق والأمانة وعرفان الجميل والتسامح والإنصاف، والشركة فيما يتعذر اقتسامه وفض الخلافات بالتحكم وبالجملة تلزم قواعد تلخص في العبارة المأثورة: "لا تصنع بالغير ما لا تريبد أن يضع الغير بك"»[١]

ويبدو مما تقدم عند هوبز حديثة عن القانون الخلقي الطبيعي والذي قال عنه إنه إرادة الله الذي وهبنا العقل السليم، ويقيد الإنسان أما ضميره، ويجب أن تكون السلطة العامة مطلقة قوية:« ودين الدولة واجب محتوم علي كل مواطن، والدين بالإجمال ظاهرة طبيعية أصلها الشعور بالضعف، وليس الدين فلسفة ولكنه شريعة لا تتحمل المناقشة بل تقتضب الطاعة»[٢]. من الفقرة السابقة نلاحظ أن هوبز فقد جمع في فلسفته الاقتصادية «المنهج الفلسفي وكذلك السياسة والأخلاق والقانون والدين»[٣]

جون لوك[٤] (١٦٣٢ -١٧٠٤)

هنا يحيلنا جون لوك إلي سمة جديدة من سمات فلسفته الاقتصادية وهو الاهتمام بالحكومة المدنية نظراً لتأثره بأرسطو، ونلاحظ أن المعرفة عنده ليست سوي إدراك للعلاقات بين الأفكار، واتفاقها أو اختلافها عن بعضها البعض، وأيضاً المعرفة محدودة واجتماعية ويستخدم لوك المنهج التجريبي لأنة مصدر المعرفة عنده لذلك يقول:« يرفض الأفكار القطرية لأنها تعبير عن رفضه الاجتماعي والاقتصادي لكل حق موروث لم يأت نتيجته للعمل وبذل الجهد والأنغماس في تفاصيل الحياة اليومية، ولذلك نري أن وراء

(١) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ٦٠.

(٢) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ٦١.

(٣) الموسوعة الفلسفية د.إسماعيل الشرقا – صـ٢١٨.

(٤) جون لوك: هو أحد كبار ممثلي النزعة التجريبية الانجيليزية جاء بعد هوبس وبيكون ، وكان أعمق منهما في توضيح المذهب الحسني والدفاع عنه ألف كتاب "ماهية الحقيقة" ١٦٤١م ، وألف كتاب "محاولة الفهم الإنساني" [تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم –صـ١٤١]

نظرية لوك في المعرفة ، ووراء عناصر فلسفته، يكمن موقف اجتماعي معين يعبر عن طبقة صاعدة، الطبقة البورجوازية، في مواجهة طبقة أخري ذات حقوق موروثة ، أو فطرية، وهي الأرستقراطية»[١]

*** حق الملكية عند جون لوك:**

« أما حق الملكية فأنة حق طبيعي يقول علي العمل ومقدار العمل لأعلي الحيازة أو القانون الوضعي وليس لأحد حق فيما يكسبه المرء يتبعه ومهارته، ولا تصير الحيازة حقاً إلا إذا استلزمت العمل، علي أن حق الملكية خاضع لشرطين: الأول: أن المالك لا يدع ملكية تتلف أو تهلك، والثاني أن يدع للآخرين ما يكفيهم فإن هذا حق لهم، فحرية العمل هي المبدأ يسوغ الملكية والمبدأ الذي يحدها إذ يجب أن يتقي حرية العمل مكفولة دائماً للجميع»[٢]

وعلي هذا الأساس نستطيع أن نفهم أن حق الملكية عند جون لوك تتوقف علي العمل والجهد المبذول وهذا يدل علي ربط القيم الاقتصادية بالقيم الأخلاقية عندما يسري الوفاء والإخلاص في كل عمل إنتاجاً أم استهلاكاً لذلك وجدنا جون لوك يتحدث عن تقسيم العمل الحرفي والمهني، وتقسيم العمل الصناعي وأيضاً يتحدث عن أركان العمل وهي العامل – سن العامل– جنس العامل – أعمال خاصة بالنساء ، وأعمال خاصة للرجال.

لقد كان جون لوك حريصاً علي وحدة الآراء والأفكار الاقتصادية والبناء الاجتماعي للمدينة عن طرق الدين حيث يقول: « أما وظيفة الدين الحق فهي مختلفة تماماً، فالدين الحق لم يتأسس من أجل ممارسة الطقوس ولا من أجل الحصول علي سلطة كنسية ولا من أجل ممارسة القهر ولكن من أجل تنظيم حياة البشر استناداً إلي قواعد الفضيلة والتقوى»[٣]

(١) مصادر فلسفية د.عصام زكريا جميل – صـ ٣٠٤، ٣٠٥

(٢) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ١٥٠.

(٣) رسالة في التسامح – جون لوك – ترجمة مني أبو سنة – الهيئة العامة للكتاب – ٢٠٠٥م صـ١٩.

* ثم ينتقل جون لوك إلي القول بالمذهب الحري[١] الجديد، فهو يعارض هو بس في تصويره الإنسان قوة غاشمة وتصوره حال الطبيعة حال توحش يسود فيها قانون الأقوي « ويذهب إلي أن للإنسان حقوقاً مطلقة لا يخلقها المجتمع، وأن حال الطبيعة تقوم في الحرية، أي أن العلاقة الطبيعية بين الناس علاقة كائن حر بكائن حر تؤدي إلي المساواة والعلاقات الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي، وهي تقين بين الناس مجتمعاً طبيعياً سابقاً علي المجتمع المدني، وقانوناً طبيعياً سابقاً علي القانون المدني»[٢]

وجاء في هذا السياق تقسيم جون لوك للأمم وأهل المدن علي ضوء تقسيمه للعمل حيث يقول: « إن أي مجتمع، سواء كان حراً أو هزيلاً في تكوينه، وسواء كان مجتمعاً من الفلاسفة ينشد العلم، أو مجتمعاً من التجار يسعي إلي التجارة، أو مجتمعاً من العاطلين لقضاء وقت الفراغ والحديث والحوار، أو قول إن أية كنيسة أو شركة لا يمكن أن تقوم لها قائمة وتكون متماسكة دون أن تنفك فوراً إلا إذا كانت محكومة بقانون وكان أعضاؤها ملتزمين بنظام معين يحدد مكان الاجتماع وزمانه....وكذلك تحديد المسئولين عن العمل وتنظيم مسار العمل وما شابه ذلك»[٣]

* **وعن الحقوق الاقتصادية يقول:** «فكل الحقوق والامتيازات التي تخص هذا الشخص من حيث هو إنسان أو من حيث هو مواطن من اللازم أن تكون محفوظة له ودون أن تنتهك»[٤]

---

(١) « أما فيما يتعلق بنظريته عن السلطة والدول والقانون، فإن لوك يضع فكرة الإنتقال من الحالة الطبيعية إلي الحالة المدنية للأشكال المختلفة للحكومة، وبالنسبة للوك، الغرض من الدولة هو الحفاظ علي الحرية والملكية اللتين تكتسبات عن طريق العمل والحكومة ينقسم إلي تشريعية – تنفيذية – اتحادية ويجب الفصل بين الدول والكنسية [الموسوعة الفلسفية – د.لجميل الحاج – صـ٥٠]»

(٢) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ١٥٠.

(٣) رسالة التسامح – جون لوك – صـ٢٨.

(٤) المصدر السابق – صـ٣٢.

*** آدم سميث (١٧٢٣ –١٧٩٠) [١]:**

وحرفه الاقتصاد هي أحد المصادر البارزة للمتاعب وقد جعل: «سميث عنوان الجزء الأول من "ثروة الأمم" كالآتي: حول أسباب تحسن القوي الإنتاجية للعمل، والنظام الذي يتم بمقتضاه توزيع ناتجة بصورة طبيعية بين مختلف الناس، وقد أكد هو نفسه علي القوي الانتاجية، إلا أن إتباعه بدءاً دافيد، ريكارد وسرعان ما وتعوافي مستنقع الاهتمام الثابت والميكانيكي بالتوزيع، فقد ظلوا جميعاً منهمكين في إحصاء صفوف الأثرياء والفقراء، وفي تحليل عيوب الرأسمالية التي تبقي دائماً علي مثل هذه الأعداء الكبيرة من الفقراء بيننا»[٢]

و« لقد تصدي آدم سميث Adam Smith لمنطق المركنتيلية ودافع بقوة عن سياسيات التجارة الحرة، وقد كان سميث أول عالم اقتصادي مشهور يؤكد أن الهدف الرئيسي لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك: يؤدي تكاثر الإنتاج بأشكاله المختلفة في مجتمع محكوم جيداً إلي أن تعم الوفرة حتى الطبقات الأفقر من الشعب»[٣]

ولقد ركز« سميث علي أهمية ما سماه تقسيم العمل، وهو زيادة الإنتاجية الناتجة عن تخصص ناجه لكل فرد وعامل في مجموعة صغيرة من العمليات، مما يسمح بإتقانها ويسمح بتقليص الوقت اللازم للانتقال من مهمة إلي مهمة أخري مختلفة عنها تماماً، ولإيضاح فكرته، استشهد سميث بزيادة الإنتاجية التي نتجت عن تقسيم العمل تقسيماً دقيقاً

(١) آدم سميث: (١٧ يونيو ١٧٢٣– ١٧ يوليو ١٧٩٠) هو باحث اقتصادي اسكتلندي مؤسس الاقتصاد والكلاسيكي ومؤلفاته: (بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (١٧٧٦)، العمل والتجارة، التجارة الحرة، المجتمع والمنفعة الفردية، تقسيم العمل، النظام للحرية الطبيعية – مقالات فلسفية.

(٢) الأغنياء والفقراء – جورج جيلدر – ترجمة د.جمال الدين أحمد – سجل العرب – ١٩٨٢م– ص١٩.

(٣) نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي – فريدريك م.شرر تعريب: د.علي أبو عمشة– مكتبة العبيكان – الرياض – الطبقة الأولي – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م ص١٨.

في معمل للدبابيس، حيث ارتفع إنتاج العامل مثني ضعف أو أكثر عما كان بإمكانه إنتاجه لو كان العمل مكلفا بتنفيذ كل العمليات الضرورية لصناعة الدبابيس»[١]

ومن الجدير بالملاحظة أن كتابات سميث إلي بدايات ما ندعوه اليوم بالثورة الصناعية[٢] الأولي، ولكنه واعياً جداً إلي الدور الرئيسي للتحسينات التكنولوجيا في رفع إنتاجية العمل.

بعد أن تناول آدم سميث تقسم العمل وأهميته في رواج التنمية الاقتصادية يتحدث عن أخطاء التجاريين والطبيعيين فنجد أنة « تعرض لبيان أخطاء التجاريين والطبيعيين فقد اعتقدوا الطبيعيون أن الأرض هي العامل الوحيد في الانتاج منكرين الصفة الانتاجية لسائر الأعمال خلا الزراعة، وعنده أن "العمل" بسائر أنواعه هو العنصر الأساسي في الانتاج و أساس الثروة، إذ يعتبر الأمة أكثر تراءاً طالما كان العمل بها أكثر إنتاجاً وبعبارة أخري كان الناتج من العمل أو السلع التي تشير بها من الخارج بهذا الناتج كبيراً: فكان ثروة الأمم متوقفة علي القوة الإنتاجية للعمل»[٣]

*** موقف سميث من التقدم التكنولوجي والعمل:**

«يسرع تقسيم العمل التقدم التكنولوجي: يبدو أن الفضل يعود في اختراع كل هذه الآلات، التي تسهل وتوجز العمل، إلي مبدأ تقسيم هذا العمل ،فالإنسان قادر علي اكتشاف طرق أسهل وأفضل للوصول إلي أي هدف عندما يكون تركيزه كله موجهاً نحو هذا الهدف فقط عوضاً من أن يكون مشتتاً بين أمور كثيرة»[٤]

---

(١) المرجع السابق – صـ١٨، ١٩

(٢) الثورة الصناعية: لقد تصدي آدم سميث لمنطق المركنتيلية ودافع بقوة عن سياسات التجارة الحرة، وقد كان سميث أول عالم اقتصاد مشهور يؤكد أن الهدف الرئيسي لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك وتقود كتابات سميث إلي بدايات ما ندعوه اليوم بالثورة الصناعية الأولي

(٣) الاقتصاد السياسي د.فتحي عبد العزيز الرواشي – مؤسسة طيبة للنشر – القاهرة – الطبعة الأولي – ٢٠١١م – صـ٧٠.

(٤) نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي – فريدريك م.شرر – صـ ٧٩.

***أهم إبداعات وتنبؤات سميث في علم الاقتصاد:**

من الجدير بالملاحظة أن سميث يتنبأ بظهور ما نـدعوه اليـوم بمخـابر البحـث والتطوير: حيث يقول:« لم تكن التحسينات علي الآلات من ابتكار مسـتخدميها مطلقـاً، فالكثير من هذه تحسينات كانت نتاج براعة مضعيها عندما أصبح تصـنيع الآلات مهنـة مستقلة، كما تعود تحسينات أخري إلي من ندعوهم بالفلاسفة أو المتأملين الذين لا تتمثـل مهمتهم في فعل أي شئ ولكن في مراقبة كل شئ، والذين يصحبون بفضل هذه المراقبـة قادرين علي الربط بين إمكانات أكثر الأشياء تباعداً واختلافاً، ومع تطور المجتمع تصبح الفلسفة أو التأمل مثل أي عمل آخر، العمل الرئيسي أو الوحيد والشغل الشاغل لمجموعة من الناس..... وبها يتقدم العلم كثيراً»[1]

من النص السابق نجد أن سميث يساعد علي خلق مناخ مساعد للابتكـار والطـرق التي تساعد الأفراد علي تقبل الأفكار الرامية إلي تحفيز الأفكار الاقتصادية الجديدة.

وتأسيساً علي ما تقدم نستنتج أن **آدم سميث هو أول من أبتكر الاقتصـاد الحـديث ومفاهيم الرأسمالية، ومؤسس الليبرالية الاقتصادية** والتي اشتهرت في أوروبـا عنـدما نشر مبادئها عام ١٧٧٦م في لندن **بمؤلفة الضخم الشهير دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم،** وهذا الكتاب في أكثر من ألف صفحة في بداية فترة الثروة الصـناعية ليحتـوي المبادئ والأسس والقوانين التي تقوم عليها الرأسمالية التي مازال العالم يأخذ بهـا حتـى الوقت الحاضر، وقد دافع مع آخرين عن إلغاء التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ورفع القيوم عن عملية التصنيع، ورفع الحواجز والتعريفات الجمركية، وقال إن التجـارة

(١) المرجع السابق – صـ٢٠.

* التنظيم: « وهو عملية دمج الموارد البشرية من خلال هيكل رسمي يبين المهام والسلطات وهنـاك أربعـة أنشطة بارزة في التنظيم: ١- تحديد أنشطة العمل التي يجب أن تنجز لتحقيـق الأهـداف التنظيميـة. ٢- تصنيف أنواع العمل المطلوبة ومجموعتا العمل إلي وحدات عمل إدارية، ٣- تفويض العمل إلي أشـخاص آخرين مع إعطائهم قدراً مناسباً من السلطة، ٤- تصميم مستويات اتخاذ القرارات. [أسس بنـاء الثـروة – إس.بي.رونيز.وبي كوتلر إعداد وترجمة هند رشدي – كنوز للنشر – القاهرة – ٢٠٠٩م – صـ٥٧]»

الحرة هي أفضل وسيلة للنهوض باقتصاد دولة ما، لذلك يقول عن علم الاقتصاد: إن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثـــروة الأمـــم، أو بمعني آخر: هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتني.

ومن الجدير بالملاحظة يقول آدم سميث أن المصدر الأول لثورة الأمة ليس الأرض وإنما العمل: عمل الأفراد الذي يزودهم بالحاجات الضرورية والكمالية ، التي يستهلكونها، سواء كانت ما ينتجونه بأنفسهم، أو ما يتبادلونه من منتجات الأمم الأخري.

*** مفهوم السلع عند آدم سميث:**

يري آدم سميث أن كل سلعة لها قيمتان: قيمة يحددها حاجة المنتفع بها واستعماله لها، وقيمة مبادلة يحددها ما يمكن أن يحصل علية صاحبها في مقابلها من سلع أخـــري، ومن الواضح أن القيمتين مختلفتان، لكن الأساس الذي يجمعهما هو قيمة العمل المبـــذول فيهما، لأن القيمة الثابته التي ستظل في كل الأحوال معياراً صادقاً لقيمة السلعة الحقيقيـــة

في أي زمان ومكان، وتقودنا فكرة آدم سميث عن السلع إلي قانونا:-

العرض والطلب: يفعلان فعلهما رأينا منفعة المنتج ومنفعة المستهلك تتطابقان فيضع سميث هذه القاعدة: « كل إنسان طالما لم يخالف قانون العدالة، فهو حر كل الحرية فـــي اتباع الطريق الذي تدل علية منفعة» ولكنه يعني غريباً فيحلل المنافسة التجارية بجميـــع وسائلها ولا يقر للعامل بحد أدني من الأجر بل يدعه تحت رحمة صاحب العمل، كأنة لم يشد بالعطف»[١]

ونشأة الأحزاب الاشتراكية تدافع عن العمال وتحاول تحقيق العدالة الاجتماعية ثـــم إلي الشيوعية التي تقييم نظام الثروة العامة علي تدخل الحكومة ولا تدع للأفراد شيئاً من الحرية، ووظيفة الحكومة عنده هي منع العنف وإقرار الأمن، ورأس المال[٢] يعبر عـــن الشئ المنتج.

(١) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـــ١٦٢.

(٢) رأس المال: ثروة تعود علي مالكها بعائد ويقصر آدم سميث رأس المال علي المنتجات التي ترتبط بـــالربح وهو لهذا يستبعد الأرض لأنها مرتبطة بالربح [المعجم الفلسفي د.مراد وهبه – صـــ٣٤٧.]

هيجل[1] (١٧٧٠-١٨٣١)

يتضمن عمق الدراسات الاقتصادية عند هيجل **عن طريق تناوله مفهوم العدالة في كتابه ظاهريات الفكر حيث يقول:** « إن لكل هوتوازن ثابت لجميع الأجزاء وكل جزء هو فكر لبه، فكر لا يبحث عن إشباع فيما وراء ذاته ولكن لدية الإشباع من ذاته من حيث كونه في حالة توازن مع الكل ، هذا التوازن لا يمكن أن يعيش إلا إذ انخرطت فيه عدم مساواة فتختل وبالعدالة يعود سيرته الأولي، فالعدالة ليست مبدأ دخيلاً، وهي ليست كذلك عملاً مشيناً يتمثل في تبادل الحق والغدر والجحود بطريقة غير المعقول...وجود العدالة في القانون الإنساني معناه العودة إلي الكل، إلي الحياة الكلية للمجتمع»[2]

*وهيجل من أنصار المذهب التاريخي: « فمبني قانون العرض والطلب انخفاض اثمان السلع متى زاد العرض عن الطلب، أي إذا زادت عن الحاجة وارتفاعها متى زاد الطلب عن العرض أي إذا زادت الحاجة عن الكميات الموجودة»[3]

*ووفقاً لهذا التصور هنا يحيلنا هيجل إلي أساس البنية الاقتصادية وهي الإنسان والمجتمع لأن علم الاقتصاد يعبر عن العلاقات الاجتماعية حيث يقول: «المؤسسة الاجتماعية الأساسية هي الأسرة تنظيم غريزة التناسل بالزواج والزواج بواحدة يكفل حسن تربية البنين، وعلي الأسرة يقوم المجتمع المدني وتقوم الدولة: فلا يعتبر الزواج أمراً عاطفياً فحسب ولكنه واجب مقدس»[4]

---

(١)**هيجل**، جورج فلهام فردريك (١٧٧٠-١٨٣١)م:ولد في شتوتجارت بألمانيا، ويعد واحداً من أعظم الفلاسفة تأثيراً في جميع العصور، علي الرغم من بلوغ مؤلفاته هيجل بالألمانية حوالي عشرين مجلداً، فإن هيجل نفسه لم ينشر سوي أربعة كتب هي (علم ظواهر الروح) ١٨٠٧ و(المنطق) ١٨١٢-١٨١٦ – و(موسوعة العلوم الفلسفة) ١٨١٧- و(فلسفة القانون) ١٨١٢ لقد طور هيجل نظرية مثالية جريئة للمسيرة التاريخية، وحاول أن يفسر التاريخ لا يقوانينة الخاصة بل بأسلحة الفلسفة ومفاهيمها مثل الصراع بين (الحرية) وعدمها، وتحقيق (الروح المطلقة) في التاريخ [الموسوعة الفلسفية د.إسماعيل الشرفا – صـ٢١٩].

(٢) مصادر فلسفية د.إسماعيل الشرفا – صـ٢١٩.

(٣) الاقتصادي السياسي د.فتحي عبد العزيز الرواشي – صـ٣٠.

(٤) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ٢٧٧.

***ونخلص من كل ما تقدم إلي مفهوم الدولة عند هيجل:** وهما «والنمط النبيل للوعي يجد ذاته إذن في ارتباطه بسلطة الدولة[١] بمعني أن هذه السلطة ليست ذاته، بل هي قبل كل شئ جوهر كلي»[٢]

ومن قراءة النصوص السابقة لهيجل نضع أيدينا علي الخاصية الهامة لأسس الفكر الاقتصادي وهي أن القوانين الاقتصادية في نظرة سوي قيمة نسبيه مؤقتة وهي« قوانين تاريخية " Lois historiques" أي تصميمات مقابلة لحالة اجتماعية معينة ولا تعتبر صحيحة إلا بالنسبة لهذه الحالة الاجتماعية، فالقوانين التي انطبقت علي حالة اجتماعية قديمة لا يمكن اعتبارها صحيحة في تطبيقها علي حالة حديثة مغايرة لسابقتها»[٣]

*** خصائص القوانين الاقتصادية في المذهب التاريخي:**

«فيقول أنصار المذهب التاريخي أن كل قانون من هذه القوانين له صفة نسبية وتطبيق محدود، فهي ليست بقوانين عامة، فمتي قانون العرض والطلب انخفاض أثمان السلع متي زاد العرض عن الطلب، أي إذا زادت عن الحاجة وارتفاعها متى زاد الطلب عن العرض، أي إذا زادت الحاجة عن الكيات الموجودة»[٤]

ولقد عالج هيجل تطوّر المادية التاريخية عن طرق تطور الفكرة المطلقة ويستخلص من جماع الأحداث التاريخية العوامل الجوهرية التي تنم عن الخطوات التي يقطعها الفكر ورد التطور الحاضرة إلي تطور الفكر، فقد حكم التاريخ بأحكام المنطق، ونظام الأحداث في الزمان مرهون بنظامها في التسلسل المنطقي.

---

(١) يذهب هيجل إلي أن التعامل مع الدولة باعتبارها آلية للحصول علي غايات خارجية ومادية، وباعتبارها تنظيماً يعمل علي إشباع حاجات الناس يخرجها عن طابعها الأخلاقي ويؤدي في النهاية إلي الفساد السياسي والانهيار الاجتماعي ويؤدي كذلك إلي انهيار الدولة ذاتها، وهذا ما حدث للدولة الرومانية وأدي إلي انحلالها الداخلي قبل سقوطها علي أيدي البرابرة بزمن طويل

(٢) مصادر فلسفية – د.عصام زكريا جميل – صـ٣١٢.

(٣) الاقتصاد السياسي – د.فتحي عبد العزيز الرواشي – صـ٢٠.

(٤) المرجع السابق – نفس الصفحة.

*** نشأة البوروجوازية عند هيجل:**

نلاحظ أن فكرة هيجل عن التاريخ من حيث تطور منطقي مؤسسة علي فكرته عن التقدم، وهذه الفكرة عنده هي: «التعبير الإيديولوجي عن نشأة البوروجوازية وهي تبرر امتلاكها للسلطة كأمر مقرر في ثورية كالبورجوازية الفرنسية في القرن الثامن عشر، ومن هنا نري أن فكرة تاريخ العالم هو الحكم الفيصل، فمعني هذا الأمر أن مراحل التطور التاريخي تبرز أهمية البورجوازية».(١)

***ونجحت البرجوازية في الصناعة:** « ولقد نحجت البرجوازية خلال فترة حكمها القصيرة لمائة سنة في إيجاد قوي منتجة أكثر ضخامة وأكثر شمولية، فمن تشخير قوي الطبيعة واختراع الآلات وتطبيق الكيمياء في الصناعة والزراعة والملاحة البخارية والسكك الحديد والبرقيات الكهربائية واستصلاح أراضي قارات بأسرها للزراعة والتحكم بمسارات الأنهار، وتستخرج من الأرض قوي منتجه».(٢)

*** الأخلاقية الموضوعية (القانون والدولة):**

في بداية هذا الفصل تحدثنا عن علاقة الاقتصاد بالأخلاق: يتضمن علم الأخلاق قواعد لسلوك التي يعتبرها الأفراد، في زمان ومكان معينين، ملزمة لهم بحيث يؤدي لشذوذ عنها لسخط الجماعة، لذلك يتناول هيجل الأخلاق الموضوعية لأنها تعبر عن الأفكار الخاصة بالفضيلة والعدالة الموجودة في الضمائر البشرية.

وجاء في هذا السياق تقسيم هيجل للدراسات الاقتصادية بالقانون بمعني أن علم الاقتصاد عندما يضع قاعدة أو مبدءاً اقتصادية لابد أن يشمل العدالة، ويضع المشرع قوانينه تبعاً للحالة الاقتصادية ويفسرها القانوني علي ضوئها، لذلك نجد أن النشاط الاقتصادي محصور في نطاق قانوني له اعتباره كما هو موجود في الملكية والمواريث

(١) مصادر فلسفية – د.عصام زكريا جميل – صـ٣٢٤

(٢) نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي – فريدريك م.ش – صـ٤٤.

والالتزامات المدنية والتجارية، كما يترتب علي القوانين بعد إصدارها تغيير في الحالة الاقتصادية.

***وعندما تناول هيجل نشأة البرجوازية استخدم المنهج الجدلي** لذلك نجد في عام: «١٨١٢ نشر كتابه "علم المنطق" أو المنطق الكبير، بمجلدين، ونشر المجلد الثالث عام ١٨١٦، وفي هذا الكتاب عرض واضح للتصورات التي ينطلق منها ليطبق منهجه الجدلي»[١]

***ونجد أن الجدل الهيجلي**[٢] يجعل العقل قائماً دائماً أبداً مع الواقعي، ويستخدمه هيجل في دراساته الاقتصادية وبالأخص عن الإنسان والمجتمع، وتطبيق القانون والحق، ففي حالة الطبيعة تسيطر علي الفرد الأنانية والحيوانية، وفي حال الاجتماع تنظيم هذه الأنانية بالحق والقانون، لأن الفرد يُدرك بعقله أن الآخرين نظراؤه، فيتخذ حرية أخيه الإنسان قانوناً لحريته هو، وبما أن الفرد ميال للأنانية وللشر، فهو عاجز بمفرده عن تحقيق المثال الأعلي الأخلاقي، فيجد المعونة في المجتمع الذي يحرره من نفسه، والأسرة عجز من أن تحقق للإنسان، إشباعاً ملائماً للمطالبة، وتتميز بالالتزامات الاجتماعية والمحبة والألفة.

كيف تكون العلاقات بين الدول في مذهب هيجل؟

يجيب هيجل فيقول: «بأن التاريخ يظهر لنا أنة يوجد في كل عصر من عصوره دولة مهيأة لأن تتزعم سائر الدول، وتفرض عليها ما بلغت إلية من تقدم في الحضارة، هذه الدولة واجبها الفتح، وانتصارها يبرر حروبها، الدولة الغالبة خير من الدولة المغلوبة،

(١) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي – د.لجميل الحاج – صـ٦٤٧.

(٢) ويستخدم هيجل المنهج الجدلي لأنة العنصر الأساسي في منطق الجدل، وهو القانون العام للحياة، هو النفي أو التناقض، الذي يدفع كل موجود إلي تخطي وجود المباشر، ويعتبر هيجل المجتمع مبنياً علي الملكية الخاصة باعتبارها النمط العقلي الضروري للتنظيم الاقتصادي والتناسق الاجتماعي، وهو يحاول أن يتغلب علي متناقضات النظام الرأسمالي، لذلك يقترح تحقيق الحرية المطلقة والعقل الكامل.

بدليل غلبتها التي يجب أن تعتبر حكم الله " وجدل التاريخ" يعرض علينا ثلاث مراحل كبري الأولي استبداد الدول الأسيوية الضخمة، والثانية سيادة أثينا القائمة علي الحرية والديمقراطية، والثالثة التي تتفق فيها هاتان النزعتان المتعارضتان هي الحضارة المسيحية التي تعد الجرمانية خير ممثل لها وبواسطتها ستحقق الانتصار النهائي في التاريخ»[١]

وتأسيساً علي ما سبق يتحدث هيجل عن الجمهورية حيث يقول:« والجمهورية ليست أكمل أنظمة الحكم، سواء أكانت شعبية أم ارستقراطية، الجمهورية تُسرف في تقدير الفرد، وتضحي بالمثل الأعلى في سبيله، أو في سبيل الأسرة أو الطبقة لذا اضمحلت الجمهوريات القديمة، النظام الطبيعي هو الملكية، لأنها تجسد الدولة والفكرة القومية في زعيم واحد، هو محل سلطانها ورمز تقاليدها...والملك يستنير برأي مجلس تشريعي مكون من أفضل ممثلي القوي القومية وبخاصة القوي العقلية»[٢]

بعد أن تناول هيجل مفهوم الجمهورية يتحدث عن المجتمع وعلاقته بالاقتصاد حيث يقول: « وفي المجتمع تنشأ التجارة وتنهض الصناعة لإرضاء حاجات الإنسان وفي المجتمع ينتج الفرد لإرضاء حاجاته وحاجات أسرته، ويخدم في نفس الوقت أقرانه، وبذلك يكون للمجتمع معني عقلي ومغزي كلي وتسن في هذا المجتمع القوانين وإن لم تكن بالضرورة عادلة، ويقوم جهاز الشرطة بحفظ الأمن ويكتسي المجتمع بذلك برداء الدولة»[٣]

ويفهم من كلامه السابق أن الهدف الأسمى للتطور يتمثل في الدولة، والمبدأ الأعلى للمجتمع لاحقاً للقانون، وتأسست الدولة عند هيجل علي احترام القانون ورعاية النظام،

(١) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعية د.لجميل الحاج – صـ٦٥٢.
(٢) المرجع السابق – صـ٦٥١، ٦٥٢.
(٣) مصادر فلسفية د.عصام زكريا جميل – صـ٣٢٧.

ولابد من ارتباط القانون بالواقع الاجتماعي[١] من أجل النمو الاقتصادي والإزهار الاقتصادي

***مونتسكيو[٢] (١٦٨٩- ١٧٥٥م):**

تعريف القانون:

روح القوانين عند مونتسكيو تعبر عن أسسه الاقتصادية ومناهجه العلمية، والدليل علي ذلك أن: «الراعي للقانون الوضعي هو الرغبة في أخذ الناس بما ينبغي أن يكونوا علية وما ينبغي أن يعملوا في المجتمع، إذ إنهم عرضه للخطأ وحاصلون علي حرية العمل.

ويعيش الناس في المجتمع بناء علي استعداد طبعي لا بناء علي عرف وتعاقد، وأول مسألة تصادف الباحث مسألة أشكال الحكم، إذ أن القوانين تصدر عن شكل الحكومة كما يصدر الماء عن العين وثمة مسألة أخري هي مسألة مبادئ الحكم[٣] أو الدوافع التي تحرك الحكومة، فلننظر في القوانين من هاتين الوجهتين»[٤]

(١) الواقع الاجتماعي: وهو عبارة عن الوسط الاجتماعي المختلفة تؤثر في الموازنة، أي في تحديد التصرف الاقتصادي، إذ أننا لا نعزل الفرد عن الوسط الذي يعيش فيه، بل نفتح الباب أمام العوامل الاجتماعية لتؤثر في عناصر الموازنة، وتفسير الظواهر الاقتصادية.

(٢) **مونتسكيو**: عالم اجتماع، ومفكر سياسي فرنسي، حاول أن يصلح مجتمعه وخاصة طبقة الأشراف فيه، نشر "رسائل فارسية" (١٧٢١)، ثم وضع كتاباً شاملاً أسماه "روح القوانين" بعد أن قام بزيارة عدة بلدات، منها ايطاليا وسويسرا والمجر وهولندا وانجلترا، يدرس القوانين والمؤلفين فيها، ويعد مونتسكيو مؤسس العلم السياسي.[الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعية – د.لجميل الحاج – صـ٥٨٤]

(٣) مبادئ الحكم: قال مونتسكيو: مبدأ الديمقراطية هو الفضيلة فقال في التنبية الذي قدم به للكتاب إنها "حب الوطن" أعني حب المساواة ،إنها ليست فضيلة أخلاقية، ولا فضيلة مسيحية، ولكنها فضيلة سياسية وقال في موضع آخر: هي حب القوانين والوطن: هي الإيثار المتصل للمنفعة العامة علي المنفعة الخاصة.

(٤) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ١٩٣.

ويهتم مونتسكيو بأهم الدراسات الاقتصادية ومواردها وهي: « الأرض، المنـــاخ، الموقع الجغرافي، ومساحة البلد، ونوع العمل[١]، وطريقة المعيشه، والديانة ، والعـــادات ومبلغ الثروة، وعدد السكان ومجموع العلاقات تؤلف مـــا يُســـمي "روح القـــوانين" ،أي طبيعتها وينتج عن هذا التحديد أن القوانين، بأوسع المعاني ، هي العلاقـــات الضـــرورية اللازمة من طبيعة الأشياء وبهذا المعني للموجودات جميعها قوانينها»[٢]، وروح القـــانون يحتوي علي أشكال الحكم وهي ثلاث: جمهوريه، وملكية وطغيان، وتنقسم الجمهوريـــة إلي ديمقراطية وارستقراطية بحسب ما يكون الحكم للشعب برمته، أو لفريـــق منـــه هـــم الأشراف طبيعة الديمقراطية.

ونستنبط فيما تقدم ذكره أن مونتسكيو انتقد بشدة الحكم المطلق، واعتبر أن أفضـــل **أشكال الحكم هي الملكية الدستورية، وقال بنظرية فصل السلطات وانتقد تـــدخل رجـــال الدين في الشؤون السياسية.**

*** الحتمية[٣] الجغرافية عند مونتسكيو:**

« يعتبر مونتسكيو بالإضافة إلي كونه مؤسس علم السياسة، أول من قال بالحتميـــة الجغرافية، تأكد بأن السمات الأخلاقية للشعوب، وطابع قوانينها وأشكال حكومتها، يحددها

---

(١) **نوع العمل**: مذهب العمل Activity مذهب أخلاقي يركز علي متطلبات الحياة العلمية وما يُنجَز فيها أكثـــر من تركيزه علي المبادئ النظرية [معجم المصطلحات الفلسفية عبده الحلو –٣].

(٢) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي د.لجميل الحاج – صـــ٥٨٤.

(٣) الحتمية Determimism: نظرية تقوم علي الاعتقاد بأن لكل حدث جملة شروط، فإذا توافرت فلا يمكن إلا أن يقع الحدث ولا شئ غيره وهناك عدة نظريات في الحتمية ١– الحتمية الأخلاقية ٢– الحتمية المنطقية ٣– الحتمية اللاهوتية ٤– الحتمية المادية ٥– الحتمية النفسية ٦– الحتمية التاريخية. ٧– الحتمية الجغرافية: تقوم علي الاعتقاد بأن المناخ وطبيعة الأرض التي يعيش عليها الإنسان يؤثران علي بنيـــه الشـــعوب وطريقـــة حياتهم، وبالتالي علي نمط عيشهم وتفكيرهم، وعلي بناء نسقهم الحضاري. [الموسوعة الميسرة فـــي الفكـــر الفلسفي د. لجميل الحاج – صـــ٢٠٠]

* الحتمية الجغرافية: مدرسة سوسيولوجية تقرر أن البيئة الجغرافية مثل المناخ والتربة والأنهار هـــي العامـــل الرئيسي للتطور الاجتماعي، نشأت في القرن الثامن عشر بتأثير مـــن مونتســـكيو لمواجهـــة الأيديولوجيـــة الاقطاعية التي تخضع التطور الاجتماعي للغاية الالهية.[المعجم الفلسفي د.مراد وهبه – صـــ٢٧٨].

المناخ والتربة ومساحة الإقليم، وقد كان له أيضاً تأثيراً كبيراً في تهيئة الجو للثورة الفرنسية»[١]

من النص السابق نلاحظ أن لدي مونتسكيو نظرة واقعية جداً حول التنوع الكبير للقوانين وهو لا يدعي مثل بعض القانونيين الوضعيين حصر نطاق القانون في التوجيهات الآمرة التي يجعلها فنحن نطيع القوانين الإلهية، وقوانين الطبيعة الفيزيائية، مثل المناخ وقوانين الطبيعة الحيوانية، مثل تلك التي تتعلق بالنمو واستمرار النوع وعند الأطاعة يقول«أن يقدر المرء أن يعمل المرء كل ما تجيزه القوانين (العادلة) وإذا كان المواطن أن يعمل ما ينهي عنه كان لغيره نفس هذا الحق فتلاشت الحرية، وخير ما يكفل الحرية استقلال السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية»[٢]

*** جان جاك روسو[٣] (١٧١٢-١٧٧٨)**

يعد من ملهمي الثورة الفرنسية، ولا سيما كتاباته في الفلسفة السياسية والأخلاقية، من أهم كتبه "**العقد الاجتماعي**" "إيميل أو في التربية"، "مقال في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر" وأساس الميثاق الاجتماعي عند جان جاك روسو هو الملكية وأن شرطه الأول أن يظل كل واحد ينعم في سلام بما يملكه لاشك في أن العهد نفسه يُلزم كل فرد، علي الأقل بصورة مضمرة، بأن يسهم في الحاجات العمومية لكن لما كان هذا الالتزام لا يضر بالقانون الأساسي، وعلي اعتبار أن الذين يدفعون الضرائب يعترفون بصدق الحاجة إليها، فإننا نري أن هذا الإلهام كي يتصف بالشرعية، لابد من أن يكون

(١) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي – د.لجميل الحاج – صـ٥٨٤.

(٢) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ ١٩٦

(٣) جان جاك روسو: ولد في جنيف ٢٨ يونيو ١٧١٢ وتوفي في إيرمينونيفل ٢ يوليو ١٧٧٨، هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي، يعد من أهم كتاب عصر التنوير وهي فترة من التاريخ الأوروبي امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلي أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين، ومن أهم مؤلفاته (العقد الاجتماعي ١٧٦٢، اعترافات ١٧٨٢، بحث في منشأ وأسس عدم المساواة، هلوبز الجديد ١٧٦١، مقال في العلوم والفنون ١٧٥٠، الذي طير صيته في أرجاء أوروبا، ومقال في أصل التفاوت بين الناس [التاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرن – ١٩٧، ١٩٨].

إرادياً، ليس بصورة فردية كما لو كان يجب الحصول علي موافقة كل مواطن، وكما لـــو كان علية أن يسهم فحسب بما يحلو له.

*** ومن أهم الأسس الفكرية عند جان جاك روسو هي ما يلي:**

١- إصلاح مفاسد[١] الاجتماع:

لقد تناولنا مما تقدم أن علم الاقتصاد يعبر عن الاجتماع الإنساني أي علاقـــة علـــم الاقتصاد بعلم الاجتماع حيث يقول: « وكل ما نستطيع صنعه هو أن نصلح مفاسده بـــأن نقيم الحكومة الصالحة، ونهيئ لها بالتربية المواطنين الصالحين فمن الوجهة الأولي تعود المسألة إلي إيجاد ضرب من الاتحاد يحمي بقوة المجتمع شخص كل عضـــو وحقوقـــه، ويسمح لكل وهو متحد مع الكل بألا يخضع إلا لنفسه وبأن تبقي له الحرية التي كان يتمتع بها من قبل»[٢]

٢- الرجوع إلي الطبيعة في التربية من أجل تحقيق العدالة بين الناس.

*** كارل ماركس[٣] (١٨١٨- ١٨٨٣)**

« كان كار ماركس الذي كتب أساساً في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، يمثل تياراً مضاداً تماماً لمصالح المؤسسة السائدة بحيث لم يكن من الممكن أن يكون لأفكـــاره أثر يذكر علي السياسات الاقتصادية المطبقة بالفعل، ولكن كتاباته كانت تعكـــس انتمـــاءه وتحيزه لثقافته وعصره مثلما كانت تعكسها كتابات الاقتصاديين التقليدين»[٤]

---

(١) إصلاح مفاسد الاجتماع: علاج وصف روسو لأمراض الاجتماع عن طريق الديمقراطية ذات الإرادة الكلية المستقيمة، دائما الحاكمة بأمرها في كل شئ حتى في المعتقد الديني، وقـــدس العقـــل الاجتمـــاعي ، ورأي الأغلبية

(٢) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـــ ٢٠٠

(٣) رأس المال: المال: أشهر كتاب وضعه كارل ماركس، وقد نُشر نصه الكامل بعد وفاتـــه (١٨٨٥-١٨٩٤)، وكان ماركس يسميه "عمل حياته" بالإضافة إلي أهميته الاقتصادية، حيث يعرض فيـــه مـــاركس تناقضـــات الرأسمالية بدقة وتفصيل من البداية إلي النهاية، من العلاقات الأولي للإنتاج السلعي إلي نقطة الذرة عنـــدما تحين حتماً لحظة "تنزع ملكية نازعي الملكية" وفيه أيضاً يعرض نظريته فـــي "فـــائض القيمـــة" أي الـــربح الإضافي، الذي يعود إلي رب العمل....أشار إلي أهمية الإنتاج والعلاقات التي يخلقها، ودورة فـــي عمليـــة التطور التاريخي للمجتمع، وقوانين هذا التطور، ففي "رأس المال" يفهم ماركس الرأسمالية كعملية تاريخيـــة طبيعية، تتم إنطلاقاً من تطور القوي الإنتاجية التي هـــي فـــي التحليـــل الأخيـــر مصـــدر كـــل التغيـــرات الاجتماعية.[الموسوعة الميسرة في الفلسفة د.لجميل الحاج – صـــ٢٥٥].

(٤) كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية د.جلال أمين – دار الشروق الطبعـــة الأولـــي – ٢٠٠٧م- صـــ١٥.

ونجد أن الماركسية تعبر عن المذهب الاشتراكي لذلك يقول يوسف كرم: « تعتبر الماركسية أكمل تعبير عن المذهب الاشتراكي، ولها الآن النفوذ الأكبر في الحركات العمالية، وقد أراد ماركس أن يكون كتابه "رأس المال" عرضاً لعلم الاقتصاد، وكانت هذه الخاصية سبباً قوياً في رواج الكتاب والعصر عصر اعتداد بالعلم ومناهجه المضبوطة، ولكن في الكتاب مذهباً فلسفياً يتألف في المادية التاريخية والجدلية علي طريقة هيجل»[١]

*** دوبي من اليسار وشهرة ماركس:**

« يشتهر كارل ماركس بكونه شيوعياً ثورياً، لأنة وسع – دون أن ينجح في ذلك دائماً – نظرية ريكاردو عن العمل كأساس للقيمة، وكان ماركس يعي براعة الرأسمالية الأساسية المتمثلة في قدرتها علي الجمع بين مراكمة رؤوس الأموال وبين التطورات التكنولوجية المتتالية، وقد كتب ماركس في سنة ١٨٤٨ أن الرأسماليين[٢] الذين كان يدعوهم بازدراء البرجوازية لا يستطيعون التوقف عن إجراء التغييرات الجذرية في أدوات الإنتاج»[٣]

* وتأسيساً علي ما تقدم نلاحظ أن النظام الرأسمالي تم توجيه النقد له وبالرغم من ذلك: « لم يمنعه من اعتبار النمط الرأسمالي في الإنتاج والمؤسسات الرأسمالية مرحلة حتمية من مراحل تطور النظام الاجتماعي في العالم ككل...وكانت الرأسمالية كما عرفتها أوروبا، خطوة أساسية من الخطوات الحتمية علي هذا الطريق، يعقبها نظام غامض المعالم سُمي بالاشتراكية، وهو بدوره نظام حتمي لا مفر للإنسانية من الوصول إلية»[٤]

---

(١) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ٤٠٠، ٤٠١

(٢) الرأسماليين: رأس المال عنوان الكتاب الرئيسي لكارل ماركس يكشف فيه عن قوانين أسلوب الإنتاج الرأسمالي ويعرض لتكيفية تكوين رأس المال، ويبحث في دوران رأس المال، ويحلل الإنتاج الرأسمالي، فائض القيمة.

(٣) نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي – فريدريك م.شرر – تعريب د.علي أبو عمشة – صـ٤٤، ٤٥.

(٤) كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية د.جلال أمين – صـ١٥.

والرأسمالية تهتم بنشاطات الإنسان أثناء محاولاته إشباع حاجاته ورغباته، لأن علم الاقتصاد عندهم هم العلم الذي يعطي تحليلاً لتحركات بعض المتغيرات الاقتصادية مثل **حركة اتجاه الأسعار والإنتاج والبطالة لذلك نجد أن كتاب "رأس المال" لماركس يحتوي علي ما يلي:**

١- أن القيمة الحقة لكل سلعة تعادل كمية العمل المتحقق فيها ، بحيث يعتبر العامل المصدر الوحيد لهذه القيمة ومن ثمة المالك الوحيد للسلعة، وتقدم هذه القيمة بالزمن المتخصص للإنتاج مع مراعاة المتوسط تفادياً للاختلاف بين عامل وأخر، أي مع افتراض عامل متوسط المهارة وظروف عادية[١]

٢- **نلاحظ أن النظام الرأسمالي:** يحرم العامل جزءاً من قيمة عمله، وهذا الجزء هو الزيادة في قيمة السلعة وهو ربح المال، وهذا الربح يتكدس فيكون رأس المال،فرأس المال "سرقة متصلة وافتئات علي العمل" وهو أداة سيطرة صاحب العمل علي العامل:فإن الأول لا يدفع إلي الثاني قيمة عمله، وهذا الجزء هو الزيادة في قيمة السلعة.

٣- **يتحدث كتاب رأس المال لماركس عن:** « الصناعة الآلية متى استخدمها الطمع المطلق من كل قيد أن تزيد التعارض عنفاً بين رأس المال والعمل، فإن كبار الماليين يتغلبون علي الضعاف من منافسيهم ويؤلفون شركات قوية تستغل المال إلي أبعد حد وينتهي الماليون المتواضعون وأهل الطبقة الوسطي إلي الانضمام إلي صفوف المعوزين، فتقف [٢]الطبقتان وجهاً لوجه، ولكن المعوزين يحسون تضامنهم في جميع

(١) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم – صـ٤٠١.

(٢) هذا هو الجدل التاريخي القائم في الصراع بين الطبقات والمنتهي حتماً إلي المجتمع البرئ من الطبقات الكامل الاشتراكية، وهذا الخيار التاريخي باطل في تعريفه لقيمة السلعة، وفي إنكاره لحق الملكية، وفي ما يترتب علي التنظيم الشيوعي من استبداد شنيع، ليس بصحيح أن قيمة السلعة تقاس بكمية العمل المتحقق بها فإن القيمة تابعة أيضاً لمقدار الحاجة إلي السلعة ولما يتجلي فيها من ذوق.

البلدان، فيدركون شيئاً فشيئاً مصلحتهم وحقهم وقوتهم، وكارل ماركس يسهب في وصف مراحل هذا التطور»[١]

*** ونستخلص مما سبق إلي أن أهم ما يميز النظام الرأسمالي من النظم الاقتصادية ما يلي:**

١- **الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج:** « فالأراضي الزراعية والأراضي غير الزراعية، والمناجم والمكائن، وغيرها من الموارد الاقتصادية الأخرى ملك الأفراد، أو المؤسسات الخاصة التي يملكها الأفراد، ويقوم هذا النظام علي حماية الملكية الخاصة بكافة أشكالها بما في ذلك حقوق الملكية وبراءات الاختراق، وغيرها»[٢]

٢- **الحرية الشخصية في الاختيار:** « فالفرد في ظل هذا النظام يستطيع اختيار العمل الذي يرغب فيه، إذ توفرت لدية المؤهلات لذلك، كما يستطيع اختيار المشرع الذي يعجبه، ويستطيع التعاقد مع أصحاب الموارد الإنتاجية ويستطيع إنتاج السلع التي يراها مربحه، ويستطيع أن يبيعها لمن يشاء من الأشخاص، إن هذه الحرية لأفراد المجتمع يحددها القانون في ظل هذا النظام»[٣]

من خلال الفقرات السابقة نجد أن كارل ماركس يتناول في كتابه الطبقة العاملة وهي: « الحاصلة علي الحق والعدد والقوة، ستفوز حتماً علي الماليين فتنزع الملكيات بتعويض أصحابها وتجعل من الثروات والمرافق ملكية مشاعة بين الجميع، فيتناول كل قيمة عمله كاملة ويجد فيها ما يكفي لإرضاء جميع حاجاته ويزيد ولا يعالج ماركس طريقة تنظيم الشيوعية، ويقتصر علي القول في الختام بأن التقدم الصناعي يجعل من المستحيل العود إلي الملكية الصغيرة»[٤]

(١) المرجع السابق – صـ٤٠١، ٤٠٢
(٢) المرجع السابق – صـ٤٠١، ٤٠٢
(٣) المرجع السابق – صـ٤٣.
(٤) تاريخ الفلسفة الحديثة – يوسف كرم– صـ٤٠٢.

وتمشياً مع سياق الأسس الاقتصادية عند ماركس نجد أن: « المخطط الماركسي الأساسي استثمر الرأسماليون في بحث دائم عن الربح، ولكن أدي فرط الاستثمار إلي ارتفاع الأجور وإلي إغراق السوق بالمنتجات مما سرّع حدوث الأزمات التي تقلص أرباح الرأسماليين، ولاستعادة وزيادة أرباحهم، طور الرأسماليين علي نطاق واسع تكنولوجيات تخفف من حاجتهم إلي العمال، وعملوا علي إنتاج منتجات جديدة[١] وعلي البحث عن أسواق إضافية،....فقد قدم ماركس صورة أكثر دقة من تصورات معاصريه لديناميكية النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر»[٢]، ونتناول بعد ذلك:

*** الاشتراكية[٣]:**

والاشتراكية بوصفها أيديولوجية تتكون من ثلاثة عناصر لاغني للواحد عن الآخر ومن أهمية هذه العناصر الاقتصادية: « أنَّ أهم الأسباب المحركة للمجتمعات والناس، والسبب النهائي الذي يقرر شكل العلاقات الاجتماعية، هو نوع العلاقات الاقتصادية، بمعني نوعية العلاقات الإنتاجية من حيث دور الربح، ومدي التناسب في الدخل وفي

(١) المنتجات الجديدة: يقول ماركس في مقدمة كتابه رأس المال إن الهدف النهائي لهذا الكتاب هو أن يكشف عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث أي المجتمع الرأسمالي البرجوازي إن ماركس عند تحليله القيمة الزائدة النسبية يدرس المراحل التاريخية الأساسية الثلاث لزيادة إنتاجية العمل وهي ١- التعاون البسيط. ٢- تقسيم العمل. ٣- الآلات والصناعة الكبرى.

(٢) نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي – فريدريك م.شرر- صـ٤٤، ٤٥

(٣) **<u>الاشتراكية</u>**: « كلمة تستخدم لتعريف مجموعة من المفاهيم، والمناهج، والتنظيمات، والوسائل السياسية، التي تشترك في رفض المجتمع الرأسمالي، وتؤمن بالتقدم الحتمي للحياة الاجتماعية عن طريق العمل الجماعي الواعي، بُغية تحقيق المساواة الفعلية بين جميع الناس.

والاشتراكية: بوصفها أيديولوجية، تتكون من ثلاثة عناصر لاغني للواحد عن الآخر، وهذه العناصر الثلاثة هي ١- العنصر الاقتصادي. ٢- العنصر الفلسفي. ٣- العنصر النضالي.

وهناك "الاشتراكية الفابية" نشأت في انجلترا، ويشير اسمها إلي القائد الحربي الروماني فابيوس، وقد أنشئت عام ١٨٨٤، وفي عام ١٩٠٠ دخلت حزب العمال كمجموعة من كتاب الأدب، وكان يمثلها: يسدني، ويبس، وكان الاشتراكيون الفابيون يلتزمون بآراء معينة في التاريخ، ويعتقدون بالدور الحاسم للأفكار في المجتمع وينكرون الصراع الطبقي.[الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي – د.لجميل الحاج – صـ٣٩، ٤٠]»

توزيع خبرات المجتمع علي أفراده، وكيفية التصرف في فائض القيمة، وجميع الاشتراكيين متفقون علي أن الفائدة لا تتحقق تلقائياً بتحقيق الفائدة الشخصية»[١]

موقف الاشتراكية من الملكية:

« وهم يرون أن خير وسيلة لتحقيق الفائدة العامة هي نقل ملكية وسائل الإنتاج كلها، أو علي الأقل نقل ملكية وسائل الإنتاج الجماعية الرئيسية، من ملكية الأفراد إلي ملكية الدول، وهو ما يسمي "التأميم"»[٢]

وتأكيداً لمفهوم الاشتراكية نجد أن الاشتراكية ضد الفردية أو الحرية الاقتصادية وهذه الحرية هي أساس النظام الاجتماعي منذ القدم حيث اتخذت لها في الواقع أصولاً عميقة قبل أن تصبح منذ القرن الثامن عشر نظرية أو مذهباً، أما الاشتراكية فبدأت نظرية منذ العصور الأولي ولازالت كذلك رغم، المحاولة الروسية منذ ١٩١٧م بإقامة نظام اشتراكي.

ويبدو مما تقدم أن التقسيم الاقتصادي للاشتراكية يعتمد علي مرتكزان وهي ما يلي:

١- الملكية العامة للموارد الاقتصادية:

ومن أهم سمات الملكية العامة هي أن « الدولة تملك الموارد الإنتاجية بصفة عامة، أو هي التي تسيطر عليها، فالأراضي الزراعية وغير الزراعية والمكائن، والمباني والمناجم كلها ملك للدولة، كما تقوم الدولة أحياناً بإنشاء مؤسسات عامة تشرف علي ملكية عناصر الإنتاج، والتنسيق بينهما لإنتاج البضائع والخدمات التي يتقرر إنتاجها»[٣]

من النص السابق يتضح لنا أن الاقتصاد الاشتراكي هي النظرية والممارسة للنظم الاقتصادية القائمة علي الاشتراكية، ويستند الاقتصادي الاشتراكي علي الملكية العامة أو

(١) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي د.لجميل الحاج – صـ٣٩.

(٢) المرجع السابق– نفس الصفحة.

(٣) مبادئ الاقتصاد – د.محمد النصر وآخرون – صـ٤٤.

الملكية تعاونية مستقلة لوسائل الإنتاج ويتم الإنتاج فيها إلي استخدام مباشر لتحديد معيار للاقتصاد.

ومما جدير بالملاحظة أن الاشتراكية تتميز عن الرأسمالية نجد أن الإنتاج يقوم من أجل الربح وكان هذا المعيار وأحد من الخصائص الأساسية للاشتراكية، والاقتصاد الاشتراكي هو نظام الإنتاج حيث يتم إنتاج السلع والخدمات مباشرة للاستخدام بمعني أن التنظيم والرقابة علي أنشطة المؤسسات في الإدارة الذاتية والحكم الذاتي علي قدم المساواة مع علاقات السلطة في مكان العمل لتحقيق أقصي قدر من الاستقلالية المهنية، وسيتم تنفيذ السياسات والأهداف من قبل الأخصائيين التقنيين التي تشكل التسلسل الهرمي التنسيقي للشركة.

ويأتي في السياق ذاته الأهداف المقصودة في المجال الاقتصادي للاشتراكية من شأنه «إيجاد مرونة أكبر في العرض حتى يتواكب مع الطلب، وتخفيض تكاليف الإنتاج[١] وتطوير توازن من شأنه أن يقضي علي عبء الصناعة الثقيلة الزائد عن الحد حتى يستطيع التخطيط المركزي أن يركز علي التوقعات الأساسية، وأن يتمكن النظام الجديد في المدى الطويل من أن يأخذ علي عاتقه الجوانب الاجتماعية للعملية الاقتصادية»[٢]

وتأسيساً علي ما تقدم نلاحظ أن الاشتراكية ترتكز علي "التخطيط الحكومي المركزي" :

---

(١) تكاليف الإنتاج الاجتماعية: النفقات التي يتطلبها نشاط إنتاجي لصالح الجماعة وليس لصالح المشروعات الفردية التي تحتاجها، ومثل ذلك النفقات الخاصة بالتلوث الصناعي

وتتناول أيديولوجية الاشتراكية ثلاث عناصر: ١- العنصر الاقتصادي وهو الذي يحرك العلاقات الاقتصادية أو الربح ومدى التناسب في الدخول وفي توزيع خيرات المجتمع، وكيفية التصرف في فائض القيمة. ٢- العنصر الفلسفي: نري موقفهم الفلسفي من الحكم علي المجتمعات الحالية بأنها مجتمعات ظالمة وسيئة لابد من تغيير هيكلها. ٣- العنصر النضالي: النظام اليومي هو أساس وضمان التغيير الثوري الاشتراكي ويشمل ما يلي:

أ- المناداة بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الجمالية (ب) إدارة الاقتصاد تؤدي إلي إدارة اجتماعية تهدف لإشباع الحاجة.

(٢) حول التنمية الاقتصادية – ولت ويتمان ورستو- صـ١١٠.

لذلك يبدو من الممكن وصف السمات التخطيط الحكـومي المركـزي فـي ظـل الاشتراكية فنجد أن: « الدولة تقوم في ظل هذا النظام بمواجهـة المشـاكل الاقتصـادية المختلفة، وتحديد خيارات المجتمع (ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟) بواسطة التخطيط والتنسيق الحكومي المركزي، فالحكومة هي التي تقرر ماذا ننتج، والكيان التي ننتجها من كل سلعة، وهي التي تقرر أسلوب الإنتاج والموارد التي تستخدم في إنتاج كل سلعة، وهي التي تقرر كيف يتم توزيع الكميات التي يتم إنتاجها من السلع المختلفة، إن هذه القرارات تتم من خلال لجان مركزية، وليس من خلال آلية السعر، وعوائـد أصـحاب المـوارد الإنتاجية تتحدد – أيضاً– بواسطة الحكومة، وليس بواسطة السوق»(١)

من كل ما تقدم نخلص إلي أن الاشتراكية تحتوي علي "التدخل الاقتصـادي" وهـو اشتراكية الدولة وهو: «تدخل الدولة في الإنتاج، دون إلغاء الملكية الفردية ولو أنة خطوة أولي في سبيل هذا الإلغاء ، وأهم نـوع مـن التـدخل الاقتصـادي اشـتراكية الدولـة "Socialisme d'Etat"، وتشمل اشتراكية الدولة مذاهب الغرض منها التدخل الاقتصادي، لا الاجتماعي فحسب؟ فتصبح للدولة علاوة خصائصها ووظائفها السياسية»(٢)

ويزداد هاجس المصلحة الاجتماعية وضوحاً في مذهب الاشتراكية عند تطبيقها في العالم الثالث فنجد أن ثورة ١٩٤٩م أدخلت في أكبر دولة في العالم مأهولة بالسكان، وهي الصين: « وقد كانت لهذه الاشتراكية مميزات تختلق كثيراً عن طابع اشـتراكية الاتحـاد السوفيتي، كان الحزب الثوري يتكون في الأساس من الفلاحين علي نحو لم تظهر معـه، في المرحلة الأولي، الحاجة لإقامة صناعة ثقيلة، وكانت القاعدة العامة هي تنمية الزراعة في بلد لم يكفل له حد الكفاف الأدنى، ولم تسبق البتة عملية التصنيع خارج فترة "الوثبـة الكبرى إلي الأمام"»(٣)

(١) مبادئ الاقتصاد د.محمد النصر وآخرون – صـ٤٤.
(٢) الاقتصاد السياسي د.فتحي عبد العزيز الرواشي – صـ١١٥.
(٣) حوار حول التنمية الاقتصادية – ولت ويتمان روستو – صـ١١٠.

ويبدو مما تقدم أن الاشتراكية تهتم باقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، وتحاول الاشتراكية أن تهتم باستخدامات الموارد الطبيعية والعلاقة بينهما، وتأكيداً **للأفكار الايجابية للاشتراكية فنجد أن لها خصائص ومميزات وهي ما يأتي:**

١- **من أهم خصائص الاشتراكية** تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد.

٢- **المساواة: أساس الاشتراكية فكرة المساواة:** وليس المقصود بذلك المساواة في الحقوق.

٣- **الاشتراكية هي مذهب سياسي واقتصادي رأي النور** مع بداية القرن التاسع عشر في أوروبا كرد فعل علي الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي في الانتاج، ويسعي إلي إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع.

٤- **وفرت الأفكار الاشتراكية سنداً** فكرياً وأساساً نظرياً لنضال الحركة العمالية بدعوة إلي الأنتقال مع مجتمع رأسمالي تتركز فية الثروة في أيدي أقلية إلي مجتمع اشتراكي تتوزع فيه الثروة بشكل عادل، ويعيش فيه الجميع في المساواة.

٥- **منح الدولة دوراً رياديا** في الحياة الاقتصادية، وتعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

٦- **القضاء علي الفقر، وعلي كل أشكال الاستغلال،** والعمل التعاوني علي استغلال الموارد الطبيعية، واللجوء إلي السوق بغرض تنظيم الإنتاج.

---

* **اشتراكية:** نظام اجتماعي يقوم علي الملكية العامة لوسائل الإنتاج والملكية العامة علي نحويين: ملكية الدولة وملكية تعاونية كما يقوم علي مبدأ توزيع الثروة من كل حسب طاقته كل حسب عمله.

* اشتراكية يوتوبية: شاع هذا المصطلح بفضل كتابات ماركس وانجلز وهو يطلق علي اشتراكية أو وسان سيمون وفوربية التي تحتج علي معناه الجماهير من النظام الرأسمالي، وتؤيد الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج من أجل إلغاء البطالة. ولكن أصحاب هذه الاشتراكية كانوا علي قناعة بتحقيقها استناداً إلي إمكان إقناع الطبقة الحاكمة بالتنازل طواعية عن إمتيازاتها.[المعجم الفلسفي د.مراد وهبة- صـ٦٧، ٦٨].

٧- **الاشتراكية هي نظام** اقتصادي يمتاز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإدارة التعاونية للاقتصاد، أو هي فلسفة سياسة تدافع عن هذا النظام الاقتصادي، لإشباع المتطلبات الاقتصادية والحاجات البشرية.

٨- **من أهمية دراسة اقتصاديات الموارد** في الاشتراكية ضرورة المحافظة علي موارد المجتمع المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتقديم الأساس الصحيح للتخطيط الاقتصادي والبيئي بعيد المدى، والمحافظة علي مستقبل الرفاهية لأي مجتمع.

٩- **ومن الجدير بالملاحظة أن** الاشتراكية تشير وتتناول استخدامات الموارد الطبيعية و:

« **استخدام الإنسان للموارد كما يأتي:**

أ- **استخدام مباشر:** مثل استخدام الإنسان الأسماك، ولحوم الماشية، والغذاء النباتي.

ب- **استخدام غير مباشر:** مثل استخدام الطاقة في المصانع التي يستهلك الإنسان منتجاتها.

ج- **الاستخدام لأكثر من غرض:** مثل استخدام الإنسان الغابات كمصدر للأخشاب أو للتنزه أو لتغذية وتنمية الثروة الحيوانية»[١]

أهم المناهج المستخدمة في دراسة الأسس الاقتصادية:

نود الإشارة إلي أننا نركز علي مناهج البحث الاقتصادي باعتبار أن مناهج البحث هي التي تبحث في الطرق المستخدمة للوصول إلي الحقيقة الاقتصادية من أهم المناهج المستخدمة الاستقراء ويقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي تخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلي القوانين التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلي النظريات.

وشهدت منهجية دراسة علم الاقتصاد تطوراً كبيراً وتأثرت أيضاً بمجمل المناخ العلمي.

(١) اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة د.حمدين محمد آل الشيخ – صـ٢٦

ومن أجل فهم الظواهر الاقتصادية فقد طور الاقتصاديون منهج بحث علمي يناسب علم الاقتصاد منهج بحث عملي يناسب علم الاقتصاد باستخدام طـــريقتين همـــا طريـــق **الاستقراء أو الاستدلال وطريق الاستنباط أو الاستنتاج.**

١- الاستقراء أو الاستدلالي Inductive Method

بعد وضع أولية مستنبطة من واقع الحياة يتم عن طريق التجريد النظري وبأسلوب منطقي استنباط نتائج منطقية يمكن تعميمها علي عدد من الظواهر الاقتصادية.

خطواته:تحديد المشكلة: اختيار المشكلة التي يختص بها المبدأ بحيث يتصل بالواقع.

اختيار الفروض: يستخلص النتائج بحيث تصبح عامة.

استخلاص النتائج: ويتم التحديد بين العناصر بعضها البعض.

ويمكن تعريف الاستقراء علي أنة « عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلي مبادئ عامة وعلاقات كلية، أما الاستنباط فيمكننا الحصول علي معلومـــات خاصة من معلومات عامة.

٢- المنهج الاستنباطي:

تبدأ الطريقة الاستنباطية بالأخذ بأمور كلية عامة مسلم بصحتها من الجميع لتصـــل بالاستنتاج لمنطقي المعقول إلي تقرير أمور جزئية وهي الطريق المســـتعملة فـــي علـــم الهندسة إذ يبدأ ببعض أصول بديهية، كأن الكل أكبر من الجزء أو أن الخطين المتوازيين لا يتقابلان، للوصول إلي قواعد جديدة خاصة، فمصدرها بيانات مقطوع بصحتها حيـــث تنتقل من العام إلي الخاص لذا تسمح بالاستنتاج.

٣- المنهج الجدلي (الجدلية المادية – الجدلية الهيجلية – الجدلية المثالية –الجدليـــة في الفلسفة)

المادية الجدلية ركن أساسي من أركان الفلسفة الماركسية تعتمد علي قوانين الدياليكيتك وبناها كارل ماركس بالاستناد إلي جدلية هيجل ومادية فلسفة فيورباخ وكتب حولها الكثير من الكتب.

٤- المنهج المادي التاريخي:

ويهتم هذا المنهج بدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية في ضوء النظريات الاقتصادية.

ونجد أن المادية التاريخية هي نتاج تطبيق المنطق الجدلي علي التطور التاريخي للمجتمع حيث يري الماركسيون أن البناء الفوقي للمجتمع هو ناتج عن البناء التحتي، وبالتالي تعتبر أخلاق المجتمع متأثرة بالعلاقات الاقتصادية فمثلاً في بلد شيوعي لا يوجد وراثة فأن الخلاف بين الأخوة علي الإرث غير موجود.

***المادية التاريخية:**

بعد أن تناولنا فيما سلف ذكره من المنهج الاقتصادي عند هيجل و ماركس والاشتراكية، وجدنا أن ماركس قام بمزاوجة مادية فيورباخ الساكنة مع مثالية هيجل التاريخية وخرج طفل جديد يسمي المادية الجدلية هي مادية بحته بكل ما تعني الكلمة من معني.

- **ومن الجدير بالملاحظة أن المناهج الاقتصادية السابقة** تستخدم في التحليل الاقتصادي، والتحليل الاقتصادي يشمل دراسة إنتاج وتوزيع السلع، والسلوك الإنساني، والندرة لذلك يمكن تقسيم علم الاقتصاد إلي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، والاقتصادي الايجابي (وصفي) وكذلك الاقتصاد المعياري، ويعزف آدم سميث في كتابه مصطلح الاقتصاد السياسي بأنة أحد فروع علم السياسة والتشريع، وهناك الاقتصاد السياسي، والمذاهب الاقتصادية(*).

(*) ويبدو مما تقدم أن التقسيم الاقتصادي يشمل أيضاً الاقتصاد القياسي تطبق في الاقتصاد السياسي الأساليب الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات المنبثقة من النماذج الاقتصادية إن السمة الأكثر وضوحاً للمناهج الاقتصادية نستنتج منها [المذهب الاقتصادية وهي ما يلي:

– ويأتي في السياق ذاته أن الاقتصاد الجزئي يدرس السلوك الاقتصادي للعناصر الاقتصادية (بما فيهم الأفراد والشركات) وطريق تفاعلهم من خلال الأسواق الفردية، وندرة الموارد والأنظمة الحكومية.

– ومما تجد ملاحظته أن الاقتصاد الكلي يهتم بدارسة الاقتصاد (ككل ليوضح تأثير العوامل الاقتصادية علي اقتصاد البلدان، كتأثير الدخل القومي ومعدلات التشغيل (معدلات التوظيف) وتضخم الأسعار، ومعدل الاستهلاك الكلي ومعدل الإنفاق الاستثماري ومكوناته، كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية المتبعة في البلد.

* المذهب القديم ويشمل المذاهب الاقتصادية الحرة، المذهب التاريخي ويهتم بالملاحظات التاريخية.
* المذهب الرياضي: ويحتوي علي الاستنباط والترقيم – * المذهب النفساني: وهو الذي يهتم بالظواهر الاجتماعية القائمة علي دوافع النشاط الاقتصادي.

والخلاصة الاقتصادية أن الاقتصاد الكلي يتعلق بكليات علم الاقتصاد فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني وبشكل عام يتعلق بكليات علم الاقتصاد ويعالج مشاكل الدخل، أما الاقتصاد الجزئي فهو يتعلق بمسائل الأفراد والمشاريع ويكون الاهتمام فيه مركزاً علي تكوين الحاجات وأنواعها، والذي ينتج عن ذلك تعريفات لعلم الموارد الاقتصادية وهو الذي يهتم بدراسة إنتاج الموارد المختلفة من المواقع والأماكن، ويهتم أيضاً بدراسة العلاقات الاقتصادية المتنوعة بين البيئة الطبيعية وبين الأعمال والأنشطة الإنتاجية، وينظر إلي البيئة الطبيعية المحيطة بكل أبعادها من منظور اقتصادي.

"تعقيب"

من كل ما تقدم نخلص إلي القول بالأهمية الخاصة التي يوليها هذا الفصل ونستخلص ما يلي:

* من خلال تناولنا لمعني كلمة الاقتصاد لُغوياً وإصلاحياً تعرف علي أن الاقتصاد هو استقامة الطريق، وهو علم السلوك الإنساني واقتصاد الدولة يمثل الاقتصاد السياسي لذلك يقول آدم سميث في كتابه " بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم" أن القوة الإنتاجية للعمل ترجع إلي تقسيمه وخبرته.

* ولكي نبرهن علي أهمية الأسس الفكرية الاقتصادية ومناهجها قمنا بشرح نشأة علم الاقتصاد، وماهية علم الاقتصاد، والغرض من علم الاقتصاد، وفروع علم الاقتصاد، وخصائص علم الاقتصاد، وأهم مجالات علم الاقتصاد، وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، ولاشك أن هذه التفسيرات الاقتصادية في معرفة الأسس الاقتصادية وظهر ذلك عن طريق كيفية الحصول علي الأموال (الثروة)، وعلم الاقتصاد يمتلك نوعاً من أنواع العلوم، ومجموعة من المصطلحات الخاصة مثل السلع، والادخار، والضرائب النوعية، والقيمة.

* ونستخلص من نشأة الأسس الاقتصادية في الحضارة المصرية القديمة، أن أساس النمو الاقتصادي هو التمسك بالدين وظهر ذلك عن طريق نزعه التوحيد عند اخناتون وظهور تقسيم العمل عندهم مثل الخبازين، والصناع المهرة مثل المثاليين، والأطباء، والثروة النباتية والحيوانية والمعدنية، وتطبيق العدالة من أجل التقدم الاقتصادي، وتحدثوا عن الحرث والزرع في الحقل، ووصف الحالة الاقتصادية من خلال نصوصهم التي تقول: لقد أعطيت خبزاً للجائع وثياباً لمن كان عارياً وقدراً من اللبن ومكيالاً من الغلة، ويجب الامتناع عن الشر، والحذر من الطمع.

* بعد دراسة الأسس الفكرية الاقتصادية في حضارة وادي الرافدين نستنتج أن حمورابي وشريعته تحتوي علي الملكية العقارية، والصناعة والتجارة ، والبيع، والتبادل "المقايضة" والقرض "السلعة" وكذلك تحدث عن الرهون – والضمان – والوديعة – وتحدث حمورابي عن الاقتصاد الحر.

* بعد أن تناولنا الأسس الفكرية في الحضارة الهندية توصلنا إلي نظريات النمو الاقتصادي عن طريق الزراعة والتجارة ومبادئ المقايضة – وتحريم الغش والمعادن والحجارة الثمينة وتناولوا مبادئ الأخلاق العامة، وسلوك الإنسان وقاموا بدراسة الثروة النباتية والحيوانية وجميع الموارد الطبيعية.

* ومما يمكن استنتاجه من الحضارة الصينية لاحظنا أن الحكيم كونفوشيوس تناول علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق، وعلم الاجتماع، وتناول كونفوشيوس علاج الفقر والجوع عن طريق تنمية الثروة الزراعية والتجارية والصناعية والتربية الصحيحة.

* ويأتي في السياق ذاته استنتاج الأسس الاقتصادية في الحضارة اليونانية، ومما يمكن إستخلاصة أولاً عن الطبيعيون الأوائل أن النظام الطبيعي يحكم الظواهر الاقتصادية كسائر الظواهر الأخرى فكان شعارهم حرية العمل، واحترامهم الملكية الفردية وسائر النظم الاقتصادية وذهب الطبيعيون في التعرف علي الثروة إلي مصدرها الطبيعي الحقيقي، وأن الهواء والماء والتراب والنار أساس النمو الاقتصادي، وأن الأرض منبع الثروة والزراعة دون غيرها هي الصناعة المنتجة في نظرهم، وقسم الطبيعيون الجماعة تبعاً **لوجهة نظرهم في الإنتاج إلي ثلاث طبقات وهي ما يلي:**

أ- الزراع، وهم الطبقة المنتجة. (ب) الملاك و(ج) الصناع والتجار وأصحاب المهن الحرة، أما من وظيفة الدولة: تعبير الطبيعيون القوانين الوضعية مقررة لا منشئة، ووظيفة المشرع قاصرة علي تقرير وإعلان القوانين الطبيعة اللازمة للنظام، الاجتماعي، وعلي الدول دخول موارد مالية تأتي بها الضرائب.

* وتأسيساً علي ما تقدم من أسس فكرية اقتصادية نجد أن أفلاطون جاء بعد الطبيعيون وتحدث عن العدل، والفضيلة، والاعتزاز بالوظيفة، وفي كتابه الجمهورية يقترح، أفلاطون بشيوعية تناول كل شئ في طبقة أولياء الأمر، وكذلك طبقة الجنود، ويتم تطبيق الشيوعية علي الأسرة والأصدقاء ولابد لهم أن يشتركوا في كل شئ، وفي ذلك النساء والأبناء، ويعتبر الأطفال الذين يولدون من زواج لم تقره الدولة أبناء سفاح، وينبغي أن تكون الأمهات بين العشرين والأربعين ،**ومن أنواع الحكومات في جمهوريته:** أ- الحكومة الارستقراطية الحربية، ب- حكومة الأوليجارشية، ج- حكومة الديمقراطية ،د- حكومة الطغيان ويعد أفلاطون حكم الطغاة عن تقسيم العمل، وشروط العمل، وتناول أفلاطون دراسة المرأة، واهتم بالنقود وعملية التبادل التجاري، وتحدث أيضاً عن المهور بالتفصيل، والميراث والربا.

* وهكذا تزداد السمة الاقتصادية بعد استنتاج الأسس الفكرية الاقتصادية عند أرسطو حيث أن تناول دراسة المرأة، والقيمة، وتقسيم العمل ويؤكد علي دراسة النقود والفائدة ويحرم أرسطو الربا بجميع أشكاله وربط بين علم الأخلاق وعلم الاقتصاد.

* وتجلت هذه الخاصية التنظيمية الترتيبية في منهج أوغسطين الاقتصادي حيث أنة يؤكد علي تقسيم العمل والسلوك الأخلاقي في كتابه الاعترافات ويتناول كثير من المصطلحات الاقتصادية في كتاباته مثل الأشجار والأرض والنبات والمياه، وكثير من الطيور والحيوانات.

* ونخلص من كل ما تقدم به القديس توما الاكويني من تناوله لمفهوم العدالة، وبرهان النظام، ويؤكد الاكويني علي دراسة السعر العادل، والملكية الخاصة، ودور الدولة في التنمية الاقتصادية.

* ثم بعد ذلك تناولنا أسس الفكر الاقتصادي في العصر الحديث والمعاصر ومن هؤلاء الفلاسفة توماس هوبز فوجدنا أنة يؤكد علي الاستهلاك، ودور الدولة في الحفاظ

علي الثروات الاقتصادية ثم بعد ذلك جون لـــوك فتنـــاول الملكيـــة والمـــذهب الحـــري الاقتصادي الذي يتناول تقسيم الأمم والطبقات.

* ومن كل ما تقدم نخلص إلي القول بالأهمية الخاصة للأسس الاقتصادية عند آدم سميث حيث أنة تحدث عن العمل وتقسيمه، والحرية الطبيعية، وحماية المصلحة العامـــة، وتناول آدم سميث قانون الملاحة وكانت لأسسه الاقتصادية أثر كبير فـــي قيـــام الثـــورة الصناعية في فرنسا، وله آراء قيمة في نظرية القيمة.

ويؤكد سميث علي التقدم التكنولوجي والعمل، والسلع وقيمتها في حاجة المنتفع بها.

* ونستنتج من الأسس الاقتصادية عند هيجل أنة يؤكد علي خصـــائص القـــوانين الاقتصادية في المذهب التاريخي، ونشأة البرجوازية، والأخلاق الموضوعية والدولة ثـــم بعد ذلك تناولنا مونتسكيو ونستخلص من أسسه الاقتصادية بتعريفه للقانون وتأكيده علـــي الحتمية الجغرافية ثم نجد أن جان جاك روسو تناول الرجوع إلي الطبيعة في التربية من أجل تحقيق العدالة بين الناس، وتناول إصلاح مفاسد الاجتماع، وفـــي العصـــر الحـــديث تحدث كارل ماركس في كتابه رأس المال عن القيمة وتقسيمه للعمل، وكان كارل ماركس عالم اقتصاد وعالم اجتماع ومؤرخ واشتراكي.

أسس الفكر الاقتصادي اليوناني

بين أفلاطون وأرسطو

تمهيد

سوف نتناول في غضون هذا الفصل الفكر الاقتصادي عند أفلاطون وأرسطو وهما من أهم فلاسفة اليونان ويمثلان الاقتصاد الأغريقي.

ونتحدث عن الفكر الاقتصادي في منهج أفلاطون عن طريق مصنفاته الأصـــلية ألا **وهي كتاب الجمهورية وكتاب القوانين لأنها يعبران عن أهم النظريات الاقتصادية الهامة وهي ما يلي:**

١- أهم طبقات المجتمع عند أفلاطون وهي طريقة الفلاسفة والجنود والصّناع.

٢- شروط الطبقة الصناعية وهي أنها لا تخضع لمتطلبات الملكية الجماعية.

٣- علم الاقتصاد السياسي (النشأة السياسية) من أهم أسس وقيام الدولة.

٤- يحذرنا أفلاطون من إتباع وتطبيق الظلم لأنة يشوه اقتصاد الدولة.

٥- وتناول أفلاطون بناء الدولة المثالية والتي تشمل مرحلة اختيار الحاكم.

٦- من أهم أنواع الحكومات التي نتحدث عنها في هذا الفص عند أفلاطون وهي:

أ- الحكومة الارستقراطية **ب- الحكومة التيموقراطيه**

جـــ- الحكومة الأليجاركية

د- الحكومة الديمقراطية وهي التي تهتم بالحرية للجميع

هـــ-الحكومة الاستبدادية أو الطغيات وتشمل الحرية المتطرفة.

وسوف نتناول في هذا الفصل أيضاً كتاب القوانين لأفلاطون لأننا نجد أفلاطـــون يعالج مسائل اقتصادية هامة مثل قروض الفائدة، وتحريم السماح بامتلاك الذهب والفضة والنقود الأجنبية، والسماح بالعملة من أجل المعاملات التجارية، وأقر أفلاطون بقيام العبيد

بفلاحه الأرض من أجل القضاء علي التفاوت في الثروات، ورفض بيع الأراضي، وتنتقل عن طريق الميراث وآراؤه الاقتصادية كثيرة في محاوره الدفاع.

ونتناول أيضاً في هذا الفصل الفكر الاقتصادي عند أرسطو ويحتوي علي ما يلي:

أ – نشأة الدولة ترجع إلي النشأة الاجتماعية بخلاف أستاذه أفلاطون.

ب– الاهتمام بالاقتصاد العبودي (الرق) وسن القوانين لخدمة الرّق.

ج – يهتم أرسطو بأنواع المعاش المختلفة وهي المعاش الطبيعي مثل الحرب والصيد بمعني كيف يعيش الإنسان عن طريق استغلال موارد الطبيعة.

د – من أهم المعاش عند أرسطو المعاش المشتقة مثل المقايضة والمعاوضة.

هـ– سوف نتناول أوجه المعاش المصطنعة من كتابه السياسة وهي التي تهتم بأنواع الصناعات وهي صناعة الصوف– الملابس– الأسلحة.

و– وهناك الكسب الزراعي –الرعي– صيد البر – صيد البحر – نظرية الفائدة.

– ونتناول أنواع الحكومات السياسية عند أرسطو وهي : الحكومة الملكية – الحكومة الأرستقراطية – الحكومة المختلطة (الحكم الدستوري) وهناك الحكومات الغير صالحة وهذه الحكومات عكس الحكومات السياسية وهي ما يلي:

أ– الحكومة الاستبدادية (الطغيان)

ب– الحكومة الأوليغارشية (حكومة الأقلية)

ج – الحكومة الغوغائية

وقد تحدث أرسطو عن نظريات اقتصادية كثيرة في هذا الفصل مثل تحريم الربا وربط بين علم الأخلاق وعلم الاقتصاد وسوف نجد كل هذا في غضون هذا الفصل.

وتناول أرسطو دراسة علم الحيوان، فألف خمس كتب هي تاريخ الحيوان، وعن أجزاء الحيوان، وعن حركة الحيوان، وعن مسيرة الحيوان، وعن ولادة الحيوان.

"أسس الفكر الاقتصادي اليوناني بين أفلاطون وأرسطو"

من النص السابق يتبين لنا أن هناك أفكار اقتصادية قديمة:- (اهتمت بالنشاط الاقتصادي الزراعي، والجوانب الاقتصادية في الدولة، في جميع الحضارات القديمة، **ونتحدث عن بعض هذه الحضارات وهي ما يلي:**

أولا الفكر الاقتصادي البابلي (١٨٩٤ – ١٥٩٥ق.م)

ويشمل هذا الجانب القوانين المنظمة للدولة وسلطة الحاكم، ومبدأ الحق الألهي، كل ذلك كان موجوداً في التراث الفكري الاقتصادي:- «وعرفت حضارات الشرق القديمة بعض القوانين مثل القانون (اورنمو) الذي يعود إلي سلالة (أور الثالثة) وقانون (لبت عشتار)، الذي ينتمي إلي سلالة (أيسن) إلا أن أبرز هذه القوانين وأوسعها هو شريعة(حمورابي) عظيم ملوم الإمبراطورية البابلية القديمة الذي ضمنت مسلته الشهيرة (٢٥٠) مادة تطرقت إلي جوانب دستورية حول مبدأ الحق الإلهي وتفويض السلطة وكذلك ورد فيها تعريف دقيق للالتزامات والحقوق وضبط لعقود البيع والرهن[١] ولوائح الأسعار والأجارات بما فيها أسعار الفائدة، كما ضمنت لوائح بالجرائم الاقتصادية»[٢]

ثانياً: الفكر الاقتصادي الإغريقي[٣]:

ومما يجدر الإشارة إلية أن الفكر الاقتصادي الإغريقي يحمل في طياته كثير من الأفكار الاقتصادية وبالأخص سولون وأبقراط وأفلاطون وأرسطو.

---

(١) الرهن: الحكمة في الرهن عظيمة جداً، لأن المرتهن يكون سبباً في تفريج كربه عن الراهن تلك الكربه التي تجعله مضطرب الفكر والقلب إذ كثيراً من الناس من يكون محتاجاً لبعض الأموال يقضي بها حاجته الضرورية.

(٢) الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي د.عبد الجبار حمد عبد السبهاني دار وائل للنشر –عمان – الأردن – الطبعة الأولي ٢٠٠١م صـ٢٥.

(٣) «إغريقي هي كلمة روسية أصلها إجريقي والعرب تمسي اللغة الإغريقية وتسمي بلادهم بلاد الأغارقة وهي بلاد اليونان فيقال إغريقي أو يوناني، وفي بعض الكتب العربية يقال لكتابتهم الليتي أو اليتني»[الخطط التوفيقية –علي باشا مبارك حـ٨ صـ٣١٦.]

ومما يلفت النظر أن أسس العدالة في المجتمع اليوناني، تعرفنا عليها من خلال قوانين سولون، وهي أساس التنمية الاقتصادية في جميع المجالات.

« وفي سنة خمسمائة وثلاث وتسعين خصصته المجالس لعمل قوانين لوطنه، فنظم قوانين عدليه زال بها ما كان حاصلاً من الشقاق والفتن وجعل الناس بالنسبة للإقتدار وعدمه أربع فرق وشكلا منهم جالساً»[١]

« ونستطيع أن نلمح بعد سن القوانين وتطبيق فضيلة العدالة في المجتمع اليوناني، أصبح بعد ذلك للطب اليوناني شهرته، وعلاج كثير من الأمراض عن طريق النباتات الطبية علي يد الطبيب المشهور ابقراط: (٤٦٠ – ٣٧٧ق.م) وقد وصف أبو قراط "أبو الطب" كثيراً من الأمراض وعلاجها. ولا يزال الأطباء يتبعون "قسم ابقراط"»[٢]

وعلم الطب له دور فعال في تنمية الثروة الزراعية والتجارية، وينبغي علي الطبيب أن يكون ملماً الماماً كبيراً بدقائق أجزاء جسم الإنسان، وعن وظيفة القاضي فنجد أن:«وبالتبعية يجتهد القاضي أن يسوي هذا الظلم الذي ليس هو إلا عدم المساواة، لأنة متي كان قد ضرب وكان الآخر قد أحدث الضربات، متى كان الواحد يقتل والآخر يموت....فيحاول القاضي بالعقوبة التي يحكم بها أن يسوي بين الأشياء»[٣]

ويعرفه د. حمد بن عبد الرحمن حيث يقول: «الاقتصاد كلمة مشتقه من لفظ إغريقي معناه تدبير أمور البيت بحيث يشترك أفراده القادرين في أنتاج الطبيات الاقتصادية والقيام بالخدمات»[٤]، ولقد تناولنا ذلك بالتفصيل في الفصل الأول.

(١) الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة –علي باشا مبارك– حـ٨ – صـ١٣٢.

(٢) الموسوعة الذهبية – سيراك إلي طوكيو –حـ ٧ إشراف أ.د. إبراهيم عبده.

(٣) الأخلاق إلي ينعوماخوس– أرسطو – حـ٢ – صـ٧٣.

(٤) مناهج الباحثين في الاقتصاد الاسلامي د. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل– شركة العبيد كان للطباعة والنشر– بدون طبعة – ١٤٠٦هـ – صـ١٣

من النص السابق نجد أن لفظ إغريقي يعبر عن الفكر الاقتصادي اليوناني، وهذا الفكر يعبر عن نتاجات اثنين من فلاسفة اليونان ألا وهما أفلاطون وأرسطو لأنهما الأكثر تمثيلاً للفكر اليوناني، ولا يفوتنا هنا أن نتحدث عن الفكر الاقتصادي عند أفلاطون.

الفكر الاقتصادي عند أفلاطون[1] (٤٢٨- ٣٤٨) ق.م LAto

معظم أفكار أفلاطون الاقتصادية في كتابه الجمهورية، والقوانين، ونلاحظ أن الهدف الأسمي عند أفلاطون هو تحقيق مبدأ العدالة أو المدنية العادلة، وهذا هو الهدف الأصلي عند الفيلسوف والمفكر الأسلامي "ابن سينا" لإقامة مدينة عادلة لذلك كان متأثر بأفلاطون.

الفساد في أركان الدولة عند أفلاطون:

وفي تقدير أفلاطون: فإن الفساد يدّب في أركان **الدولة المثلي** عندما يغفل حكامها عن إدراك الأوقات المناسبة، **والواقع أن أفلاطون** كان صريحاً في تحديده لطبيعة العوامل التي تؤدي إلي الشقاق في الدولة وبالتالي إلي التغيرات والثورات السياسية فهو يقول: (إن التفرقة بين الناس إنما ترجع إلي أنهم في المجتمع لا يستخدمون كلمات: ملكي وليس ملكي، وملك غيري، وليس ملك غيري، بالنسبة إلي أشياء واحدة وعلي ذلك فأصلح الدول هي تلك التي يستخدمها فيها أكبر عدد من المواطنين هذه الكلمات، بمعني واحد وبالنسبة إلي أشياء واحدة)[2]

التوازن الاقتصادي في فلسفة أفلاطون:

ويتحدث أفلاطون عن **التوازن الاقتصادي** بين الدستور وموارد البلاد في كتابه القوانين حيث يقول« أن النظم الدستورية المشروعة التي تعتبر الأنسب بالنسبة للجماعة هي ما كانت متفقة مع بيئتها الطبيعية ومواردها الاقتصادية ومع تكوين الشعب نفسه»[3]

(١) أفلاطون فيلسوف يوناني تلميذ سقراط «له مؤلف كثيرة تزيد علي ثلاثين محاورة فلسفية منها الدفاع وفيه موجز الفلسفة سقراط ، والجمهورية، والنواميس وهي استدراك علي كتابة السياسة ، وفي الكتاب صورة للمدينة العلمية»[الموسوعة الفلسفية د. اسماعيل الشرف- دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن – الطبعة الأولي ٢٠٠٣م. صـ ٥٤،٥٥

(٢) جمهورية أفلاطون- ترجمة د. فؤاد زكريا –الهيئة المصرية للكتاب بدون طبعة ١٩٨٥. صـ،٧٨.

(٣) القوانين – أفلاطون – ترجمة من اليونانية إلي الانجليزية د. تيلور، نقله إلي العربية محمد حسن ظاظا – الهيئة المصرية العامة للكتاب- بدون طبعة – ١٩٨٦م. صـ٣٩.

الفكر الاقتصاد العادل في الحضارة اليونانية:

تحدثنا فيما مضي عن أهم الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون وترجمته وأهم مؤلفاته، **نتحدث الآن عن أهم الجوانب السياسية عنده وهي ما يلي: مفهوم العدالة** حيث يقول: «ولكن الواقع أن للعدالة علي الرغم من ارتباطها الواضح بهذا المبدأ، لا تتعلق بأفعال الأنسان الظاهرة، وإنما بأفعال الإنسان الباطنه، وبما يختص به الإنسان وما يكون فيه قوام الإنسان، **فالشخص العادل** لا يسمح لأي جزء منه بفعل شئ خارج عن طبيعته ولا يقبل أن يتعدي أي جزء من **أجزاء النفس الثلاثة:** علي وظائف الجزئيين الآخرين»[١]

والدولة في نظر أفلاطون لابد أن تقوم علي العدالة لأنها أصل الأشياء والعدالة هي التي تحقق التوازن الطبيعي «وتتفق نظرية أفلاطون عن العدالة مع نظرية سقراط في خاصية مهمة وهي أن أصل العدالة موجودة في أصل الأشياء التي مصدرها الآلهة، ولقد رأينا أن سقراط يري أن العدالة مصدر إلهي وهو القانون، أما أفلاطون فيري أن مصدر العدالة هو التوازن الطبيعي الذي هو أيضاً من خلق الله»[٢]، ويتناول أفلاطون بعد ذلك: **طبقات المجتمع في جمهورية أفلاطون وأثرها علي الاقتصاد اليوناني وهي ما يلي:**

والجمهورية أو في العدالة: يشكل هذا الحوار المجموع في عشر كتيبات تمت خلال عدة سنوات (ما بين أعوامل ٣٨٩ و٣٦٩ ق.م) العمل الرئيسي المتعلق لأفلاطون بالفلسفة السياسية، وفي محاورة "اوطيفرون" ومحاورة الدفاع نجد ذلك بالتفصيل.

ويهتم أفلاطون في جمهوريته بدراسة أهم النظريات الاقتصادية والدليل **علي ذلك نجد أنه قسم المجتمع إلي طبقات وهي ما يلي:**

١- طبقة الفلاسفة أو القادة **٢- وطبقة الجنود**

٣- وطبقة الصناع- والتي هي علي صورة التوازن القائم بين المكونات الثلاث للنفس الفردية.

(١) جمهورية أفلاطون – ترجمة د.فؤاد زكريا – مرجع سابق صـ٣٢٨.

(٢) مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي د. بشير إمام – دار روائع – الأردن – الطبعة الأول ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

ومن الأسس الاقتصادية عند أفلاطون نلاحظ أنه جعل لطبقة الصنّاع شروط اقتصـــادية هامة وهي ما يلي :

أن طبقة الصناع: لا تخضع لمتطلبات الملكية الجماعية لأنها لن نفهمها انطلاقاً من مستوي إدراكها.

ويستخدم أفلاطون علم **الاقتصاد السياسي** في تطبيق الدولة العادلة، وعدم اســتخدام **الظلم حيث يقول:** «ذلك لأن الظلم يشوه بشكل أو بآخر كافة الأشكال الآخري من الــدخل التي يعددها أفلاطون كما يلي: الدولة التيموقراطية (التي يسود فيها الظلم والعنف، الدولة الأوليخارخية(حيث الطمع الدائم واشتهاه الثروات المادية، الدولة الديمقراطية (حيث تنقلت الغرائز، وبالتالي غير عادل»[١]

ولا يمكن تحقيق الازدهار الاقتصادي وتنميته إلا عن طريق العدل حيث **يقول ابن حزم:** «العدل حصن يلجأ إلية كل خائف وذلك أنك تري الظالم وغير الظالم إذا رأي مــن يدير ظلمه دعا إلي العدل وأنكر حينئذ وذمَّة ولا تري أحداً بذم العدل فمن كان العدل في طبعه ساكن في ذلك الحصن الحصين»[٢]

علم الاقتصاد السياسي عند أفلاطون:

ومن أهم الكتب التي تهتم بالفلسفة السياسية الاقتصادية عند أفلاطون كتابــان همــا **الجمهورية، والنواميس** (أما الكتاب الأول فهو من كتب الشباب وأما الكتاب الثاني فهــو **من كتب الشيخوخة والفرق بين الكتابين أن كتاب الجمهورية يبين لنا** كيف ينبغي للحاكم الفيلسوف **أن يحكم بالعقل والعدل، وما هي شروط الدولة المثالية،** علي حين أن **الكتــاب الثاني** يقنع بحكومة واقعية أقرب إلي حال الإنسان ففي كتاب الجمهورية بحيث نظري في الأخلاق والسياسة، وفي **كتاب النواميس** بحث عملي فــي القــوانين ولا ســيما قــوانين

(١) المعجم الفلسفي – د. مصطفي حسيبه –صـــ٨١.

(٢) الأخلاق والسير في مداواة النفوس: ابن حزم – صـــ ٨٨

العقوبات، فموضوعه إذن التشريع لتحقيق المثل الأعلي المرسوم في الجمهورية ولكن مع مراعاة طاقة الإنسان ومقتضيات حياته[1]، ونظراً لتمتع الفيلسوف بالحكمة لذلك ترجع إلية الدولة في العدل.

ومهمة الدولة وتطبيق العدل فيرجع إلي الفيلسوف: (أما مهمة هذا العدل وهذا الأنسجام، فيجب أن تستند إلي الفيلسوف)[2]، وجاء من بعد أفلاطون تلميذه أرسطو.

النقد الموضوعي والبنَّاء عند أرسطو ومفهوم العدالة عند أفلاطون:

وتأسيساً علي ما تقدم من نظريات أفلاطون الاقتصادية في كتابي الجمهورية والنواميس وما فيهما من نظرية الخير نجد أن تلميذه أرسطو وجهة النقد له فيقول: «ربما يكون ملائماً أن ندرس الخير في معناه العام، فندرك إذن المعني المضبوط الذي يفهم من هذه الكلمة. ومع ذلك فأني لا أخفي أن بحثاً من هذا المضبوط الذي يفهم من هذه الكلمة. ومع ذلك فإني لا أخفي أن بحثاً من هذا القبيل يمكن أن يكون بالنسبة لنا من الحرج بموضع مادام أن مذهب" المُثل" قد وضعه أشخاص أعزاء علينا، ولكن لاشك في أنة سيعلم وسيري كواجب حقيقي من جانبنا **أننا لصالح الحق** ننتقد حتى آراءنا الخاصة، خصوصاً مادمت أدعي أني فيلسوف، وعلي هنا فبين الصداقة وبين الحق، اللذين هما عزيز علي أنفسنا نري فرضاً علينا أن نؤثر الحق»[3]، وبعد ذلك يدرس أرسطو فضيلة العدالة فنجد أن فضيلة العدالة عند أرسطو مطبقة في الفكر اليوناني لذلك يؤكد أرسطو علي فضيلة **العدالة في الفكر الاقتصادي اليوناني** فيقول: «العدل أجمل ما يكون **والصحة أحسن** ما يكون والحصول علي ما يجب هو ألزما يكون للقلب ولكن هذه المزايا توجد مجتمعه في الأعمال الصالحة، في أحاسن أعمال الإنسان، ومجموع هذه الأفعال، أو علي

(١) تاريخ الفلسفة العربية د. جميل صليبا – الشركة العامة للكتاب –بيروت لبنان – الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م. صـ٥٢.

(٢) أفلاطون، سيرته، آثاره، مذهبه الفلسفي –الأب جيمس فيدرليكان اليسوعي – المكتبة الشرقية –بيروت– لبنان – الطبعة الأولي ١٩٩١ صـ٨٣

(٣) علم الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو –حـ١ صـ١٨١.

الأقل الفعل الوحيد الذي هو الأحسن والأكمل من بين جميع الآخر، هذا هو ما نسميه السعادة»[١]، أما السعادة عند أرسطو فلها هدف أسمي في الحياة

والهدف الاسمي عند أفلاطون في كتابة القوانين هو تطبيق **الفضائل والعدالة** فيقول: «الخير التام المثل الأعلى للخلق بالنسبة لمواطنيها»[٢]

ومما يمكن استنتاجه فيما سلف ذكره أن الأسس الاقتصادية من أهم عوامل نشأة الدولة عند أفلاطون، وعلم الاجتماع (علم الاقتصاد الاجتماعي) عند أفلاطون.

من خلال النصوص السابقة لأفلاطون من كتابة الجمهورية والقوانين نلاحظ أن أفلاطون في نظرته إلي الدولة **يؤكد علي أن العامل الاقتصادي هو الذي يفسر لنا نشأة الدولة،** وتعوَّد الحاجات هو الذي يجعل الناس يجتمعون في صعيد واحد، ويحدد أفلاطون في جمهوريته الحجم **الأمثل للسكان،** وإعداد الصفوة لتطبيق مبدأ العدالة وإقامة دولة عادلة، ومن الجدير بالملاحظة نجد أن أفلاطون ينشد إلي إقامة مجتمع مثالي **تحكمه القيم وعلي رأس هذه القيم تأتي: العدالة**[٣] باعتبارها أم الفضائل نظراً لأثرها الفعال في المجتمع، وعلي النقيض من ذلك يكون **التعدي والظلم والجوار** وهو أصل لكل الرذائل والشرور، كل هذه الأفكار لها الأثر الكبير والفعال في فكر ابن سينا الاقتصادي.

من كل ما تقدم نخلص إلي القول بالأهمية الاقتصادية في نشأة الدولة عند أفلاطون لذلك نتناول أنواع الحكومات عند أفلاطون وأثرها علي الاقتصاد اليوناني.

---

(١) المصدر السابق – صـ٢٠٢.

(٢) القوانين – أفلاطون – ترجمة – ترجمة تيلور صـ٨٩.

(٣) العدالة: العدل السياسي ، الذي غالياً هدف الدولة الرئيسي هو العدل وفق إرادة الحاكم، وحين فرق أرسطو بين عدد من أشكال العدل الضيقة والواسعة ، رأي أن العدل السياسي هو العدل الأوسع مجالاً، وأن ميزانه يعود إلي الدولة التي تقرر ما العدل وما الجور [مفهوم العدل في الأسلام– د. مجيد ضروري– دار الحصاد للنشر –سوريا– طـ١ – ١٩٩٨ صـ٢٩

أنواع الحكومات عند أفلاطون وهي ما يلي:

حدد أفلاطون أنواع الحكومات في كتابة الجمهورية حيث يقول: «أن للحكومات أنواع خمسة وللنفوس بدورها أنواع خمسة»[١]

ومن أهم الحكومات عند أفلاطون وهي ما يلي:-

١- **الحكومات الارستقراطية** وهي: «سيطرة أحد الحاكمين علي الباقين، وهي حكومة ملكية فإذا تقاسم السلطة عدة أشخاص كانت الحكومة ارستقراطية»[٢]

وهذه الحكومة يحكمها الفلاسفة عن طريق العقل والحكمة، وهذا الحكم يهدف إلي الخير والفضيلة، وعلاج كثير المشكلات الاقتصادية، وأشار إليها في محاورة الدفاع.

٢- **الحكومة التيموقراطية:** «وهذه الحكومة تهتم بالجانب الزراعي والأعمال التجارية حيث يقول أفلاطون:- وهو مشابه لنظام الحكم الارستقراطي، وذلك لما له من احترام لسلطة الحكام والتنظيم في الواجبات المشتركة، وكذلك عزوف المحاربين فية عن الزراعة والأعمال التجارية».

٣- **الحكومة الأليجاركية:** «وهذه لحكومة قائمة علي الثروة فيقول: أنة ذلك النوع القائم علي الثروة والذي يحكم فيه الأغنياء من دون أن يشاركهم الفقراء في مقاليد الحكم والسلطة علي الإطلاق»[٣]

ونجد في هذه الحكومة الصراع القائم بين الأغنياء والفقراء، وينشأ الحقد فيما بينهم وتنتشر رذيلة السرقة، ويصبح الإنسان عبداً للمال، والثروة هنا هي الطريق إلي الحكم.

٤- **الحكومة الديمقراطية:** - يقول أفلاطون «الشهوة في هذه الحكومة لا تتجه إلي المال فقط كما كان الحال عند الحكومة الأوليجاركية، بل تتجه إلي جميع الشهوات من دون أن يكون هناك أي تنظيم»[٤]، وقد أشار إليها في محاورة " أقريطون"

(١) أفلاطون – الجمهورية – ترجمة د/ فؤاد زكريا – الكتاب الرابع صـ ٣٣١.
(٢) المصدر السابق – نفس الصفحة.
(٣) المصدر السابق – صـ ٤٦٥.
(٤) المصدر السابق – صـ٤٧٢.

٥- حكومة الاستبداد والطغيان: وهي تنشأ من الحكومة الديمقراطية.

وفي إطار النسق الاقتصادي السابق عند أفلاطون، يحيلنا إلـــي أهـــم النظريـــات الاقتصادية عند تلميذه أرسطو لتناوله سمات جديدة لذلك وجب علينا أن نتناول:

الفكر الاقتصادي عند أرسطوطاليس (٣٨٤ – ٣٢٢) ق.م

وهو«فيلسوف يوناني قديم كان أحد تلاميذ أفلاطون، ومُعلّم الإسكندر الأكبر كتـــب في مواضع متعددة تشمل الفيزياء والشعر والمنطق[١]، وعبـــادة الحيـــوان، والأحيـــاء ، وأشكال الحكم، عاش في مدينة إسطاغيرا في مقدونيا وهي مستعمرة يونانية، وكان أبـــوة نيقوماخوس طبيب بلاط الملك امينتاس المقدومي ومن هما جاء ارتباط أرســـطو الشـــديد ببلاط مقدونيا»[٢]. لأن الإنسان عنده كائن اجتماعي بطبعة، ويقول أرســـطو فـــي كتابـــه طبائع الحيوان البحري والبري: " وينبغي أن تعلم أنة ليس لبعض الحيوان مرة البتة مثل الفرس والبغل والحمار والفيل والحيوان الذي يسمي باليونانية برقس، وليس للجمل أيضاً مرة منفردة بل عروق صغار فيها مرة.

نشأة الدولة وعلاقتها بالفكر الاقتصادي عند أرسطو:

و«بصدد نشأة الدولة يتجاهل أرسطو نظرية أفلاطون فـــي تفســـيرها دور العامـــل الاقتصادي في ذلك، ويلاحظ أن ظهور الدولة ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور الاجتمـــاع الإنساني»[٣] الذي يعبر عن الاقتصاد، وبذلك يصبح علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية.

---

(١) علوم المنطق: هنا المقصود أجزاء المنطق الثمانية، المقولات والعبارة والتحليلات الأولـــي، والتحلـــيلات الثابتة، والجدل ، والسفطة، والخطابة، والشعر، وبالتخصيص الصنائع التي تستعمل في القياص وهي خمسة: القياس البرهاني – القياس الجدلي، القياس السوفطائي- القياس الخطابي، والشعري [كتاب النفس ابن رشد- احقيق موفق فوزي الجير- التكوين للتأليف والنشر- دمشق -بدون طباعة ٢٠٠٦- صـــ ٨٥ ، ٨٦.

(٢) المعجم الفلسفي د. مصطفي حسيبة – دار أسامة للنشر- الأردن- عمان – الطبعـــة الأولـــي – ٢٠٠٩م – صـــ٥١.

(٣) الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي د. عبد الجبار حمد مرجع سابق صـــ٢٩.

من قراءة النصوص السابقة لأرسطو نضع أيدينا علي خاصية نشأة الدولة عن الاجتماع الإنساني أي علم «الاقتصاد الاجتماعي» ويبرهن علي ذلك عن طريق مناهج البحث الاقتصادي.

ويؤكد أرسطو علي استخدام المنهج المقارن في دراسة النظريات الاقتصادية التي تقوم عليها الدولة حيث يقول: «علي أنة لا يغيب عن نظرنا أن هناك فرقاً عظيماً بين النظريات التي تصدر عن المبادئ، والتي تنتهي إلي المبادئ. وقد كان الحق مع أفلاطون في أن يتساءل ويبحث عما أن كان النمط الحقيقي يتحصر في الصدور عن المبادئ أو في الصعود إليها. والشأن في ذلك كالشأن في مسابقة "الجري" يمكن الابتداء من مجلس **القضاة إلي الحّد**، أو بالعكس من الحد إلي القضاة.... ومن أجل ذلك كانت **الأخلاق والأحساسات** الطيبة هي التمهيد الضروري لأي كان يريد أن يدرس دراسة منتجة مبادئ الفضيلة والعدل وبالجملة مبادئ سياسية»[1]، ثم يتناول أرسطو الأسس الاقتصادي للوصول إلي السعادة عن طريق: **الصناعات المتقدمة هي أساس السعادة والخير عند أرسطو:-**

ومفهوم الخير عند أرسطو من أهم الأسس الاقتصادية لبناء الدولة ويظهر ذلك من خلال الصناعات التي تحقق فضيلة الخير فيقول: « وليس أسهل من أن يُري ماذا ينفع الحائل والبناء في فنهما الخاص معرفة الخير في ذاته، ولا كيف يصير المرء أحسن طبيب أو أحسن قائد للجيش أن يتأمل في مثال الخير. فليس من وجهة النظر هذه أن الطبيب يقدر عادة الصحة، فإنه لا يقدر إلا صحة الإنسان أو بعبارة أحسن إنه يقدر علي الخصوص صحة شخص بعينه، لأنه لا يطبق الطب إلا علي حالات خاصة»[2] من الفقرة السابقة نجد أن أرسطو يعبر عن أخلاق المهن الحرفية والصناعات.

(١) علم الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو– حـ١ صـ ١٧٦،١٧٧.

(٢) المصدر السابق – صـ ١٨٨.

إذن لا يكون من المبالغة القول إن الاقتصاد عند أفلاطون سبب من أهم أسباب قيام ونشأة الدولة، وكذلك الاجتماع المدني من أهم تأسيس الدولة عند أرسطو لذلك يقول د/ عبد الرحمن يسري : « من أبرز المساهمات الاقتصادية في عصر الإغريق أفلاطون وأرسطو»[١]،وقد تحدثنا عن نظريتهما بالتفصيل في الفصل الأول.

فيما سبق تحدثنا عن تطور الفكر الاقتصادي عند أفلاطون من خلال نظرياته الاقتصادية مثل **نظرته إلي الدولة**[*]**- إعداد الصفوة للحكم- مبدأ تقسيم العمل- وتأكيده لفكرة الحجم الأمثل للسكان، وتوكيد علي الزراعة، وتزهيد التجارة** التي تخل بالتوازن الاجتماعي، أما أرسطو فيعارض أستاذة في قيام الدولة، وينقده فنجد أن نقده لغرض الثروة، **نقد أرسطو لأستاذه أفلاطون:** [من أجل الثروة الاقتصادية].

«ويعارض أرسطو المفاهيم (الشيوعية) لأستاذه أفلاطون المتعلقة بالعلاقات والارتباطات العاطفية بين الأهل وأولادهم، فيعتبر أن ما يحدد هذه العلاقات إنما هي الطبيعة نفسها من جهة، وقواعد التربية»[٢].

(١) تطور الفكر الاقتصادي د. عبد الرحمن يسري أحمد – الناشر كلية التجارة – جامعة الاسكندرية –بدون طبعة وسنة نشر صـ ١٩ :٢٥.

(*) تعريف الدولة في اللغة : كلمة دولة مشتقة من فعل دال، يدول بمعني التغيير والتبدل والأنتقال، ففي القرآن الكريم ورد قوله تعالي: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ والكندري في كتابه«رسالة في ملك العرب» يستعمل كلمة دولة و " ملك مترادفين، أما تعريف الدولة بأنها«جماعة في الاصطلاح القانوني: فالأستاذ السويسري بلتتشلي: يعرف الدولة بأنها: جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة علي أرض معينة بينهم طبقة حاكمة، وآخري محكومة، أما الأستاذ الفرنسي ايزمان: فيعرفها بأنها: التشخيص القانوني لأمة ما» وعرفها أحد الفقهاء العرب المصريين وهو الأستاذ علي منصور بأنها«جماعة من الأفراد يقيمون إقامة دائمة علي قطعة من الأرض وتتولي شؤونهم سلطة حاكمة تنظم أمورهم في الداخل والخارج، ومن أركان الدولة: مجموعة من الناس" شعب" ورقعة من الأرض يقيم عليها الشعب بصفة مستمرة " اقليم"»

(٢) المعجم الفلسفي – د. مصطفي حسيبه – مصدر سابق صـ٥٩.

ومن زاوية الرؤية الاقتصادية عند أرسطو نجد أنة يربط بين علم الأخـــلاق وعلـــم الاقتصاد، ولقد تناولنا في الفصل الأول العلاقة بين علم الأخلاق وعلم الاقتصاد وعن **أثـر علم الأخلاق في التقدّم الاقتصادي عند أرسطو:-**

ويزيد أرسطو الأمر وضوحاً حيث يقول: «لكن انقسام الآراء إنما هـــو وارد علـــي طبيعة السعادة وأصلها، وعلي هذه النقطة العامي يعبر جداً عن أن يكون علي وفاق مـــع الحكماء. فالبعض يضعونها في الأشياء الظاهرة والتي تبـــين واضـــحة **للعيـــون كاللـــذة والثروة والتشاريف،** في حين أن آخرين يضعونها موضعاً آخر زد علـــي هـــذا أن رأي الشخص عينه يتغير علي الغالب في هذا الموضوع، **فالمريض** يري السعادة في الصحة، والفقير في الثروة»[1]. كل هذه المصطلحات مستخدمة في علم الاقتصـــاد ولعـــل أنجـــح الوسائل التي تبشر بالنجاح الاقتصادي التمسك بالأخلاق الحميدة عـــن طريـــق الســـلوك الحسن، وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية في جوهرها وتعتني تنميـــة إمكانيـــات الـــدخل الحقيقي للفرد، ومعالجة المشكلات الاقتصادية مثل الجوع والفقر.

ويؤكد أرسطو علي أهمية الأخلاق في بناء الدولة، ويظهـــر ذلـــك عـــن طريـــق الصناعات المتنوعة والمتعددة فيقول: «وهكذا في الواقع يبحث البناء والمهنـــدس بغايـــة الصعوبة عن الخط المستقيم. فأحدهما لا يهمه منه إلا بمقدار ما ينفع في الصناعة التـــي يزاولها. والآخر يدرسه فيما هو في ذاته وفي خواصه لأنة لا يطلب إلا الحق ولا يتأمـــل في غيره. وهذا هو أيضاً ما يجب اجراؤه في جميع الأشياء الأخـــرى»[2]. مـــن الـــنص السابق يبين لنا أرسطو الحفاظ علي التخصص الاقتصادي، عن طريق علم الأخلاق لأنة يشمل القيم والفضائل الأخلاقية التي تعمل علي ازدهار الجانب الاقتصادي.

(١) الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطوطاليس حـــ١ – صـــ١٧٩.

(٢) المصدر السابق – صـــ١٩٧.

والخيرات الموجودة في الدولة هي: «أن الخيرات قد قسمت إلي ثلاثة أنواع خيرات خارجية، **وخيرات النفس، وخيرات البدن**، فإن خيرات النفس هي في نظرنا تلك التي نسميها علي الأخص وعلي الأفضل خيرات»[١]

ولقد كان أرسطو مفكراً امتازت نتاجاته وأفكاره الاقتصادية بالتنظيم وحسن الترتيب ودقة التصنيف واستخدام المصطلحات الاقتصادية وهذا ما وجدناه في فلسفته.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نستنتج أهم الأسس التي ذكرها أرسطو لقيام الأسس الاقتصادية وهي ما يلي:

العامل النفسي والكفاية والعدل وأحقية العمل وشروطه وحرية اختياره وإتقانه في العمل والتزام الأمانة، وعلم الاقتصاد عند أرسطو مرتبط بعلم الأخلاق، والفضيلة النفسية، وفضيلة النفس تؤكد علي الاهتمام بالسلوك الخارجي لتحليل الظاهر الاقتصادية: «حينما تقول الفضيلة الإنسانية، نعني فضيلة النفس لا فضيلة البدن، وعلي رأينا كما قد علم أن السعادة هي فاعلية للنفس، تنتج من هذه الفضيلة بينة وهي أن رجل السياسة يجب أن يعرف إلي حد ما أمور النفس» كما **أن الطبيب** الذي هو يعالج العيون مثلاً يجب عليه أن يعرف هو أيضاً تركيب الجسم كله، يجب علي السياسي أن يلزم نفسه بهذه الدراسة. خصوصاً أن السياسة هي علم أرفع كثيراً وأنفع من الطب مع أن **الأطباء الممتازين** يحملون أنفسهم علي أعظم المشقات ليحصلوا المعرفة التامة بجميع الجسم الإنساني، فيلزم إذن أن الرجل السياسي يعني يدرس النفس، غير أن الدراسة التي تعني بها الآن أن يكون لها مرمي إلا السياسة[٢]، من النص السابق نلاحظ أن أرسطو تناول علم الاقتصاد السياسي في قيام الدولة، وتناول الركائز الأساسية في تقدم علم الاقتصاد.

(١) المصدر السابق – صـ ١٩٨.

(٢) الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو – حـ١ صـ ٢٢٠، ٢٢١.

ويتناول أرسطو نظرية النفس في جميع مؤلفاته الاقتصادية حيث يقول: «علي أن نظرية النفس قد وضحت في بعض النقط علي ما فيه الكفاية حتى في مؤلفاته المذهبية»[1].لأن للاتزان النفسي أثر كبير في التقدم الاقتصادي والصناعي.

ويجب أن تقوم الدولة الاقتصادية علي حب الفضائل من أجل التنمية الاقتصادية فيقول: «الفضيلة في الإنسان تقدم لنا أيضاً مميزات مؤسسه علي هذا الفرق، ممن بين الفضائل بعضها نسميها **فضائل عقلية**. فحينما تتكلم عن أدب إنسان وخلقة، لا نقول إنة عالم أو فطني، في حين أنة يمكننا أن نقو ل أنة **حليم أو** أنة **معتدل**. ولهذا الوجة من النظر نثني علي الحكيم بسبب الخواص التي له»[2].

ونستخلص من النصوص السابقة لأرسطو ما يلي:

١- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق عن طريق (الفضائل الأخلاقية- الاتزان النفسي عند الإنسان – استخدام المصطلحات الاقتصادية)

٢- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس (الاهتمام بالسلوك – الأحساسيس – البعد عن الرذائل)، والحفاظ علي أخلاقيات مهنة الطبيب

٣- يتم تنمية الفكر الاقتصادي عن طريق الحكمة، والعدل ، والعلم ، والعقل.

وتأسيساً علي ما تقدم نجد أن أرسطو أنار لنا الطريق في بواكير حياته، وفي أسلوبه الذي اتسم بعرضه المتصل المحكم الترتيب والتبويب للأفكار الاقتصادية عن طريق ضرورة الاجتماع. لأن جميع كمالات الإنسان لا يبلغه وحده بإنفراده، دون معاونة ناس كثيرين له. مما يساعد علي كثرة الصناعات والمهن، وبعد ذلك تناول أرسطو علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع.

(١) المصدر السابق- صـ٢٢١.

(٢) المصدر السابق – صـ٢٤٤.

علم الاجتماع عند أرسطو أي علم الاقتصاد الاجتماعي:

وتجلت هذه الخاصية التنظيمية الترتيبية في دولة أرسطو فيقول: «كل دولة هي بالبديهة اجتماع لا يتألف إلا لخير مادام الناس أيا كان لا يعلمون أبداً شيئاً إلا وهم يقصدون إلي ما يظهر لهم أنة خير، فبين إذن أن كل الاجتماعات ترمي إلي خير من نوع ما، وأن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الآخر كلها، وهذا هو الذي يسمي بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي»[١] فالمدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون علي الأشياء التي تنال زيادة الثروة ونيل السعادة هو الاجتماع الأفضل. [دور المرأة في الفلسفة السياسية عند أرسطو]. حيث يقول:

«فالطبع إذن هو عين المركز الخاص للمرأة والعبد، ذلك أن الطبع، وليس به مما يعمالنا من العجز، لا يضع شيئاً يشبه سكاكين رلف التي صنعوها، وعنده أنا كائناً لا يخصص إلا لغرض واحد لأن الأدوات تكون أكمل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة. بل لاستعمال واحد وعند المتوحشين المرأة والعبد هما كائنات من طبقة واحدة والسبب في ذلك بسيط، هو أن الطبع لم يجعل بينهم آليته من كائن للامرة، فليس فيهم حقاً إلا من عبد ومن أمة»[٢].

من النص السابق يتبين لنا مراتب أهل المدينة في الرياسة والخدمة تتفاضل بحسب فطر أهلها. وبحسب الآداب التي تأدبوا بها فيقول أيضاً: «هذان الاجتماعات الأولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة، وقد أحسن هيزيود إذ قال في هذا البيت: البيت ثم المرأة والثور الحارث»[٣]، بمعني أن المشاريع الاقتصادية عند أرسطو تعبر عن صورة الواقع للدولة.

(١) السياسة لأرسطو طاليس– ترجمة بارتلمي سانتهلير – نقله إلي العربية أحمد لطفي السيد. صـ٩٢.
(٢) المصدر السابق – صـ٩٢.
(٣) المصر السابق – نفس الصفحة.

وفيما مضي وقد ألقينا الضوء علي الفكر الاقتصادي عند أرسطو من خلال تأسيسه للدولة عن طريق علم الاقتصاد الاجتماعي والذي يشمل الاجتماع الإنساني وعمل المرأة وربط علم الاقتصاد بعلم الأخلاق وعلم النفس، **ونضيف هنا:**

أهم النظريات الاقتصادية عند أرسطو وهي ما يلي:

أ- موقفة من الرّق: [الاقتصاد العبودي]

وهنا نلاحظ أن أرسطو اعتبر وجود الرقيق في الأسرة من عناصرها الأساسية حيث يقول: «الآن ونحن نعرف وضعا الأجزاء المختلفة التي تتكون منها الدولة ينبغي أن تشغل بدياً بالاقتصاد الذي يسير شؤون العائلات مادام أن الدولة(*) مؤلفة من العائلات، عناصرها **الاقتصاد المنزلي** هو علي الضبط عناصر القائلة نفسها التي لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفراداً أحراراً»(١).

من النص السابق يتبين لنا أن **نظرة أرسطو إلي الدولة** تختلف عن نظرة أستاذه أفلاطون، أن الحياة الاجتماعية تقوم علي الحاجة الاقتصادية التي تدفعه إلي أن يجتمع أما أرسطو: « برده إلي غريزة طبيعية في الإنسان- إلي اجتماع الإنسان بأخيه الإنسان فالإنسان في رأيه حيوان اجتماعي»(٢).

سن القوانين لخدمة الرق:

من القوانين السابقة لأرسطو يتبين لنا أن الرق قديم قدم الإنسان في اليونان. وعرف ذلك منذ أن وجد القوي والضعيف من بني الإنسان حيث يقول عن سنن قوانين الرق:

(*) المقصود هنا بمصطلح الدولة عند أرسطو هي دولة المدنية: الدولة الصغيرة التي تكون بحجم مدينة واحدة ويسود الانسجام بين سكانها من النواحي العرقية واللغوية والدينية ويسهل جمعهم للنقاش واتخاذ القرار السياسي.وكانت أبرزها حواضر أثينا وإسبارطة وقد تحطم أكثرها بعد قيام الإمبراطوريات الكبري، ثم عادت للظهور وسادت أوروبة خلال عصورها المظلمة، وذلك إلي أن بدأ ظهور الدولة القومية في القرن السابع عشر[مدخل إلي الفلسفة السياسية د. محمد وقيع الله أحمد- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولي – ١٤٣١هـ – ٢٠١٤م –صـ٣٥٠].

(١) السياسة لأرسطو طاليس- ترجمة من الإغريقية إلي الفرنسية- بارتلمي سانتهلير ونقلة إلي العربية أحمد لطفي السيد- الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر ٢٠٠٨ بدون طبعة صـ٩٧.

(٢) الفلسفة الاجتماعية د.حسين عبد الحميد أحمد رشوان- المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية الطبعة الثانية – ١٩٨٨ -١٩٨٩ صـ٦٠.

«علي أنة ربما يكون من الصعب إنكار أن الرأي المضاد ينطوي هو أيضاً علي شئ من الحق. أن معني الرق والرقيق يمكن أن يفهم علي وجهين:

يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقي فيه بالقانون، مادام أن هذا القانون هو اتفاق به يتعرف المغلوب بأنة ملك الغالب. غير أن كثيراً من لأهل العلم بالقانون يتهمون هذا الحق بعدم المشروعية»[١].من الفقرة السالفة الذكر يتضح لنا أن هؤلاء الرقيق كانوا يحتلون بالقانون أسفل البناء الطبقي في المجتمع اليوناني، وإبقاء الرق يعود علي اليونانيين بالفائدة فيقول: «من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق، وللقانون ظاهر من الحق دائماً، فيقولون أن الرق عادل متى نتج من حدث الحرب، ولكن هذا هو التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن أن يكون ظالماً ولن يسمي أبداً عبداً ذلك الذي لا يستحق أن يكونه. وألا فالناس الأشرف مولداً فيما يظهر ربما يصيرون عبيداً، بل يفعل عبيداً أخر، لأنهم قد يكونون قد بيعوا بوصف أنهم أساري حرب، من أجل ذلك يعني أنصار هذا الرأي بتطبيق اسم العبيد..... ومرد هذا إذن إلي البحث فيما هو الرق الطبيعي»[٢] وهم الذين قاموا بأداء مصلحة خاصة بأمة من الأمم التي تكلفوا برعايتها، ويقول أيضاً أرسطو: «يمكن بالبديهة إذن أن تسمو بهذه المناقشة ونقرر أنة يوجد بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار. ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبقي قائماً كلما كان نافعاً لأحدهما أن يخدم باعتباره عبداً وللآخر أن يحكم باعتباره سيداً. بل يمكن أن يؤيد آخر الأمر أنة عادل وأن كلا يجب عليه، تبعاً لمشيئة الطبيعة، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها. وعلي هذا فسلطة السيد علي العبد هي كذلك عادلة ونافعة، وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة شؤم علي الطرفين أن منفعة الجزء هي منفعة الكل، ومنفعة الجسم هي منفعة الروح، وأن العبد لهو جزء السيد، وأنة كجزء حي من جسمه»[٣].

(١) السياسة أرسطو – صـ١٠٤.

(٢) المصدر السابق – صـ١٠٤ ، ١٠٥.

(٣) المصدر السابق– صـ ١٠٦.

وسننطلق في مناقشتنا للفكر الاقتصادي عند أرسطو بعد أن تناول البنية الأساسية لعلم الاقتصاد، ومفهوم الرّق في بناء الدولة. يتحدث بعد ذلك عن نظرياته المخالفة لأفلاطون، لذلك استخدم النقد المنهجي في نقد أستاذه أفلاطون لذلك يقول أرسطو عن **تكوين المجتمع** وبهذا القول يعتبر مخالفاً لأستاذه أفلاطون: «فالطبع إذن يدفع الناس بغرائزهم إلي الاجتماع السياسي وقد أسدي أول من رتبة خدمة كبري لأنة إذا كان الإنسان الذي بلغ كما له الخاص كله هو أول الحيوانات فإنة حقاً آخرها أيضاً حي بلا قوانين وبلا عدل، والواقع أنة لا شئ أشنع من الظلم المسلح، لكن الإنسان قد تلقي عند الطبع أسلحة **العدل والفضيلة** التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته **الخبيثة**، فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فساداً أو أفتراساً. فليس له إلا توارث الحب والجوع البهيمية»[١].

وفي ضوء ما تقدم سبق ذكره نجد أن أرسطو **يؤكد علي الفلسفة العلمية** والتي تتكون من **الأخلاق والاقتصاد وعلم تدبير المنزل** وعلي رأسها علم السياسة (أي الدولة).

ويقوم فكر أرسطو الاجتماعي علي أن «الإنسان حيوان سياسي» أي كائن اجتماعي لابد أن يقوم علي العدل حيث يقول: «فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العادل هو ذلك الذي يرتب الحق»[٢].

ونتيجة لما أحرزه البحث الاجتماعي الاقتصادي عند أرسطو فيما سلف ذكره من نظريات اقتصادية متعددة، فمن الجلي الواضح أن نتحدث عن نظرية العدالة عند أرسطو لأنها أساس علم الاقتصاد، **ومفهوم العدالة عن أرسطو:**

ويتناول أرسطو تطبيق **مبدأ العدالة** علي جميع الأعمال والغايات. لذلك يتحدث عن **علم الاقتصاد والاجتماعي** فيقول: «ومن جهة أخري كما أنة يوجد عدد كبير من **الأعمال، ومن الفنون**، ومن العلوم المختلفة، توجد بقدره غايات مختلفة: مثلاً **الصحة** هي الغرض

(١) السياسة لأرسطو – مصدر سابق – صـ٩٦.

(٢) المصدر –السابق –نفس الصفحة.

من الطب، **والسفينة الغرض** من العمارة البحرية، والظفر الغرض من العلم الحربي، والثروة الغرض من العلم الاقتصادي»[١].

لقد حملت نظرية العدالة عند أرسطو في طياتها توزيع المال والحياة، وما شبه ذلك علي مستحقيه أي إعطاء كل ذي حق حقه كما هو الحال في توزيع ملك مشترك بين أصحابه توزيعاً عادلاً وهذا ما تحدث عنه في عدالة التوزيع حيث يقول: «هي توسط نسبي بين لا عدل ولا فساد»[٢]

ونستنبط من نصوص أرسطو السابقة أن المساواة التي نادي بها هي تلك المساواة التي يستفيد منها جميع المواطنين أغنياء كانوا أو فقراء علي السواء، وبذلك يشترك الجميع في الشئون السياسية وكذلك في السلطة، ويصبح الأمر شوري بينهم.

ولقد اهتم أرسطو بدارسة الأغنياء والفقراء، وبين أحكامهما وعلاقتهما فيقول: «كذلك في الرياضيات البدنية لا غرامة علي الفقراء، وغرامة مضروبة علي الأغنياء الذين لا يزاولونها. فيذهب إليها هؤلاء خوف الغرامة»[٣].

ولذلك فإنه من الأحرى أن يتناول أرسطو أهمية الديمقراطية للفقراء حيث يقول: «في الديمقراطيات نظام الحيلة معارضاً تماماً: مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شئ علي الأغنياء الذين لا يحضرونها»[٤].

ومصطلح الغرامة من المصطلحات الاقتصادية الهامة عند أرسطو في كتابه السياسة وعلم الأخلاق.

---

(١) علم الأخلاق إلي نيقوماخوس- تأليف أرسطو طاليس- ترجمة من اليونانية إلي الفرنسية- بارتلمي سانتهلير- نقلة إلي العربية أحمد لطفي السيد- حـ١ صـ١٦٩.

(٢) المصدر السابق – صـ١٨٠.

(٣) السياسة –أرسطو – صـ٣٤٥.

(٤) المصر السابق –نفس الصفحة.

وبالإضافة إلي كل ما تقدم يجب الاهتمام بدراسة أنواع الحكومات عند أرسطو لأنها أساس التقدم والازدهار الاقتصادي وهذا ما سوف نجده في الحكومات الصالحة التي تحافظ علي العلاقات الاجتماعية في الدولة، لذلك تناول أرسطو دراسة الرق(العبيد).

والخلاصة الفكرية لمفهوم الرق عند أرسطو لابد من وجود الرق نتيجة **الفروق الطبيعية** بين **البشر** والمتطلبات التقنية للإنتاج، ولما كان بعضهم يسترق من جراء الأسر، يصل في النهاية إلي تلك النتيجة التي تعتبر الفرق بين الإنسان الحر والعبد كالفرق بين الفضيلة والرذيلة.

من النص السابق يتبين لنا موقف أرسطو من الرق، وبعد ذلك يتناول أنواع الحكومات وهي ما يلي:

- أنواع الحكومات عند أرسطو:

يقسم أرسطو الحكومات إلي حكومات: مختلفة ومن خلالها يظهر الفقر والغني وهما من أهم الجوانب الاقتصادية في الدولة حيث يقول: « تقسيم الحكومات: **حكومات صالحة ملوكية أرستقراطية** جمهورية، **حكومات فاسدة: طغيان، أولفرلاشية ديماغوجية،** الاعتراضات علي هذا التقسيم العام لا تستند إلي فروع لا إلي الواقع، الخلاف بين الأغنياء والفقراء علي العدل والحق والسياسيين هؤلاء لا ينظرون إلا إلي جزء من الحق والأساس للمدنية والاجتماع السياسي اللذين يرميان علي الخصوص إلي فضيلة الجماعات وسعادتهم لا إلي المعيشة المشتركة فحسب»[1].

الفقر والغني عند أرسطو من أهم الجوانب الاقتصادية في الدولة حيث يقول«الفقر والغني يولدان شكلين أصليين من الدساتير الديمقراطية والأوليغرشية، الشيمة الأصلية لأحدهما وللأخري ليس العدد ركناً أصلياً بل هو الثروة»[2].

(١) السياسة لأرسطو: مصدر سابق –ص ــ١٩٨.

(٢) المصدر السابق :صــ٣١٣.

وهنا يأتي دور أهم الموارد الطبيعية عند أرسطو ومن أنواع الموارد الطبيعية عند أرسطو. لأنها الأساس في تقديم الثروة الصناعية والتجارية والزراعية وهذا ما نجده في الباب الثالث من كتابه "السياسة".

ويتناول أرسطو في الباب الثالث **الأسس الاقتصادية في بناء الاقتصاد ومن أهمها:** «في الملكية الطبيعية والصناعية – نظرية كسب الأموال. كسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الأموال وليس علية أن يخلفها- الطرق المختلفة للكسب: الزراعة- الرعي- صيد البر- صيد البحر- هذه الطرائف كلها تكون الكسب الطبيعي- التجارة طريقة ومن الجدير بالذكر نجد أن أرسطو يتناول أهم نظريات الكسب الطبيعي عن طريق استخدام الصناعات المختلفة مثل الحياكة والمعادن، وأركان العمل فيقول: **المسألة الأولي** هي أن مساعد له فسحب؟ فإن كان مساعداً له أو فهو كفن ضع الموم يخدم فن الحياكة؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم فن المثال؟ ..... مثال ذلك الصوف الحائل ، والنحاس للمثال هذا يدل علي أن كسب الأموال لا يختلط بإدارة المنزل لأن الواحد يستعلم ما يقدمه الآخر. وفي الواقع لأي تكون إدارة أموال العائلة إن لم تكن للإدارة المنزلية»[1].

والهدف الأساسي من النص السابق هو استخدام الصناعات في كسب الأموال ويقول أيضاً: «يجب أن يعرف أن ينابيع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقاً.فأولاً لا يمكن أن يتساءل: هل في الزراعة وعلي العموم البحث عن الأغذية وتحصيلها، داخل في كسب الأموال ، أو هو طريقة أخري للكسب»[2]. وهذا الرأي السابق يحمل قدراً كبيراً من زيادة الإنتاج الاقتصادي عن طريق الزراعة لأنها الأساس في التعرف علي كثير من الأغذية، ويجب الاهتمام بالزراعة لأنها من الموارد

(١) السياسة أرسطو صـ١٠٨

(٢) السياسة أرسطو . صـ١٠٨، ١٠٩.

الطبيعية حيث يقول أيضاً: «إن حيازة الأغذية هي كما يري منحة من قبل الطبيعة للحيوانات منذ ولادتها»[1]، وهذه النظريات الاقتصادي موجودة في كتابه طبائع الحيوان البحري والبري، وكذلك في كتابه السياسة، وكتابه الأخلاق.

ومن كل ما تقدم نخلص إلي أن أرسطو تناول الأبعاد التالية:

التنظيم والترتيب الاجتماعي، الحدود والروادع السلوكية، والمعاملات الأسرية والمعاملات الاقتصادية، المعاملات السياسية والموارد الطبيعية فيزيد الأمر وضوحاً.

فنجد أن أرسطو تحدث في الباب الثالث من كتابه السياسة عن الملكية الطبيعية والصناعية – ونظرية كسب الأموال لا تتعلق **بالاقتصاد المنزلي** الذي هو يستعمل الأموال وليس عليه أن يخلفها، أما عن **عناصر الإنتاج فيذكر أرسطو: الموارد المائية، والموارد الطبيعية والموارد الحيوانية** وذكر ذلك بالتفصيل في كتابة **طبائع الحيوان البري والبحري**، حيث يقول: «الطرايف المختلفة للكسب: الزراعة، الرعي، صيد البر، وصيد البحر، هذه الطرائف كلها تكَّون الكسب الطبيعي»[2]. أي من مخلوقات الله سبحانه وتعالي، وهذا ما يسمي بالثروة الطبيعية.

ويزداد الطابع الاقتصادي عند أرسطو عند ما تناول نظرياته اقتصادية وهي ما يلي:

نظريته في القيمة والنقود والفائدة:

و«يعتبر أرسطو أول من ميز بين القيمة: الاستعمالية والتبادلية، إذا وضح أن الحذاء يمكن أن ينتعله مالكة وحينئذ يحصل منه علي قيمة استعمالية ويمكن أن يبيعه في السوق فيجوز بمبادلته أشياء أخري و هذه هي قيمته التبادلية، فالقيمة الإستعمالية إذا هي علاقة بين المستهلك والسلعة ولأجل هذا فهي تتسم بالذاتية، أما القيمة التبادلية فهي علاقة بين الأشياء موضوع التبادل لذلك فهي تصطبغ بصبغه موضوعية»[3].

(١) المصدر السابق – صـ١١٠

(٢) السياسة – أرسطو – مصدر سابق صـ١٠٨.

(٣) الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي د. عبد الجبار حمد مرجع سابق صـ٣٠، ٣١.

علاقة علم الأخلاق بعلم الاقتصاد عند أرسطو:

من كل ما تقدم نخلص إلي القول أن أرسطو يجعل لنظريته في **القيمة والنقود** والفائدة أحكام اقتصادية وتجارية عن طريق **علم الأخلاق** أي أن البخيل المفرط والمتمسك بالرذيلة يشمل **المضاربات الممقوتة، والمرابيين** ، ومحلات السوء لذلك يقول: «وبخلاء آخرون علي ضد ذلك يعرفون بافراط في القبول من كل يد وأخذ كل ما يستطيعون، مثال ذلك جميع الذين يتهافتون علي المضاربات الممقوتة وأرباب محلات السوء، وسائر الذين من هذا الصنف والمرابين وجميع الذين يقرضون أصغر المبالغ بأكبر الفوائد، كل أولئك يأخذون من حيث لا ينبغي الأخذ، وأكثر مما ينبغي أن يؤخذ»[1]. وهكذا يتضح عمق **أرسطو في نظريته في القيمة والنقود أي عن طريق الكسب الحلال وليس الحرام**، وقد ذكر أرسطو الطرق إلي كسب الحرام عن طريق الكسب الحرام عن طريق شرح المضاربات الممقوتة، والمرابين، ومحلات السوء، ويقول أيضاً: «ويظهر أن الشره في المكاسب المخجلة بأشد ما يكون إنما هو الرذيلة العامة لجميع هذه القلوب الساقطة. فهم لا يبالون البتة بأنواع العار مادام أنهم ينالون منه ربحاً. ويزيد الطين بله أن هذا الربح أرباحاً طائلة من حيث لا ينبغي لهم أن ينالوه»[2].وهكذا تزداد السمة الأخلاقية في كسب الأموال عندما يذكر أرسطو أن المكاسب المخجلة عن طريق الربا، وكسب الربح هو لا يستحقه فهو العار ذاته، وهناك **المقامر، واللص، والهداية** حيث يقول: «يجب أن يعد في **صنف البخلاء المقامر واللص وقاطع الطريق** فإنهم لا يسعون إلا للمكاسب المخجلة، وإنهم لحبهم الجم للكسب يرتكبون ما يرتكبون هؤلاء وهؤلاء يقتحمون سبل العار. هؤلاء يتجشمون أشد المخاطر هؤلاء ليحوزوا السَّلب الذي يبتغون، وأولئك يثرون بطريقة خسيسة علي حساب أصدقائهم الذين هم أولي بأن يهدوا لهم الهدايا، وهذان الصنفان من

(١) الأخلاق إلي ينبقوماخوس – أرسطو – حـ٢ – صـ١٢

(٢) المصدر السابق – صـ ١٢، ١٣.

الناس يكسبون خلسة من حيث لا ينبغي لهم أن يكسبوا، فما تلك إلا قلوب علف، وكل هذه الطرائف التي يسلكونها لكسب المال ليست إلا صوراً من صور البخل»[1]. ومن النصوص السابقة لأرسطو يتبين لنا طرق الكسب الأموال عن طريق علم الأخلاق ويحذرنا من الربا والمقامر واللص وقاطع الطريق.

ومن الجدير بالإشارة أن أرسطو كان منظماً في أفكاره بمعني أنه قبل أن يتناول الحديث عن القيمة شرح لنا **أحكام القيمة المادية وتبادلها** عن طريق الكسب الحلال فنجد أن **القيمة الذاتية والتبادلية في النقود عند أرسطو تشمل ما يلي:**

القيمة الذاتية هي : الشخصية التي تهتم بسد احتياجات الإنسان، أما القيمة التبادلية فهي " الموضوعية" أي التي تتخذ الحياد العقلي في المعاوضة والثروة والمال بقول أرسطو في ذلك: « كل ملكية لها استعمالات يتعلقان بها تعلقاً أساسياً دون أن يكون هذا التعليق علي الوجه عينة: **أحدهما** خاص بالشئ **والآخر** ليس كذلك. فإن حذاء يمكن أن يصلح للانتعال أو وسيلة للمعاوضة في آن واحد، وإنه ليمكن علي الأقل أن يستفاد منه ذلك الاستعمال المزدوج فإن الذي يستعيض بالنقد أو بأغذية الآخر حاجة به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا ينفعه الخاصة، لأنة لم يكن آليته مجهولاً للمعاوضة. ومثل ذلك أقول علي جميع المملوكات الأخر»[2].

ونحن وقد ألقينا الضوء عن القيمة الذاتية والتبادلية عند أرسطو والآن نتناول:

السلع الضرورية عند أرسطو وهي ما يلي:

حيث يقول: «فإن المعاوضة في الواقع تنطبق عليها جميعاً مادام أنة قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للمعيشة ما يربي علي الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر»[3].

---

(١) المصدر السابق – صـ١٣

(٢) السياسة: أرسطو : مصدر سابق صـ١١٢.

(٣) المصدر السابق – نفس الصفحة.

ويؤكد أرسطو علي كيفية كسب الأموال من السلع حيث يقول: «ولما كان كسب الأموال مزدوجاً كما قد رأينا، أي أنها تجارية وعائلية معاً، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق السلع»[١]، ولكي تزداد السلع والثروة لابد أن نتمسك بالفضائل ومنها: «المروءة أعظم النفس كما يكفي اسمها في تعريفها لا تنطبق إلا علي الأشياء العظيمة ، لكن لتعلم بدياً علي أي الأشياء تنطبق. علي أنة يمكننا علي سواء أن ندرس أما الفضيلة ذاتها وإما الشخص القائمة هي به»[٢].

أهم الفضائل الاقتصادية عند أرسطو:

من النصوص السابقة نلاحظ أن أرسطو يتناول علم الاقتصاد والأخلاقي عن طريق التمسك بفضيلة **المروءة وعظم النفس**، ويتناول فضيلة أخري حيث يقول: «في الصدق وفي الصراحة. إنها وسط بين الفخفخة الفارغة التي تقضي للفجور خلالاً ليست له وبين الترفع الذي يصغر حتى ماله من الخلال – خلق الصدوق- أنة يكره الكذب ويجتنبه في الأشياء الصغيرة كما في الأشياء الكبيرة- الصلف والخداع –أسبابهما المتنوعة- الخلق المترفع أو الساحر»[٣].

بعد أن تناول أرسطو فضيلة **المروءة والصدق** وأثرها في تنمية الثروة، لذلك يقول أيضاَ «والذي يتمسك بالوسط من هذين الطرفين يظهر نفسه كما هو،فهو صدوق في عيشته كما هو صدوق في قوله، وإذ يتكلم عن نفسه يسند إلي نفسه ماله من صفات الخبر فلا يجعلها أكبر ولا أصغر مما فيه»[٤]، ولا يفوتنا هنا أن ننبه علي فضيلة العدالة بمعني أن **فضيلة العدل من أهم** الفضائل التي تنمي المكاسب التجارية حيث يقول: «في العدل- حده- المقابلة العامة للأضداد، وعلي الخصوص الضميرين العادل والظالم، المعاني

(١) السياسة أرسطو صـ١١٦.

(٢) علم الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو – حـ٢ صـ٢١.

(٣) المصدر السابق – صـ٤٢.

(٤) المصر السابق صـ٤٣.

المختلفة التي تعينها بكلمة العدل- رابطة العدل بالقانونية وبالمساواة الحق والعدل يتعلق علي الخصوص بالأغبارة»[1].

فالعدل جزءاً من الفضيلة، أما الظلم باعتبار أنة جزء من الرذيلة والذي يقوم بتطبيق فضيلة العدالة وهو القاضي الذي يحفظ الأموال فيقول: «غير أنة متى أمكن القاضي أن يقدر الخسارة الواقعة فربح الواحد ينقلب خسارة وخسارة الآخر تصير ربحاً، وعلي هذه فالمساواة هي الوسط بين الأكثر وبين الأقل... كلما وقعت المنازعات التجئ إلي القاضي. وما الذهاب إلي القاضي إلا ذهاب إلي العدل، لأن القاضي يشبه أن يكون العدل الحي المشخص»[2].

ومن قراءة النصوص السابقة لأرسطو نضع أيدينا علي خاصية مهمة وهي علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق عن طريق فضيلة (الصدق – المروءة- العدل) كل هذه الفضائل هي الطريق إلي كسب الأموال، وتعمل علي زيادة الثروة الاقتصادية

وفي ضوء ما تقدم فسرنا أهم النظريات الاقتصادية عند أرسطو وهي: **موقفة من الرّق، وعلم الاجتماع السياسي ودورة في تأسيس الدولة، وأنواع الحكومات المتعددة عنده** والتي ينتج عنها مشكلة الفقر والغني في الدولة، **ونظرية كسب الأموال** التي تتعلق **بعناصر الإنتاج**، ونظريته في القيمة والنقود والفائدة كل هذه النظريات الاقتصادية عند أرسطو كانت البنية الحقيقية لقيام التبادل التجاري الطبيعي والغير طبيعي.

التبادل التجاري الطبيعي والغير طبيعي عند أرسطو:

وهذه النظرية تعالج مشاكل اقتصادية كثيرة منها:

- **مشاكل التوظيف.** -**الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.**
- **مشكلة اختيار الفن الإنتاجي.**

(١) المصدر السابق صـ ٥٥.

(٢) المصدر السابق – صـ٧٤.

ولذلك يقول أرسطو: «التجارة تنتج أموالاً لا بطريق مطلقة، بل نقبل أشياء قمية في ذواتها،و إن النقد فيما يظهر علي الخصوص هو الذي تشتغل به التجارة، لأن النقد هو عنصر معارضتها وغايتها وإن الثروة التي تنشأ من هذا الفرع الجديد للكسب ليس قيما يظهر حقيقة حد ما»(١).

ويأتي في السياق ذاته توضيح أرسطو لأنواع التجارة فيقول: «أما الثروة التي تنتجها المعاوضة فعنصرها الأصلي إنما هو التجارة التي تنقسم إلي ثلاثة فروع متباينة ألا من متباينة الربح تجارة البحر وتجارة بالبر، وبيع في متجر أن تطبق علي أعملا ميكانيكية أو علي أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم إلا سواعدهم»(٢).

وعلي هذا الأساس نستطيع أن نفهم أن الأعمال التجارية لا تتم إلا عن طريق الفضيلة فيقول: «لما أن الفضيلة علي نوعين أحدهما عقلي والآخر أخلاقي فالفضيلة العقلية تكاد وتنتج دائماً من تعليم إلية يسند أصلها وموها. ومن هنا يجئ أن بها حاجة إلي التجربة والزمان. وأما الفضيلة الأخلاقية فإنها تتولد علي الأخص من العادة والشيم ومن كله الشيم عينها»(٣).

وفي نفس هذا الاتجاه جاء الميثاق الأخلاقي الاقتصادي عند أرسطو ليؤكد علي الفضيلة فيقول: «فالفضيلة في الإنسان تكون هي تلك الكيفية الأخلاقية التي تصيره رجلاً صالحاً، رجل خير، والفضل لها في أنة يعرف أن يؤدي العمل الخاص به»(٤).

ومجمل القول أنة تضافرت عدة عوامل في علم الاقتصاد الأخلاقي عند أرسطو من أجل أن يصبح التاجر صادقاً وأمنياً ورجلاً صالحاً وخيراً. وهناك أمور عقلية وهي: «قد يقع أيضاً ما يشابه ذلك، فلاح في عاصفة يلقي في البحر حمولته، ففي الأحوال العادية لا

(١) السياسة- أرسطو – صـ١١٤.
(٢) السياسة- أرسطو- صـ١١٦.
(٣) المصدر السابق صـ١١٨.
(٤) المصدر السابق صـ١١٨.

أحد يلقي في الماء الأموال التي هي في حيازته عن طيب خاطر ولكنة لا يوجد إنسان عاقل يأبي أن يفعل ذلك إذا كان هذا شرطاً لسلامته أو سلامة غيره من الناس»[١].

المنهج العقلي في دراسة علم الاقتصاد عند أرسطو:

من الفقرة السابقة نجد أن أرسطو ينبهنا إلي استخدام المنهج العقلي في الحفاظ علي الأموال، وإذا انتقلنا إلي المرحلة الاقتصادية الثانية نجد أن أرسطو يقول عن الرذائل:- «لكن ليست رذائل النفس فقط هي الإرادية، بل في كثير من الأحوال تكون عيوب البدن كذلك، وحينئذ نحن نعيبها كما نعيب الأول علي السواء، علي ذلك لا يعاب علي شخص تشوه طبيعي»[٢].

ولذلك يقول أرسطو أيضاً: « فهناك إذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءاً من الاقتصاد العائلي يجدها حاضره أو يحصلها، وإلا فاته البته ادخار هذه الوسائل التي لا غني عنها لعيشه والتي بدونها لن بتالف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة»[٣].

ومن كل ما تقدم نخلص إلي معني الثروة عند أرسطو فيقول: «وثم أيضاً نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعة وبين ثروة المعاوضة بها من أحداهما ومن الأخرى وآيته من محاصيل الأرض التي ....هو استغلال الغابات واستغلال المناجم»[٤].

وينتج عن التبادل التجاري عند أرسطو **فن الثروة** وأن الفائدة من الوظائف غير الطبيعية **للنقود** لأن النقود هي مقياس القيم ووسيط التبادل، وهذه المشكلات الاقتصادية لا يمكن حلها إلا من خلال علم الاقتصاد والطبيعي لذلك يقول أرسطو: «أما فن الثروة الحقة

(١) الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو –حـ١ صـ٢٥٥

(٢) المصدر السابق صـ٢٦٦.

(٣) السياسة – أرسطو صـ١١١.

(٤) السياسة – أرسطو – مصدر سابق صـ١١٨.

والضرورية فقد أينت أنة مخالف كل المخالفة، وأنة لم يكن إلا الاقتصاد الطبيعي الـذي يُعني بالمعيشة ليس غير»[١].

الموارد الاقتصادية أساس علم الاقتصاد عن أرسطو:

والاقتصاد الطبيعي عند أرسطو يشمل الموارد المائيـة، والحيوانيـة، والمعدنيـة، والمساقاه، والزراعة، وهو أساس العمليات التجارية، حيث يقول أيضاً عن مصادر التبادل التجاري: «فالسياسة لا تخلق الناس بل تأخذهم كما تعطينا إياهم الطبيعة فتتصرف فـيهم، وعلي هذا النحو إنما الطبيعة هي التي عليها أن تقدم لنا الأغذية الأولي سواء جاءت مـن الأرض أو من البحر، أو من أي مصدر آخر، وعلي رئيس العائلة أن يتصرف في هـذه الهبات كما ينبغي أن يفعل، فالحائل لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعـرف أن يسـتعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لا يمكن أن يصلح»[٢].

المنهج العملي في دراسة علم الاقتصاد عند أرسطو:

وفي إطار النسق التجاري للثروة يستخدم أرسطو المنهج العملي حيث يقـول: «إن الفروع العلمية للثروة تنحصر في تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة ومكانهـا واستخدامها بأن يعرف مثلاً كيف يعني المرء بتربية الخيل أو يتربية البقر أو الغنم أو بأي نوع من أنواع الحيوانات الآخري التي يجب عليه أن يحسن فيها اختيار الأنواع الأربـي ربحاً علي حسب الاصقاع والعمل وينحصر أيضاً في معرفة الزراعة والأراضي التـي يجب أن تخلي من غرس الأشجار»[٣]، وهذا ما نجده عند ابن خلدون لذلك يقـول ابـن خلدون في وجوه المعاش وأضاف ومذاهبه: «اعلم أن المعاش هو عبـارة عـن ابتغـاء الرزق والسعي في تحصيله، وهو مفعل من العيش... ثم ان تحصيل الرزق وكسبه: أمـا أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه علي قانون متعارف ويسمي مغرمـاً

(١) السياسة – أرسطو– مصدر سابق– صـ١١٥.

(٢) المصدر السابق – صـ١١٥، ١١٦.

(٣) السياسة – أرسطو – صـ١١٨.

وجبايه، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي باقتناصه وأخذه برميه من البر والبحر ويسمي اصطياداً، وأما أن يكون من الحيوان الداجن باستخراج فضوله المتصرفه بين الناس في منافعهم كاللبن من الأنغام والحرير من دوره والعسل من نحله، أو يكون من النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته»[١]، ويقول أرسطو: «والحال كذلك بين الإنسان وسائر الحيوانات فإن الحيوان المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة وأن تكون خاضعة للإنسان وتلك مزية كبري لها من حيث أمنها هذا النحو»[٢].

«وأما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية : أنا في مواد معينة، وتسمي الضائع من كتابه وتجارة وخياطه وحياكه وفروسية وأمثال ذلك، أو مواد غير معينة وهي جميع الامتهانات والتصرفات، وأما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض: أما بالتقلب بها في البلاد، أو احتكارها وارتقاب حوالة الأسواق فيها، ويسمي هذا تجاره، فهذه وجوه المعاش وإضافة»[٣].

أهم الفضائل الاقتصادية عند أرسطو وهي ما يلي:

ولا يمكن تطبيق كل ما سبق إلا عن طريق الصدق، والحق ، والتمسك بالفضائل حيث يقول أرسطو: «ولنبدأ بالصادق. غني عن البيان أننا لا نتكلم عن الرجل الذي يقول الحق في العقود المنظمة أو في كل تلك الأحوال التي تدخل فيها مسائل العدل أو الظلم لأن هذا مناط فضيلة من نوع آخر، بل أن أعني بالكلام خاصة علي ذلك الذي هو عيشه وفي أحاديثه يقول الحق دون أن يكون الأمر متعلقاً بمنافع جديه»[٤]. ولقد كان أرسطو مفكراً اقتصادياً تجلت هذه الخاصية في مذهبه الاقتصادي السابق.

(١) مقدمة ابن خلدون – صـ٣٢٩،
(٢) السياسة- أرسطو- صـ١٠٢.
(٣) السياسة – أرسطو – صـ١٠٢.
(٤) السياسة- أرسطو- صـ١٠٢.

وهكذا تزداد السمة الاقتصادية عند أرسطو عندما تحدث في الباب الثاني في الملكية الطبيعية والصناعية- نظرية كسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الأموال وليس علية أن يخلقها- الطرائف المختلفة للكسب- الزراعة – الرعي – صيد البر، صيد البحر.

موقف أرسطو والربا(*):-

ناقش المعلم الأول، قضية الرّبا في كتابه الشهير« السياسة، وقد بدأ" أرسطو" دراسته للربا يبحث أوجة المعاش حيث يقول: «في حين أن كسب الخيرات جزء من إدارة العائلة ومع أن أعضاءها بحاجة إلي الصحة بمقدار حاجتهم إلي الغذاء أو إلي أي شئ آخر ضروري للحياة»»(١).

وسائل حصول الرزق عند أرسطو وقد قسم أرسطو هذه الوسائل إلي ثلاث:

أولاً: أوجه المعاش الطبيعية:

« وهي سائر التي توسلت بها الجماعات البدائية للحصول علي أرزاقها، وتشمل أشغال الصيد والقنص وعمليا النهب والحرب وأعمال الزراعة وتربية الماشية وكذلك معاملات المقايضة العينية وهي ما أسماها" أرسطو" بالمعاملات (أو المبادلات)»(٢).

ويقول أرسطو عن المعاش الطبيعي«إن حيازة الأغذية هي كما يري، منحة من قبل الطبيعة للحيوانات منذ ولادتها وكذلك بعد تمام نموها»(٣)، وموجود ذلك بالتفصيل في كتابه طبائع الحيوان البري والبحري.

(*) الربا:- «الربا في اللغة الزيادة مطلقاً وهي أعم من كل زيادة» الربا والمعاملات في الإسلام- محمد رشيد رضا- مكتبة الثقافة الدينية مصر – الطبعة الأولي ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.صـ١٥.

(١) السياسة – أرسطو- صـ١١٦.

(٢) الموسوعة ا لعلمية والعملية للبنوك الإسلامية- مصدر سابق -صـ٤١٩.

(٣) السياسة أرسطو – مصدر سابق صـ١١٥.

وتقودنا فكرة أرسطو عن أوجة المعاش الطبيعية إلي : « أن اجتماع عدة قري يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها أنها بلغت حد كفاية نفسها علي الأطباق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمرت بقاءها من قدرتها علي قضاء تلك الحاجة كلها»(١).

وإلي هذا الترتيب السابق عن الحاجات الاقتصادية، يبي**ن لنا أرسطو معني الحياة والتغذي:** « يعرف أرسطو تعريفاً عاماً بأن يقول: إنها " صفة للموجود بها يتغذي وينمو وينفص بنفسه" ولما كان النمو في الواقع يقتضي الاستحالة، فيمكن إرجاع الصفة الرئيسية للحياة إلي فكرة التغذي بالذات، ولهذا فإن، أرسطو يجعل الصفة الرئيسية الأولي للكائن الحي أنة معتز بنفسه»(٢)

وبعد أن تناول أرسطو أحكام المعاش الطبيعية، يبين لنا كيف يقسم ذلك؟ عن طريق صفات الكائن الحي، يتناول بعد ذلك كيف يتم أوجة المعاش الطبيعية؟ ويتم ذلك عن طريق التكاثر وعن طريق الاجتماع، فيقول: « أن الحياة تنشأ في الأغلب والأعم عن طريق اجتماع مادة وصورة، والمادة هي عضو التأنيث، والصورة هي عضو التذكير، والاختلاف بين المذكر والمؤنث في الولادة والتكاثر هو في أي عضو التذكير عضو يدل علي الكمال وعلي الفعل، بينما عضو التأنيث بحسب أحوال الكائنات الحية. فإذا كان فعل عضو التذكير كاملاً تاماً. ففي هذه الحالة يكون المولود ذكراً، وإذا كان ناقصاً كان المولود أنثي هذا هو التكاثر أو التولد العام»(٣).

من الفقرات السابقة الذكر نجد أن أرسطو تحدث عن علم الوراثة الهندسية، وكيف يتم زيادة الكائنات الحية وكيف تتغذي؟ لذلك وجب التحدث عن الاعتدال والسخاء لذلك يقول: « بعد عدم الاعتدال نتكلم علي السخاء، يمكن أن يقال أنة الوسط القيم في كل ما يتعلق بالثروة. حينما يمدح إنسان بأنة سخي كريم فليس ذلك البتة من أجل فعالة السامية

(١) السياسة– أرسطو صـ٩٥.

(٢) أرسطو د. عبد الرحمن بدوي – صـ٢٢٨.

(٣) المرجع السابق صـ ٢٢٨، ٢٢٩

في الحرب، ولا من أجل الأعمال التي يعجب بها الإنسان من جانب الحكيم ولا من أجل عدالته في الأحكام ولكن من أجل طريقته في إعطاء الأموال وكسبها وهو علي الأخص في الكيفية التي يعطيها بها»[١].

يقول أيضاً: « هذه الطرائف كلها تكون الكسب الطبيعي – التجارة طريقة كسب ليست طبيعة القيمة المزدوجة للأشياء ، الاستعمال والمعارضة ضرورة النقد»[٢].

الصيد اسم لكل حيوان ممتنع علي الإنسان لا يمكن أخذه واحتيازه إلا بعمل أما لتأيده في الفلاة أو طيرانه في الهواء، أو سحبه في أعماق الماء.

ومن المعاش الطبيعي عنده الحرب والصيد:

حيث يقول: «من أجل ذلك كانت الحرب هي أيضاً بوجه ما وسيله طبيعية للكسب، إذا أنها تشمل هذا الصيد الذي يصطنعه الإنسان للوحوش وللأناس الذين، قد خلقوا ليطيعوا»[٣].

ويقول أيضاً: « وإن إحراز الأغذية هذا هو علي السواء ميسر للحيوانات عندما يتم نموها، فينبغي الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات للإنسان، فإن كانت داجنة فهي تخدمه وتغذيه»[٤]، ثم بعد ذلك أنتقل أرسطو إلي كيفية كسب الأموال؟

ولكي يتحدث أرسطو عن الربا[٥]: لابد أن يبحث عن عملية كسب الأموال من خلال الطبيعة، وكانت طريقته تتميز بالأسئلة من أجل توليد الدهشة عند الإنسان حيث يقول: «والثروة تشملان أشياء مختلفة حقاً، فأولاً لا يمكن أن يتساءل: هل فن الزراعة، وعلي

(١) الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو – حـ٢ صـ١.
(٢) السياسة – أرسطو –صـ١٠٨
(٣) السياسة – أرسطو – مصدر سابق –صـ١١٥.
(٤) المصدر السابق – نفس الصفحة.
(٥) الربا: الربا محرم في الشرائع الثلاث، حرم في التوراة والإنجيل والقرآن، واليهود تحرمه تحريماً قطعياً شبيهاً بتحريم الإسلام، إلا أن التحريم مقصور علي معاملات التأويل، وأجازات القوانين العقلية القرض من دون ربح ولا فائدة.

العموم البحث عن الأغذية وتحصيلها داخل في كسب الأموال، أو هو طريقة أخري للكسب»[١]، وللإجابة علي هذه الأسئلة تناول أرسطو أحكام المعاش الطبيعية.

أحكام المعاش الطبيعية عند أرسطو:

من الجدير بالإشارة أن أرسطو استخدم مجموعة **مصطلحات طبيعية** مثل(التراب – الهواء – الماء – النار ثم الموارد المعدنية والحيوانية والزراعية و النباتية كل هذه المصطلحات أساس العملة والنقد وهما أساس المال حيث يقول: « نحن نغني بالمال كل ما تقدر قيمته بالعملة والنقد»[٢].

من المقولة السابقة لأرسطو نلاحظ أنة ينبهنا إلي أن الماء هو عصب الحياة، ثم بعد ذلك يتحدث أرسطو عن العناصر الطبيعية **الأربعة لمكونات الحياة الاقتصادية بمعني:** «بل تنتقل مباشرة إلي العالم السفلي، لكي نحدد أولاً طبيعة المادة التي يتكون منها هذا العالم ، فيلاحظ أن هذا العالم هو عالم الكون والفساد»[٣].

ويتصل بهذا المكونات الطبيعية الأساسية للثروة الاقتصادية عند **أرسطو وهي:** «فالبسائط هي أولاً الثقيل، وهو التراب، والخفيف، وهو النار، وهناك حالة بين بيْن، بأنة يكون هناك قرب من الثقل أو قرب من الخفة، ولذا كان هناك نوعان آخران من البسائط، هما القريب من الثقيل وهو الماء، والقريب من الخفيف وهو الهواء، وبهذا تكون البسائط أربعة: التراب والنار والماء والهواء»[٤].

فإذا ما انتقلنا إلي المعاش الطبيعي والذي **يشمل الصيد** نجد أن هذه الثروة لابد أن تتميز بكيفيات رئيسية لكي تظل في تنمية مستمرة وهي: «فإن النتيجة النهائية أن يتبقي أربع تركيبات هي الكيفيات الرئيسية من حرارة وبروده ورطوبة ويبوسه، فينتج لدينا

(١) المصدر السابق –صـ١٠٨.
(٢) الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو – حـ٢ – صـ٢.
(٣) أرسطو خلاصة الفكر الأوربي د. عبد الرحمن بدوي – النهضة المصرية – مصر – الطبعة الثانية ١٩٩٤ – صـ٢٢٤.
(٤) المرجع السابق –صـ٢٢٥.

حينئذ أربعة عناصر أولية رئيسية، وهذه العناصر هي العناصر الأربعة: المار والتـــراب والهواء، والنار، اثنان منهما سلبيان والآخران إيجابيان. فالحار والبارد إيجابيان لأنهمـــا فاعلان بينما اليابس والرطب سلبيان لأنهما متفعلان ويمكـــن أن يتحـــول الواحـــد إلـــي الآخر»[١].

ونجد في الباب الرابع من كتاب السياسة تحدث أرسطو عن اعتبارات عملية فـــي كسب الأموال وهي: الثروة الطبيعية والثروة الصناعية- استغلال الغابات والمناجم هـــو نوع ثالث من الثروة، وهذا ما يسمي بالجغرافيا الطبيعية الاقتصادية.

وعن المعاش الطبيعية يقول أرسطو: «أن حيازة الأغذية هي كما يري منحه من قبل الطبيعة للحيوانات عند ولادتها، وكذلك بعد تمام نموها، وبعض الحيوانات عند وضـــعها تنتج مع الصغير الغذاء يكفيه حتى يصير إلي الحال يستطيع معها أن يحصل بنفسه»[٢].

بعد أن تناول أرسطو أوجه المعاش الطبيعية مثـــل المـــوارد الحيوانيـــة والنباتيـــة والمعدنية و علاقتها بالعناصر الطبيعية الأربعة: التراب- الماء – النار – الهواء. فيزيـــد علم الاقتصاد تفصيلاً لكي يتحدث بعد ذلك عن الصناعات والمعاملات المالية المشتقة من أوجه المعاش الطبيعية وهي ما يلي:

ثانياً: أوجه المعاش المشتقة[٣]:

«وهذه هي وسائل المعاش التي تختلف عما اتبعته الجماعات البدائية وهي في أصلها مشتقة من المقايضة العينية ولذلك تسمي: «بالأوجه المشـــتقة» فمـــع تقـــدم الجماعـــات الإنسانية، وتشابك علاقتها، تزداد أهمية المبادلة، وبالتالي تنكشف العيان عيوب ومثالـــب

(١) المرجع السابق – صـــ٢٢٦.

(٢) السياسة – أرسطو –صـــ١١٠.

(٣) من أهم أوجه المعاش المشتقة عند أرسطو: «أما الثروة التي تنتجها المعاوضة فعنصرها الأصلي إنما هـــو التجارة التي تنقسم إلا ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح: تجارة البحر وتجارة بالبر، وبيع في متجر، ثم يأتي في المحل الثاني القرض بالفائدة وأخيراً الأجرة التي يمكن أن تطبق علي أعمـــال ميكانيكيـــة أو علـــي أعمال بدنية صرفه للفعلة السياسة صـــ١١٨»

المقايضة، واستخدام النقود مقياساً لقيم كافة الأموال في التبادل، وعلية فبدلاً من استبدال الأموال بالأموال يتم استبدال الأموال بالنقود ويلاحظ أرسطو أن النقود في ذاتها أمر تافه لا قيمة له»[١].

مفهوم المقايضة والمعاوضة عند أرسطو:

ويقول أرسطو عن المقايضة والمعاوضة واستعمال النقود: «هذا النوع من المعاوضة[*] هو طبيعي تماماً وليس في الحق طريقة كسب مادام أنة ليس له غرض آخر إلا التوسل إلي سد الحاجات الطبيعة وهو مع ذلك ما يمكن جعله منطقياً أصل الثروة. وبمقدار ما تتغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتنمو قضت الضرورة باستعمال النقد، مادامت السلع الضرورية صعبة النقلة»[٢].

وتأسيساً علي ما تقدم من نظريات اقتصادية عند أرسطو في مجال المقايضة، واستخدام النقود، واستبدال الأموال بالنقود، والمعاوضة كل ذلك لا يتم عن طريق شرح الثروات الطبيعية مثل الثروة الحيوانية والنباتية والإنتاجية أما:

منهج التماثل عند أرسطو وأهميته الاقتصادية:

«ويقصد بالتماثل اتفاق أنواع الحيوانات المختلفة في الصورة العامة للوظائف أو للأعضاء، ثم قيام بعض الأعضاء بوظائف بعض الأجزاء الأخري فيلاحظ مثلاً أن الخياشيم الصدرية في السمك تقابل اليد في الإنسان، وصورة الجمجمة عند الإنسان تتشابه مع صورة الجمجمة عند السمك، وهكذا نجد باستمرار تماثلاً وتناسباً بين أنواع الحيوان المختلفة بعضها مع بعض»[٣].

---

(١) الموسوعة العلمية والعملية – مصدر سابق –صـ ٤١٩، ٤٢٠.

(*) المعاوضة: «ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة في الأشياء الأقل عدداً من الأول لكنها مختلفة عنها والتي يأخذ كل منها بنصيب تبعا للحاجة، وهذه أيضاً المعاوضة الوحيدة التي يعرفها كثير من الأمم المتوحشة ، فهي لا تذهب إلي ما وراء السلع التي لا غني عنها. وذلك مثلاً كنبيذ بقمح» [السياسة– أرسطو – صـ ١١٢]

(٢) السياسة – أرسطو – مصدر سابق صـ١١٢.

(٣) أرسطو د. عبد الرحمن بدوي، صـ٢٣٠.

ويتأكد ذلك ويظهر أكثر عندما يبين لنا أرسطو بعد منهج التماثل كيفية أنواع الغذاء.

ويقسم أرسطو الكائنات الحية إلي مراتب، وتبعاً لهذا يقسمها إلي ثلاثة أجناس رئيسية: «**النبات – والحيوان والإنسان**. وتتدرج تصاعدياً بحسب وظائف النفس في كل من هذه الأجناس. فالثبات يمتاز أولاً بأنة يتغذي وينمو ولكنة لا يتحرك، ثم إن أي جزء أخذته يمكن أن يفصل عن الأخر مع بقاء الحياة كما هي- كما هو واضح في التعقيل أو في التطيعم – أي أن النبات أقرب ما يكون إلي الخليط منه إلي المركب الحي الصحيح»[1]، ومما يمكن ملاحظته تناول أرسطو الثروة الحيوانية الاقتصادية.

ثم بعد ذلك يتناول أرسطو كيفية غذاء الحيوانات حيث يقول: «وإن إحراز الأغذية هذا هو علي السواء ميسر للحيوانات عند ما يتم نموها، فينبغي الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات للإنسان، فإن كانت راضية فهي تحرمه وتغذية وإن كانت متوحشة فهي تشارك إن لم يكن كلها فجعلها في تغذية وفي حاجاته المختلفة أنها تقدم له كسي ومتاعاً من صنوف شتي، فإذا كانت الطبيعة لا تخلق شيئاً ناقصاً وإذ كانت لا تخلق من شئ عبثاً، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل ذلك للإنسان»[2]. وبحذف علم الاقتصاد عند أرسطو يركز علي منهجية الثروة النباتية والحيوانات والإنسانية لكي يشرح لنا الملامح الاقتصادية لمذهبه، ومن أهمها الاعتماد علي الصناعات.

من خلال الفقرات السالفة الذكر نجد أن أرسطو يتناول بعض أوجه المعاش المصطنعة مثل **الصوف والملابس** من أجل الكساء، وكيفية وأحكام غذاء الحيوانات عن طريق الري.

(١) المرجع السابق – صـ٢٣١.

(٢) السياسة – أرسطو – صـ١١٠.

٣- أوجه المعاش المصطنعة:

فيما مضي يبين لنا أرسطو المكاسب الطبيعية والمشتقة والآن يفسر لنا: أوجه المعاش المصطنعة وهي: «باستعمال النقود في التجارة ، ويظهر السعي لجمع المال وتكديسه، وسرعان ما يغيب عن النظر الغرض الطبيعي للمبادلة، وهو الأشباع الأوفر للحاجات ويصبح غرض التبادل هو تراكم النقود، ويصير جمع المال غاية في ذاته، وهذا هو وجه المعاش المصطنع الملفق، والطفيلي، لأن أسوا أشكال جمع المال هو ما يستخدم النقود»(١)، ولقد أنار لنا الطريق أرسطو في تحريمه للربا في كتبه المختلفة.

تحريم الربا(**) عند أرسطو:

يحرم أرسطو الربا في فلسفته الاقتصادية حيث يقول: «ولما كان كسب الأموال مزدوجاً كما قد رأينا أي أنها تجارية وعائلية معاً، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمه بحق ، وتلك محفورة بحق أيضاً باعتبارها ليست طبيعية ولا ناتجة إلا من نقل السلع، كان حقاً استنكار الربا لأنة طريقة كسب تولدت من النقد ومانعه إياه من التخصص الذي من أجله نقد الحياه»(٢)، ويعود أرسطو ليؤكد رأيه في أنواع الصناعات لأهميتها الاقتصادية.

أنواع الصناعات عند أرسطو:

بالإضافة إلي كل ما تقدم من أوجه المعاش المصطنعة والتي تشمل استعمال النقود في التجارة، وكيفية ترك النقود؟ لذلك لابد أن نضع في مقدمة الأوليات عند دراسة المعاش المصطنعة بعض الصناعات التي تساعد علي التنمية الاقتصادية وزيادة الثروة المالية ضمن هذه الصناعات، ثم بعد ذلك أعقبنا بقول ابن خلدون لمطابقته لأقوال أرسطو.

---

(١) الموسوعة العلمية والعملية – مصدر سابق صـ٤٢٠.

(**) الربا : يحرمه أرسطو حيث يقول: «النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة والربح الذي ينتج منه يضاعفه هو نفسه كما يدل عليه الاسم الذي تطلقه عليه اللغة الإغريقية، فالآباء هنا هم علي الإطلاق أشباه الأولاد والفائدة هي نقد تولد عن نقد وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد للطبع»[السياسة – أرسطو – صـ١١٧]

(٢) السياسة – أرسطو – صـ١١٧.

فيقول عن الصناعة فصل في أن الصنائع لابد لها من المعلم حيث يقول ابن خلدون: «اعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري، ويكونه علمياً هو جسماني محسوس والأحوال الجسمانية المحسوسة فنقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل، لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخري»[1].

وبعد أن عرف ابن خلدون معني الصناعات **وأهميتها يشرح لنا أرسطو أنواع الصناعات** فيقول: «وتنقسم الصنائع أيضاً: إلي ما يختص بأمر **المعاش ضرورياً** كان أو غير ضروري، وإلي ما **يختص بالأفكار** التي هي خاصية الإنسان من العلوم والصنائع والسياسة ومن الأول: الحياكة والجزارة والنجارة والحدادة وأمثالها، ومن الثاني الوراقة، وهي معناه الكتب بالإنتاج والتجليد، والغناء، والشعر، وتعليم العلم وأمثال ذلك، ومن الثالث الجندية وأمثالها»[2]، **والجندية:** «من أجل ذلك كانت الحرب هي أيضاً بوجه ما وسيلة طبيعية للكسب إذا أنها تشمل هذا الصيد الذي يصطنعه الإنسان للوحوش وللأناس»[3]، ومما تجدر ملاحظته تقسيمات أرسطو للعمل عن طريق الصناعات.

و«لكن لما كان الكذب قبيحاً لذاته ومدعاة للوم وكان الصدق علي ضد ذلك جميلاً ومدعاة للمدح. فينتج منه أن الرجل الصادق الذي يقف في حد الوسط القيم ممدوح، وأن أولئك الذين يكذبون علي أية صورة ما هم ملومون علي أي أعترف بأن الأحمق الفجور والصلف أكثر استحقاقاً للوم»[4]، وتتضح قيمة الصدق في الصناعات عند أرسطو.

من الفقرة السالفة الذكر نلاحظ أن أرسطو يضع لنا قواعد لأخلاقيات المهنية أي الصناعات وهي التمسك بالفضائل مثل الصدق وعن الكذب –الوسطية في اعتدال الأشياء.

---

(١) مقدمة ابن خلدون – صـ٣٤٢.

(٢) المصدر السابق صـ٣٤٣.

(٣) السياسة لأرسطو صـ١١٠.

(٤) الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو–حـ٢، صـ٤٣.

«يمكن أن يقال عن رجل أنة ظالم يرمي بهذا الاسم في أن واحد هذا الذي يتعدي حـــدود القوانين، وهذا الذي هو شره بين الشره وذلك الذي يخص الأغبار بنصيب ناقص وبنتيجه واضحة ينبغي أن يسمي عادلاً ذلك الذي يخص الأغبار بنصيب ناقص وبنتيجه واضـــحه ينبغي أن يسمي عادلاً ذلك الذي يطبع القوانين والذي يلاحظ مع الغير قواعـــد المســـاواة وحينئذ يكون العمل العادل هو الذي يطابق القانون والمساواة، والعمل الظالم هو اللاقانوني وغير المطابق للمساواة»[1]. ويعود أرسطو ليؤكد نقده للأستاذة أفلاطون.

فنجد المنهج النقدي عند أرسطو في نقد أستاذه أفلاطون:

ونقد أرسطو أستاذه يشمل ما يلي:

١- ينقد أرسطو أفلاطون في أن **نشأة الدولة** ترجع إلي العامل الاقتصادي، ولكن نشـــأة الدولة ترجع إلي **الاجتماع الإنساني«علم الاجتماع السياسي»**.

٢- **يعارض أرسطو المفاهيم الشيوعية** لأستاذه أفلاطون المتعلقة بالعلاقات والإرتباطات العاطفية بين الأهل وأولادهم، فيعتبر أن ما يحدد هذه العلاقات إنما هي الطبيعة نفسها.

٣- **ينقد أرسطو:** أفلاطون في جمهوريته لأنة يهمل قواعـــد التربيـــة نظـــراً لتمســـكه بالشيوعية، ويقول أرسطو: وقواعد التربية للدولة لها دور فعال لكي يصبح المـــواطن صالحاً للمستقبل.

٤- **اختلف أرسطو عن أستاذه في:** موضوع مركز المرأة فإذا كـــان أفلاطـــون نـــادي بمساواة المرأة بالرجل حتى في الأمور السياسية والفكرية فأن أرسطو: يعتبر الرجـــال قواميين علي النساء.

وينطلق نقد أرسطو عن طريق أسس فكرية سليمة، ويبرهن علـــي نقـــده بالأدلـــة البرهانية فتجد مثلاً عندما نقدم أستاذه أفلاطون في تأسيس الدولة، فالدولة عند أفلاطـــون أساس تكوينها المجال السياسي، أما عند أرسطو المجال الاجتماعي حيث يقول: «أن الدولة

(١) المصدر السابق –صـــ٥٧.

هي من عمل الطبع، وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي وأن هذا الذي يبقي متوحشاً يحكم النظام لا يحكم المصادفة هو علي التحقيق إنسان ساقط أو إنسان اسمي من النوع الإنساني»[١] ثم بعد ذلك يتحدث أرسطو عن الضبط الاجتماعي فيقول: «فإن العادل الذي لا يتعلق إلا بتوزيع الموارد العامة للجمعية يجب دائماً أن يتبع التناسب الذي جئنا علي تفضيلة ، فإذا كان الأمر بصدد تقسيم الثروات الاجتماعية لزم أن يقع التناسب بالضبط علي نسبه ما بين الأنصباء التي يدخل بها كل واحد، وعلي ذلك يكون الظالم أي مقابل العادل هو ما قد يكون مضاداً لهذا التناسب»[٢].

وهذه الإشارة التي أوردها أرسطو تفيد **تحقيق التوازن الاجتماعي بين الغني والفقير** والعادل في المعاوضات المدنية هو أيضاً نوع من المساواة والظالم نوع من عدم المساواة[٣].

إلا أن ما يلاحظ في تقسيم أرسطو للموارد الاقتصادية للدولة، ويبدو الفرق واضحاً بين تأسيس الدولة عند أفلاطون وتأسيس الدولة عند أرسطو فيقول أرسطو في دولته: «كل دولة هي بالبديهه اجتماع لا يتألف إلا لخير مادام الناس أيا كانوا لا يعملون أبداً شيئاً إلا وهم يقصدون إلي ما يظهر لهم أنة خير، فين إذن أن كل الاجتماعات ترمي إلي خير من نوع ما، وأن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الآخر كلها وهذا هو الذي يسمي بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي»[٤].

من الفقرة السابقة لأرسطو يبين لنا ما يلي:

١- نشأة الدولة عنده تتم عن طريق العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي.

٢- تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في التنمية.

---

(١) السياسة أرسطو – صـ٩٦.

(٢) الأخلاق إلي نيقوما خوس- أرسطو – حـ٢ –صـ٧٢.

(٣) الأخلاق إلي نيقوماخوس –أرسطو –حـ٢ – صـ٧٢

(٤) السياسة – أرسطو – صـ٩٢.

٣- نشأة الدولة عند أفلاطون عن طريق الجانب السياسي.

٥- استخدام أفلاطون المنهج العقلي: في تأسيس الجمهورية وأهمل الجانب التاريخي والاجتماعي، إلا أن تلميذه أرسطو استخدم المنهج التاريخي والاجتماعي في نشأة الدولة.

٦- هاجم أرسطو أفلاطون في: برنامجه الاستهلاكي المقترح لطبقي الحكام والجنود، لأن ذلك مخالف للطبيعة، وأن الملكية الخاصة مؤسسة ضرورية ومتوافقة مع الفطرة الإنسانية(*).

من خلال الفقرة الماضية يتبين لنا أن أرسطو كان واقعياً في فكره الاقتصادي عن أستاذه أفلاطون و **الدليل علي ذلك أن الجانب التاريخي والاجتماعي يحتويان علي ما يلي:**

١- تحريم الربا والرياء وتحريم النميمة والغيبة بين الناس.

٢- تحريم الغش والخداع، والجودة في الإنفاق، ومعالجه النفاق الاجتماعي(**).

٣- الإصلاح بين الناس وإنفاق الطيب من الأموال.

٤- تطبيق فضيلة الصدق، وآراء الأمانة في البيع بين الناس.

المنهج الاجتماعي والتاريخي عند أرسطو:

وتأسيساً علي ما سبق نلاحظ أن أرسطو يخالف أستاذه أفلاطون في بناء الدولة، لذلك يتحدث عن القواعد الاجتماعية والفضائل الأخلاقية، مخالفاً رأي أستاذه السياسي في بناء الدولة **حيث يقول عن البخل والسخاء:**

(*) الفطرة الإنسانية: «تدل علي الفطرة السجية والفطري و المنسوب إلي الفطرة وهو مقابل للمكتسب، والفطرة هي الجبلة التي يكون عليها كل موجود في أول خلقة»[المعجم الفلسفي د. جميل صليبا حـ٢- صـ١٥٠]

(**) معالجة النفاق الاجتماعي بمعني أن أرسطو استطاع أن يربط بين الفكر الاقتصادي والمنهج الأخلاقي. ولابد من الاحتياج إلي الاجتماع والتعاون، لأن كل واحد من النار مفطور علي أنة محتاج في قوامة إلي أخية الإنسان.

«والبخل أو عدم السخاء هما الأفراطان والعيبان فيما يخص الأموال، بصدق دائماً معني البخل علي أولئك الذين يهتمون أكثر مما ينبغي بخيرات الثروة ولكن أحياه قد يمزج معني السرف بمعني عدم الاعتدال الذي ينقل إلية، لأننا نسمي أيضاً مبذرين أولئك الذين لعدم قدرتهم علي ضبط أنفسهم يسرفون في الإنفاق لإشباع شرهم»(١).

من النص السابق نجد أن أرسطو تناول شرح بعض الفضائل والرذائل لزيادة التماسك في المجتمع اليوناني مثل البخل والسخاء، والأسراف ، والاعتدال، ويقول أيضاً: «يظهر لنا أن هؤلاء الناس هم أرذل ما يكون ، لأنهم في الواقع يجمعون بين رذائل عديدة، ومع ذلك فإن اسم المسرفين الذين يسمون به ليس صالحاً لهم علي وجه الضبط»(٢).ومن كل ما تقدم نخلص إلي تماسك الدولة وترابطها عند أرسطو.

وإذا كانت الدول مكونة من اجتماع القرى وأنها غاية الاجتماعات الأخري كلها باعتبار الإنسان كائن اجتماعي، لذلك وجب علية عدم الإفراط في الإسراف، ولابد أن **يتمسك بالاعتدال في استخدام الثروات المادية حيث يقول:** «فإن المسرف الحقيقي ليس به الأرذيلة واحدة خاصة وهي تبديد ثروته إن المسرف كما يدل عليه اشتقاق الكلمة في اللغة اليونانية هو ذلك الذي يتلف ثروته بيده، وإتلاف المال بلا تعقل إتلاف للذات مادام أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش إلا بما عنده، وذلك هو المعني الحق الذي يلزم أن ينصرف إلية لفظ السرف»(٣).

وفي ضوء ما تقدم نلاحظ أن أرسطو ينبهنا إلي أتلاف وضياع الثروات عن طريق الإسراف والإفراط وهو الإنفاق أكثر مما يجب بحيث لا يحتمله حالة فيما لا يجب والإخلاص بالأهم والصرف إلي ما دونه وكذلك التفريط وهو المنع عما يجب الصرف إلية والنفقات من القدر الذي يليق بالحال. ولابد من ضرورة العدل الاجتماعي.

(١) الأخلاق إلي نيقوماخوص – أرسطو –حـ٢ صـ٢.

(٢) المصدر السباق – نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق– نفس الصفحة.

ومجمل القول أن أرسطو يبين لنا كيفية الحفاظ علي المال فيقول: «ولما كان كسب الأموال مزدوجاً كما قد رأينا أي أنها تجارية وعائلية معـاً. هـذه الأخيـرة ضـرورية ومحترمه بحق.....بل هي تتألف من أفراد النقد مختلفين بالنوع: الربا لأنة طريقة كسـب تولدت من النقد نفسه ومانعه إياه من التخصص الذي من أجله كان قد خلق. النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة»[١].**لذلك يقول أرسطو عن المال النافع:**

« والمال هو أحد تلك الأشياء التي تستعمل، وإن الإنسان لينتفع بشئ أحسن انتفـاع ممكن متى كانت له الفضيلة الخاصة بهذا الشئ فالذي له فضيلة خاصة بـالأموال ينفـع أحسن ما يم كن بالثروة وهذا هو الرجل الجواد الكريم»[٢].

من النص السابق يتضح لنا أن أرسطو يرشدنا إلي أن التمسك بالفضائل الأخلاقيـة يحافظ علي الثروات المالية، ويزيد في الثروة الاقتصادية، وتطبيق التوازن الاقتصـادي، والعدل الاجتماعي، ثم يزيد أرسطو في كيفية الحفاظ علي المال فيقول: «استعمال الأموال لا يمكن أن يكون علي ما يظهر إلا انفاقاً أو عطية، وإن تحصيل المال وحفظه إنما هـو أولي أن يكون إحرازاً لا استعمالاً حينئذ المعني الخاص للسخاء أولي به أن يكون الأعطاء حينما ينبغي من أن يكون الأخذ حينما ينبغي وعدم الأخذ حينما لا ينبغـي وإن الفضـيلة تنحصر في إثبات الخير أكثر منها في ميوله وفي اتيان الأشياء الجميلة أكثر منها في ترك المخازي»[٣].

ومما تجدر ملاحظته نجد أن أرسطو يربط بين المال **وعلم الجمال بمعني أن المال يصبح جميلاً عندما يكون في مساعدة الآخرين من أجل السعادة والسرور حيث يقول:-**

«فهو لا يأخذ المال إلا بحيث يلزم أخذه أعني من أملاكه، لا لأن ذلك فيه شئ مـن الجمال في نظره، بل فقط لأن هذا الشئ ضروري محض ليمكنه من أن يعطي كذلك هو

(١) السياسة – أرسطو – صـ١١٦.

(٢) الأخلاق إلي نيفوماخوس – أرسطو – حـ٢ –صـ٣.

(٣) المصدر السابق – صـ٣.

لا يمهل تعهد ثروته الشخصية مادامت هي التي يجد فيها الوسيلة لمساعدة غيره وقت الحاجة. كذلك لا يبذلها تبذيراً لأول طارق لكي يبقي عنده ما يعطيه لمن ينبغي اعطاؤه حينما يلزم وكلما يلزم ليرضي الشرف»[١]. وبتحقيق ذلك عن طريق: «والأمر بالضرورة كذلك في الفضائل الخلقية فالكائن الذي يأمر يجب أن يكون له الفضيلة الخلقية في كل كمالها»[٢].ويأتي في السياق ذاته مبادئ الاقتصاد الكلي عند أرسطو **فنجد أن مبادئ الاقتصاد الكلي عند أرسطو:**

وهناك ثروات طبيعية يأتي عن طريقها المال حيث يقول: «وثم أيضاً نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين ثروة المعاوضة... وآيته من محاصيل الأرض التي وإن لم يكن ثماراً فهي ليست أقل نفعاً ذلك هو استغلال الغابات واستغلال المناجم التي تتعدد وأقسامها كتعدد الفلزات نفسها المستخرجة من باطن الأرض»[٣] وعن الفضائل المستخدمة للحفاظ علي المال ويقول: «جدير بقلب كريم ان يجزل العطاء إلي حد الافراط بحيث لا يبقي لنفسه إلا أقل الأقدار، بل إنما هو من شأن النفس الكريمة أن لا تعني بأمر ذاتها»[٤].وكذلك يبين لنا أرسطو أهمية الأخلاق في أسس مبادئ الاقتصاد الكلي.

ويشير النص السابق إلي فضيلة" الإيثار" من أجل مساعدة المحتاجين والضعفاء وقت الحاجة ، وهذا يتم عن طريق النفس الكريمة، **أما عن السخاء** فيقول: «علي أن السخاء يجب أن يقدر دائماً بحسب الثروة، إن السخاء الحق ينحصر لا في قيمة ما يعطي، بل في وضع الذي يعطي فأنة يبذل عطاياه بنسبه ثروته، ولا شئ يمنع من أن الذي يعطي أقل يكون هو الأكرم إذا كان يجود بعطاياه **من ثروة أقل**»[٥].

(١) المصدر السابق –صـ٥

(٢) السياسة – أرسطو صـ١٢٣.

(٣)السياسة – أرسطو صـ١١٨.

(٤) الأخلاق إلي نيقوماخوس – أرسطو – حـ٢ – صـ٥ ،٦ .

(٥) المصدر السابق صـ٦.

وبالرغم من أن أرسطو تحدث عن فضيلة السخاء إلا أنة جعل لها أحكاماً وشروطاً فمن أهمها أن السخاء يجب أن يكون علي قدر الثروة المالية، والسخاء يعبر عن المساواة والاعتدال في المصروفات **لذلك يقول أرسطو:**

«أكرر أن المرء لا يكون في الحق سخيفاً إلا بشرط أن ينفق بحسب ماله، وكما ينبغي ومن جاوز حد قدرته فهو المسرف وهذا يوضح كيف أنة لا يمكن أن يقال علي الطغاة إنهم مبذرون. ذلك بأن ثرواتهم هي علي العموم من السعة بحيث يصعب عليهم فيما يظهر ان يبددوها علي الرغم مما قد يأتون من ضروب السرف والإنفاق الخارجة علي حدود المعقول»[١].

ويجب مراقبة الحاجات المادية **من أجل عدم الإفراط** فيقول أرسطو: «فأما ما يختص بالحاجات التي لا غني للدولة عنها فأول عمل للمراقبة أنما هو السوق العامة التي يجب أن تكون تحت إدارة سلطة ترعي عرف المعاملات التي تقع فيها وتحافظ عليها في جميع المدائن»[٢].وتأسيساً علي ما تقدم ينقد أرسطو أفلاطون في جمهوريته.

بحث في جمهورية أفلاطون:

- نقد نظرياته في شيوعية النساء والأولاد.

- الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هي خيال وهي لا تقوي الدولة بل تفسرها مواطن الإيهام في مناقشته أفلاطون عدم اكتراث الشركاء في شأن الملكيات الشائعة بينهم[٣].

وهناك انتقادات أخري من أرسطو لأستاذه أفلاطون في نظرياته الاقتصادية وهي: «تبع البحث في جمهورية أفلاطون انتقادات نظرياته في شيوعية الأموال.

(١) المصدر السابق – صـ٧.

(٢) السياسة – أرسطو – صـ٣٨١.

(٣) السياسة – أرسطو – صـ١٢٦.

- **الصعوبات العامة التي** تتولد من الشيوعيات أيا كانت العطف المتبادل وبين أهل المدينة يمكن. علي حد ما ان يقوم مقام الشيوعية ويكون خيراً منها ومذهب أفلاطون ليس له إلا ظاهر خلاب أنة غير قابل العمل به، يعطي انتقادات للوضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام»[١].

- **وكذلك ينقد أرسطو أفلاطون في دولته:** «يعطي انتقادات للوضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام»[٢].

وهناك بحث كتاب القوانين لأفلاطون العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية **انتقادات مختلفة: عدد المحاربين أكثر مما يلزم،** وتوجد المبادئ أنفسها في كتاب القوانين المؤلف فيما بعد من أجل ذلك اقتصر علي عدد قليل من الملاحظات علي الدستور الذي يعرضه فيه أفلاطون وينقده أرسطو حيث يقول: «وقد أعقل أيضاً في كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين و بين المحكومين»[٣].

ومجل القول نجد في كتاب أرسطو ينقد أستاذه في جمهوريته فيقول: « بحث جمهورية: نقد نظرياته في شيوعية النساء والأولاد الوحدة السياسية كما يتصور أفلاطون هي خيال وهي لا تقوي الدولة بل تفسدها مواطن الايهام في مناقشته أفلاطون عدم اكتراث الشركاء في شأن الملكيات الشائعة بينهم استحالة أن يخفي علي أهل المدينة الروابط العائلية التي تربطهم: أخطار الجهالة التي جنايات ...ضد الطبع: عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشئون بعض»[٤].

نقد مبدأ الشيوعية في مذهب أفلاطون:

ويقول أرسطو عن الشيوعية: «فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء و الأموال كما يقترح أفلاطون في جمهوريته وفيها يقرر سقراط أن الأولاد والنساء

(١) المصدر السابق – صـ١٣٤.

(٢) المصدر – السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق صـ ١٤٤.

(٤)المصدر السابق صـ ١٢٦.

والأموال يجب أن يكون شائعة بين جميع أهل المدينة. سائل إذن: هل الحالة الحاضرة أفضل؟ وهل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا؟»[١].

ونلاحظ أن الشيوعية في النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر ويتحدث أرسطو عن حل التناقض في الشيوعية فيقول: «فأما طرائف حل هذه التناقض فأنة قد توقف عن أن يقول فيها شيئاً. أعني هذه الوحدة الكاملة للمدنية التي هي بالإضافة إليها أولي الخبرات. لأن هذا هو فرض سقراط»[٢].

وقد نقد أرسطو أستاذه أفلاطون في الثورات فيقول: «نقد نظرية أفلاطون علي الثورات أخطاء أفلاطون المتعلقة بالنظم الذي فيه تتعاقد الحكومات المختلفة في الغالب من العادة وأفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغي»[٣].

ويبحث أرسطو عن الحكومة الفاضلة فيقول: «أن الحكومة الفاضلة التي تبحث عنها هي علي التحقيق لكتله الاجتماع أوسع نصيب من السعادة وقد قلنا أن السعادة لا تنفك عن الفضيلة»[].

ويذكر أرسطو أنواع المحاكم لقيان الدولة والحفاظ علي الأموال العامة حيث يقول: «**فلنعين بادئ الأمر ما هي الأنواع المختلفة للمحاكم:**

١- **محكمة لتصفية** الحسابات العامة.

٢- **محكمة للفصل** في الأضرار التي تلحق الدولة.

٣- **ومحكمة للفصل** في انتهاك الحرمات الدستورية.

٤- **ومحكمة لطلبات** التعويض من الأفراد أو من الحكام.

٥- **ومحكمة إليها ترفع** القضايا المدنية المهمة.

٦- **ومحكمة لقضايا القتل**»[٤].

(١) السياسة – أرسطو – صـ١٢٧.
(٢) المصدر السابق – صـ٤٤٦.
(٣) المصدر السابق – صـ٢٥٩.
(٤)المصدر السابق – صـ ٣٦٠.

" **تعقيب** "

ومجمل القول نستنتج من الفكر الاقتصادي الأغريقي بين تسليم أفلاطون وأرسطو ما يلي:

يؤكد أفلاطون (٤٢٨-٢٤٨)ق.م علي معظم نظرياته الاقتصادية في كتاب الجمهورية والقوانين وتتميز جمهوريته بالعلم والمعرفة والعلاقة الوثيقة بين الأخلاق والسياسة.

استطاع أفلاطون أن يربط بين النفس وعلم الاقتصاد وهذا ما يسمي بعلم النفس الاقتصادي فذكر النفس العاقلة وهي التي تعبر عن الحكمة في تطبيق الفضائل الأخلاقية في علم الاقتصاد ومثل الوفاء – الأمانة- الصبر- العهد ويتحدث عن النفس الغضبية بمعني أن فضيلتها تستخدم في النظريات الاقتصادية وهي الشجاعة وتبتعد عن ملذات الحياة الدنيا، وذكر أيضاً النفس الشهوانية وفضيلتها العفة وتجعل الإنسان عفيفاً في مأكله ومشربه و تصرفاته.

اهتم أفلاطون بفضيلة العدالة في كتاب الجمهورية من أجل تطبيق النظام الديمقراطي، ونشر الخير والسعادة للإنسان، وإعطاء كل ذي حق حقه، والعدالة تجعل الإنسان يقوم بعمله علي أكمل وجه، والقاضي يقوم بتطبيق العدالة.

حدد أفلاطون تقسيمات الدولة إلي ثلاث طبقات وهي الطبقة الحاكمة أو طبقة الفلاسفة (القوي العاقلة)، وطبقة الجند (القوة الغضبية) وطبقة الزراع أو الحراس وتقابلها القوي الشهوانية، ويجب تطبيق مبدأ العدالة في الدولة لكي يصبح الإنسان صالحاً وبالأخص في الطبقة الثالثة وهي طبقة المنتجين وتشمل الزراع والصناع والتجار وهؤلاء يقومون بتنمية الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات، لذلك يقول أفلاطون في جمهوريته لا يتم بناء الدولة إلا بوجود الزراع والتاجر والحداد والصانع، وتصبح الدولة في رفاهية بتوفير الذهب والمعادن الثمينة والخادمات والأطباء والطباخين.

يقسم أفلاطون الحكومات إلي:

١- الحكومة الارستقراطية. **٢- الحكومة التيموقراطية.**

٣- الحكومة الأليجاركية **٤- الحكومة الديمقراطية.**

٥- الحكومة الاستبدادية أو الطغيان.

ومن أهم صفات الحكومات عند أفلاطون وهي ما يلي:

١- **الحكومة الأرستقراطية** وهي سيطرة أحد الحاكمين علي الباقين وهي حكومة ملكية.

٢- **الحكومة التيموقراطية** وتنشأ عن طريق النظام الأرستقراطي، لما لها من احترام لسلطة الحكام والتنظيم، وعزوف المحاربين فيه عن الزراعة والأعمال التجارية.

٣- **الحكومة الأليجاركية** و هي القائمة علي الثروة والذي يحكم فيه الأغنياء من دون أن يشاركهم الفقراء في مقاليد الحكم، ونجد أن الطبقة الفقيرة تحسد الطبقة الغنية. ومن هنا يوجد اللصوص والمتسولين والمجرمون، والثروة هي الوحيد للوصول إلي الحكم،

وجاء في هذا السياق ذاته استخلاص الأفكار الاقتصادية عن أرسطو وهي ما يلي:

١- يؤكد أرسطو علي أن نشأة الدولة ترجع إلي النشأة الاجتماعية لذلك يقول: إن كل دولة هي بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير و من أهم العناصر الضرورية لوجود المدنية، أنها ستة أنواع: المواد الغذائية والفنون، والأسلحة المالية، والكهنوت وأخيراً إدارة المصالح العامة و إصدار الأحكام بغير هذه العناصر لا يمكن أن توجد المدنية ولا تكون مستقلة.

٢- من أهم أوجه المعاش عند أرسطو، المعاش الطبيعي والذي يشمل الحرب والصيد والأسلحة التي لا غني للاجتماع عنها لأجل تأييد السلطة العامة في داخلة ضد العصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه، وسعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب، ويهتم أرسطو أيضاً بأوجه المعاش المشتقة مثل المقايضة والمعاوضة، وأيضاً أوجه المعاش المصطنعة مثل الصوف والكساء – ونظرية كسب الأموال – والاقتصاد المنزلي.

٣- يحدد أرسطو أنواع الحكومات السياسية وهي الحكومات الصالحة وتقوم بدراسة الحكومة الملكية في أيدي الأخيار ويحكمون بالقانون، وهناك أيضاً الحكومة المختلطة وتقوم بدراسة فضيلة الحرب.

٤- يهتم أرسطو بدراسة الحكومات الفاسدة (الغير صالحة) مثل الحكومة الاستبدادية حكم الطغيان، وغاية الطغيان خفض المستوي الأخلاقي للرعايا، وإعدام الثقة بين المواطنين وأضعاف الرعايا وإفقارهم، وينبهنا أرسطو إلي الحكومة الأوليغارشية حكومة الأقلية وتهتم بالمنفعة الخاصة للفقراء، والصناعات المتقدمة هي أساس السعادة عند أرسطو.

٥- لقد استطاع أرسطو أن يربط بين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق عن طريق دراسة الفضائل وهي الصدق، والوفاء، والعدل، والعدل هو الذي يحقق التوازن الاجتماعي، والخيرات الخارجية وخيرات النفس وخيرات البدن.

٦- لقد تناول أرسطو علم الاقتصاد العبودي (الرق) ويجب سن القوانين من أجل الحفاظ علي الخادم والمخدوم (أي المحافظة علي الرق).

٧- يؤكد أرسطو علي نظريات اقتصادية هامة مثل مبدأ تقسيم العمل- نظرته في القيمة والنقود والفائدة، ومحاربة الربا- والسلع الضرورية – مجلس القضاء.

٨- تناول أرسطو نقد أستاذه أفلاطون في تأسيسه للدولة، ونقد نظرياته في شيوعية النساء والأولاد، والوحدة السياسية عند أفلاطون هي خيال، لذلك يقول أرسطو: ولن يكون أيسر في هذه الشيوعية الاحتياط من محذورات أثر كأصناف في انتهاك الحرمات والقتل والعمد او الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ما هو أشد خطراً في حق أب أو أم أو أقارب، وقانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضاده للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين. ومن الجدير بالملاحظة أن لأرسطو أراء اقتصادية كثيرة في علم الحيوان وبالأخص في كتابه طبائع الحيوان البحري والبري.

مناهج البحث في الفكر
الاقتصادي المغربي العربي

تمهيد

بعد أن انتهينا من مناهج البحث في الفكر الاقتصادي المشرقي العربي، نتناول الآن مناهج البحث في الفكر الاقتصاد المغرب العربي فنتحدث أولاً عن منهج البحث عند **الإمام ابن حزم الأندلسي** عن طريق مصنفاته الأصلية والبحث عند هو التحويل المنضبط أو الوجه لموقف يعالج كثير من المشكلات الاقتصادية المنتشرة في عصره، مثل إيجاره الأرض والتكافل الاجتماعي، أو التضامن الاجتماعي عن طريق الدولة.

ويستخدم ابن حزم مناهج عن طريق الأسلوب المنطقي السليم في كل شئون حياته معرفة تطبيقية **وممارسة فعلية في قوالب وقوانين ونظريات وتشمل مناهج بحثه:**

١- **رده للقياس:** فينكر ابن حزم القياس من لأجل التمسك بالأصول الأصلية لمعالجة مشكلة الطمع في المال، وغلاء الأقوات، والفقر، مستخدماً في ذلك الحجج النقلية التي تلجم اللسان وتبطل العقل.

٢- **يرفض الاستحسان:** من أجل طاعة الله لتطبيق الوظائف الاقتصادية للدولة، ومسؤولية الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي.

٣- **إبطال التعليل:** لكي يبرهن علي جميع المسائل الاقتصادية بالنصوص القرآنية.

٤- **رفض ابن حزم التقليد:** من لأجل التفقه والتدبر في الأمور الشرعية لتطبيق فرض الزكاة، والصدقة، والمساقاه، والقصاص.

٥- **المنهج الجدلي:** من لأجل أن يتمسك الإنسان بالحكمة والموعظة الحسنة في تطبيق إتباع الحق، والمناظرة العلمية الصحيحة، في علاج كثير من المشكلات الاقتصادية مثل البيوع، الأجور، الضرائب بأنواعها، والرهن والقرض، والحوالة، والشركة والمضاربة.

وتناولنا في هذا الفصل منهج البحث عند ابن رشد الحفيد وقاضي قضـــاة قرطبـــة ويقوم بتطبيق منهجه في البحث لعلاج كثير من المشـــكلات الاقتصـــادية مثـــل الأرض المستأجرة، والزكاة، والعشر، والخراج، والربا، والقراض.

ومنهج البحث عند ابن خلدون: ويتناول الفكر الاقتصادي الاجتماعي أي العلاقـــات الاجتماعية وأثرها في التنمية الاقتصادية لذلك يتحدث عن أنواع كثيرة من الصناعات مثل **(صناعة الفلاحة – صناعة البناء** ، ويؤكد ابن خلدون علي استخدام المنهج الاســـتقرائي وفوائده في علاج الكثير من النظريات الاقتصادية مثل (اختلاف أحوال العمـــران فـــي الخصب والجوع، في معني العهد– في نقل التاجر للسلع – في أن الصنائع لابد لها مـــن العلم، وفي صناعة التجارة، والطب، والحياكة و الخياطة، وفي الاحتكار) ولابن خلـــدون نظريات اقتصادية مفيدة مثل: العوامل المحددة لقيمة النقود وكسب المال.

المناهج جمع منهج والمنهج والمنهاج في اللغة: الطريق الواضح، ونهـــج الطريـــق سلكه والنهج البين الواضح والبحث في اللغة: الكشف، وبحث الأرض حفرها وبحث الأمر وفيه: اجتهد البحث حقيقته، **وبحث عنه واستقصي وهذا ما سنجده في المناهج الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي:**

أولاً: منهج الإمام أبو محمد ابن حزم(*) في دراسة علم الاقتصاد:

(ولد سنة ٣٨٤ وتوفي سنة ٤٥٦هـــ)

إن دعوة ابن حزم تتلخص في التماس مضمون القرآن والوقوف عنـــد النصـــوص الدينية، لأنة كان ظاهريا في مذهبه وظهر ذلك من خلال كتبه،

(*):« من أسرة نبيلة من مولدي الأندلسي، مثلت، دوراً سياسياً وثقافياً في آخر عهد الدولة المروانية أصلها من منت ليتم قرب ولية، علي مصب نهر أديال، من كورة ليلة في غرب الأندلس ويذكر ياقوت وغيره أن ابـــن حزم وزر بعد ذلك، لهشام الثالث الملق" بالمعتد" كان في أول أمره شافعي المذهب، مندفعاً فيـــه، متحمســـاً لأحكامة، ثم تجول إلي المذهب الظاهري، مذهب داوود بن علي واتباعه من أهل الظـــاهر ونفـــاه القيـــاس والتعليل» [دائرة المعارف– البستاني – المجلد الثاني –مادة ابن حزم – بيروت – بدون طبعة ســـنة ١٩٨٥، صـــ٤٤١، ٤٤٢]

– من ثناء العلماء عليه «كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهة، مستنبطاً للأحكام من الكتـــاب والســـنة، ومـــن مؤلفاته: كتاب سماه "الايصال إلي فهم كتاب الخصال الجامعة لحمل شرائع الإسلام في الواجـــب والحـــلال والحرام"»[وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان – ابن خلكان – حققه د.إحسان عباس المجلـــد الثالـــث – دار صادر – بيروت – بدون طبعة ١٩٧٠.صـــ٣٢٥]

أهم المناهج الإسلامية المستخدمة في دراسة الاقتصاد عند ابن حزم:

من أهم المناهج المستخدمة وهي ما يلي:

١) ردة للقياس:

يقول ابن خلدون في مقدمته: « ثم انكر القياس طائفة من العلماء وأبطلوا العمل به هم الظاهرية وجعلوا المدارك كلها منحصرة في النصوص والإجماع وردوا القياس الجلي والعلة المنصوصة إلي النص لأن النص علي العلة نص علي الحكم في جميع محالها وكان إمام هذا المذهب داود بن علي وابنه وأصحابهما وكانت هذه المذاهب الثلاثة هي مذاهب الجمهور المشتهرة بين الأمة»(١).

وبالرغم من انكار القياس في الفكر الاقتصادي عند ابن حزم، إلا أننا نجد له نظريات اقتصادية تختص بالمال حيث يقول « ومن طلب الجاه والمال واللذات لم يساير إلا أمثال الكلاب الكلبة والثعالب الخلبة ولم يرافق في تلك الطريق الأكل عدو المعتقد خبيث الطبيعة»(٢).

من النص السابق يتبين لما تحذير ابن حزم من جمع المال والطمع فيه لذلك يشبه الإنسان الذي يجب المال حباً جماً بأنة مثل الكلب، ومن صفاته الخبث والصفات الذميمة.

وعن الطمع في المال يقول ابن حزم: «أن الطمع سبب إلي كل هم حتى في الأموال والأحوال فإننا نجد الإنسان يموت جاره وخالة وصديقة وابن عمته وعمة لأم وجد أبو أمة وابن نبته لا مطمع له في ماله ارتفع عنه الهم لفوته عن يده وأن جل خطره وعظم مقداره فلا سبيل إلي أن يمرَّ الاهتمام لشئ منه بباله حتى إذا مات له عصبة أو مولي علي بعد وحدث له الطمع في ما له حدث له من الهم والأسف والغيظ والفكرة بقوت اليسير منه عن يده»(٣)، وبعد ذلك يتناول ابن حزم بعض الرذائل المفسدة لعلم الاقتصاد.

---

(١) مقدمة من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر – ابن خلدون – دار ومكتبة الهلال– الطبعة الأخيرة ٢٠٠٠م.صـ٢٨٣.

(٢) الأخلاق والسير في مداواة النفوس – ابن حزم – صـ٢٢.

(٣) المصدر السابق – صـ٥٥

ويحذرنا ابن حزم من رذيلة الطمع **والجشع في تحصيل الأموال** فيقول: « الحرص متولد عن الطمع والطمع متولد من الحسد والحسد متولد عن الرغبة والرغبة متولدة عن الجور والشح والجهل، ويتولد من الحرص رذائل عظيمة منها الذل والسرقة والغضب والزنا والقتل والعشق والهم والفقر»[١].

موقف ابن حزم من القياس(*):

نجد أن ابن حزم فقيه[٢] وأصولي، وهو علي المذهب الظاهري[٣] لذلك يرفض القياس، لكي يستعمل الحجج النقلية من القرآن الكريم.

يقول د. ماجد فخري « وبعد أن يرفض ابن حزم جميع أنواع القياس والاستدلال في الشؤون الفقهية، ينكر لمذاهب الكلام علي اختلافها باعتبار أنها باطلة وبلا جدوى»[٤].

من النص السالف الذكر يتضح لنا أن ابن حزم ينكر القياس في مناهج علم الاقتصاد: وبالرغم من ذلك يتناول في فصل فيما يتعامل الناس به وفي الأخلاق بعض **النظريات الاقتصادية مثل: غلاء الأقوات، ومساوئها، وأسبابها حيث يقول:** « من عجائب

---

(١) المصدر السابق – صـ٦٤

(*) القياس: أما القياس فهو في اللغة عبارة عن التقدير، ومنة يقال قست الأرض وفي اصطلاح الأصوليين: فهو منقسم إلي قياس العكس،وقياس الطرد أما قياس العكس فعبارة عن تحصيل نقيض حكم معلوم ما في غيره لأقدامهما في علة الحكم. وقياس الطرد فقد قيل فيه عبارات غير مرضية لابد من الإشارة إليها وإلي أبطالها [الإحكام في أصول الأحكام الآمدي – حـ٣. مطبعة المدني .دت.صـ١٦٧]

(٢) علم الفقه: وصناعة الفقه هي التي بها يقتدر الإنسان علي أن يستنبط تقدير شئ مما لم يصرح واضح الشريعة بتحديده علي الأشياء التي صرح فيها بالتحديد والتقدير، وأن يتحري تصحيح ذلك حسب غرض واضح الشريعة بالعلة التي شرعها في الأمة التي لها شرع، وكل ملة فقيها آراء وأفعال التي يعظم بها الله، والأفعال التي بها تكون المعاملات في المدن إحصاء العلوم نصر الفارابي –شرح د. علي بو ملحم – دار ومكتبة الهلال –بيروت – الطبعة الأولي – ١٩٩٦م – صـ٨٥،٨٦.]

(٣) المذهب الظاهري: «مذهب محمد بن داود بن علي الظاهري الفقيه أبو بكر أحد أذكياء زمانه وصاحب كتاب الزهرة، تصدر للاشتعال والفتوي ببغداد» [شذارت الذهب – ابن الحنبلي – حـ٢ صـ٢٢٦، دول الإسلام – الذهبي حـ١ صـ٢٦٩]

(٤) تاريخ الفلسفة الإسلامية – الطبعة الثانية – ٢٠٠٠ صـ٤٨٢.

الدنيا قوة غلبت آمال فاسدة لا يحصلون منها إلا علي إتعاب النفس عاجلاً ثم السهم والاثم أجلاً كمن يتمني غلاء الأقوات التي في غلائها هلاك الناس وكمن يتمني بعض الأمور التي فيها الضرر لغيره وإن كانت له فيها منفعة»

ولمزيد من التوضيح للتحفظات التي أسلفنا الإشارة إليها لغرض لبعض أوجه النشاط والارتباك والتفاعل في الاقتصاد الإسلامي، وبين سائر ما يتصل به من خصائص **وعناصر إسلامية أخري. فمن هذه الأوجه عند ابن حزم وهي ما يلي:**

١- ارتباط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق، وأن الكون مسخراً للإنسان، ويجب البعد عن الإعجاب بالمال والغرور به لأنة حمق يقول ابن حزم: « أن عجبك بالمال حمق لأنة أحجار لا تنتفع بها إلا أن تخرجها عن ملكك بنفقتها في وجهها فقط والمال أيضاً غاد ورائح وربما زال عنك ورأيته بعينه في يد غيرك ولعل ذلك يكون في يد عدوك فالعجب بمثل هذا سخف والثقة به غرور وضعف، وأن أعجبت بحسنك ففكر فيما يولد عليك»[١].

٢- يهتم الاقتصاد الإسلامي في مذهب ابن حزم بالحلال والحرام، والأخلاق الكريمة، والبعد عن الأخلاق وتغيرها ينتج عنها نظريات اقتصادية يجب علاجها مثل الفقر فيقول في مداوة أدواء الأخلاق الفاسدة: « تتغير الأخلاق الحميدة بالمرض وبالفقر وبالخوف وبالغضب وبالهرم وارحم من منع ما منحت ولا تتعرض لزوال ما بك من النعم بالتعاصي علي وأهبها تعالي»[٢].

٣- من مداواة أدواء الأخلاق الفسادة: « الفقر والخمول فلا دواء لهم أنجح منه...وقد يكون العجب كميناً في المرء حتى إذا حصل علي أدني مال أو جاه ظهر ذلك علية

(١) الأخلاق و السير في مداواة النفوس – ابن حزم – صـ٧٠.

(٢) المصدر السباق – صـ٧٧.

وعجز عقله عن قمعه وستره»[١]. ،ولعل خير منهج يهتم بالفكر الاقتصادي عند ابن حزم هو نفيه للقياس، وسوف نذكر فيما بعد سبب نفيه للقياس وأهمية ذلك.

أسباب نفي القياس عند ابن حزم:

عند نفيه للقياس يقول عنه المراكش المتوفي عام ٦٤٧هـ : « ومذهبة الذي يتقلده وهو مذهب داود بن علي بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري ومن قال بقولة من أهل الظاهر ونفاه القياس والتعليل»[٢].

وقرر ابن حزم نفي القياس لأنة علي: المذهب الظاهري ونجد ذلك في كتابة النبذ في أصول الفقه والأحكام ، ولكي يستعمل النص القرآني، يقول عنه د.حسن صفي في ذلك: « ويستعمل ابن حزم الحجج النقلية "السلطوية" التي توصي بسلطة النص وتلجم اللسان وتبطل العقل مثل: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[٣] ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٤] حتى يتوقف كل عمل عقلي[٥] في النص»[٦]

وفيما سلف ذكره يتضح لنا أن ابن حزم «لا يقتصر علي إبطال الرأي بل هو يذهب أيضاً إلي إبطال القياس»[٧]

---

(١) المصدر السابق – صـ٨٦.

(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب – المراكشي – وضع حواشيه خليل عمران المنصور– دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – الطبعة الأولي – ١٩٩٨م. صـ٣٥

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٣

(٤) سورة الحجر آية ٩

(٥) بالنسبة لأحكام العقل عند ابن حزم: « بل انه يؤيد أحكام العقل بالنصوص الدينية فيسوق القضايا العقلية والتجريبية ثم يردها بما يزكيها من القرآن، فيما يقطعه من قصص ويسوقه من غير أو فيما جاء به القرآن أو السنة من أوامر فمثلا عند الكلام علي فضل العقل في إدراك الفضائل وأم الرذائل لا تقع إلا من غفوة» [ابن حزم حياته –آراؤه وفقهه – الإمام محمد أبو زهرة دار الفكر العربي –بدون طبعة – ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.صـ١٤٠]

(٦) من النص إلي الواقع. د.حسن حنفي – مركز الكتاب للنشر، القاهرة– الطبعة الأولي –ط١ –٢٠٠٤م. صـ١٥٨.

(٧) ابن حزم الأندلسي د.زكريا إبراهيم – الدار المصرية للتأليف والترجمة – ١٩٦٦ صـ١٩٠.

ولابن حزم أدلة عديدة علي إبطال القياس أفاض في الحديث عنها خصوصاً في كتابة المسمي بـ "الأحكام في أصول الأحكام" ، وعاد إليها في كتاب "النبذ" وفي غيره من مؤلفاته الفقهية العديدة ، وأول هذه الأدلة أنة لا محل للقول بأن القياس هو الحكم فيما لا نص فيه، فإن هذا معدوم، والدين كله منصوص عليه، والحق أن ما أمر الله به فهو واجب وما نهي عنه فهو حرام، فالقياس يعبر عن المنهج الاقتصادي عند ابن حزم.

وهناك دليل أخر لإبطال القياس حيث يقول: « فهو أنة حتى لو افترضنا انعدام النص في بعض الأحيان، فكيف لنا أن نقدم دعوي بلا برهان؟ أن قلنا أن الحكم في الفرع غير المنصوص عليه قد أخذ مباشرة من النص، فنحن هنا أبعد ما نكون عن القياس، وأما إذا قلنا أنة لم يؤخذ من النص ولا اجماع، فنحن هنا إنما نحكم بدون معرفة، وبالتالي فإن حكمنا لابد من أن يجئ منطوياً علي أشكال وتلبيس»[1].

والهدف الأسمى عند ابن حزم من نفيه للقياس لكي يتحدث عند بعض العلوم والمصطلحات التي تستخدم في النظريات الاقتصادية ومن أهمها:

١- قوة إدراك العقل علي إدراك الحواس لذلك يقول عن العدد المستخدم في النظريات الاقتصادية: « أن كل ما يوجد فقد حصره العدد وما حصره العدد فهو متناه»[2]

٢- لعلم العدد منافع كبري في حياتنا اليومية منها استخدامه في العمليات الحسابية، وفي قسمة الأموال، وفي عليم المواريث، وفي العمليات التجارية.

٣- علم العدد ترجع أهميته في استخدامه للمسائل الفقهية المتعلقة بالزكاة، والمواريث، والوديعة ، الحوالة، والرهن، والوكالة، والشركة، والقرض.

---

(١) المرجع السابق- صـ١٩٢

(٢) الأصول والفروع – ابن حزم – تحقيق د. عاطف العراقي وآخرون - صـ٢٣١

" فان فضلت فضلة من المال كانت الوصية في الثلث فما دونه، لا يتجاوز وزنها بها الثلث علي ما نذكر في "كتاب الوصايا" من ديواننا هذا" [المحلي بالآثار- ابن حزم – حـ٨ صـ٢٦٣]

فيما سبق يتبين لنا أن ابن حزم ينفي القياس لكي يعتمد علي النص القرآني أي يعتمد علي ظاهر الآيات القرآنية الكريمة، ويقول عنه د.عمرو فروخ «ثم صنع لنفسه مذهباً هو المذهب الظاهري الذي يستمد أحكامه من ظاهر آيات القرآن الكريم ومن لفظ الحديث الشريف ثم هو يلغي سايرِ مصادر التشريع كالرأي والقياس والتقليد (للمتقدمين من الفقهاء) والتأويل[1] (النظر في باطن الآيات) والاستحسان، وهو لا يقبل القياس إلا إذا استند القياس إلي نص من القرآن والحديث، ولا يأخذ بالإجماع[2] إلا إذا كان من الصحابة، وعمدة مذهب داوود بن علي قوله تعالي: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[3]»[4]

ويستدل ابن حزم علي نفي القياس من خلال أصحاب. المذهب الظاهر حيث يقول:

« وذهب أصحاب الظاهر إلي إبطال القول بالقياس في الدين جمله وقالوا: لا يجوز الحكم البته في شئ من الأشياء كلها- إلا بنص كلام الله تعالي أو نص كلام النبي ﷺ أو بما صح عنه ﷺ من فعل أو إقرار أو إجماع من جميع علماء الأمة كلها»[5]

وعندما يرفض ابن حزم القياس يضْربْ لنا الأمثلة مستشهداً بالآيات القرآنية فيقول: «فما شغبوا أن قالوا: قال الله عز وجل﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[6]، فوجب إذ منع من قول: (أف) للوالدين أن يكون ضربهما أو قتلهما ممنوع لأنها أولي من قول (أف)»

---

(١) **التأويل:** في الأصل الترجيح، وفي الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلي معني يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسنة مثل قوله تعالي يخرج الحي من الميت إن أراد به اخراج الطير من البيضة كان تفسيرا وأن أراد أخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً[التعريفات – الجرحاني صـ٤٣]

(٢) الإجماع: في اللغة العزم والاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في هصر علي أمر ديني (التعريفات الجرحاني) –صـ٥.

(٣) سورة النساء آية ٥٩

(٤) ابن حزم الكبير د. عمر فروخ –دار لبنان للطباعة والنشر –بيروت –لبنان الطبعة الأولي – ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م .صـ٣٤.

(٥) الأحكام في أصول الأحكام – ابن حزم – مصدر سابق صـ٣٨٦.

(٦) سورة الإسراء –آية رقم: ٢٣.

هذا قول من يقول بالقياس في الآية أما ابن حزم فيرد عليهم عن طريق المذهب الظاهري فيقول: « ولكن لما قال الله تعالي في الآية نفسها﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۝ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾[1] وخفض الجناح والذل والرحمة لهما والمنع من انتهارهما، وأوحيت أن يؤتي إليهما كل بروكلها وكل خير، وكل رفق فيهذه الألفاظ وبالأحاديث الواردة في ذلك»[2]

ويشير ابن حزم إلي أن الإنسان: هو المفضل من عند الله سبحانه وتعالي بنعمه العقل فوجب علية أن يتبع القرآن والسنة حيث يقول: « ولا سبيل إلي أن يكون الله تعالي حكم في الشريعة يلزمنا لم يجل علية دنيلاً من نص، وقال تعالي: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾[3] فما لم يكن في الكتاب فليس من الدين في شئ، وهو ساقط عنا بيقين»[4]

وينفي ابن حزم القياس من خلال تمسكه بطاعة الله والرسول ويستدل علي ذلك من الآيات القرآنية حيث يقول: « ولا نبالي باستدلاله في ذلك، إذا لم يأمر الله تعالي ما اتفقوا عليه، وترك ما تنازعوا فيه حتى نرده فنحكم فيه القرآن والسنة فقد فعالنا ذلك، إذ لم يأمر الله تعالي باتباع استدلال الواحد أو الطائفة من العلماء، وإنما أمرنا باتباع ما اتفقوا علية، وترك ما تنازعوا فيه حتى نرده فنحكم فيه القرآن والسنة فقد فعلنا ذلك، فأخذنا بما أجمعوا عليه وهو أقل ما قيل لقوله تعالي: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[5] فلا يحل لمسلم خلاف هذا وكلفنا من زاد علي ذلك المقدار زيادة بتورع فيها أن يأتي

(١) سورة الإسراء –آية رقم: ٢٣.

(٢) الأحكام في أصول الإحكام – ابن حزم – صـ٣٨٨.

(٣) سورة الإنعام آية ٣٨

(٤)الأحكام في أصول الإحكام – ابن حزم– دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان – بدون طبعة صـ٤٨.

(٥) سورة النساء: آية ٥٩

ببرهان من النص، فإن جاء ببرهان من القرآن والسنة قبلنا منه، وإلا تركنا قوله لأن من لم يأتي ببرهان فليس صادقاً لقوله تعالي: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1]»[2].

مبادئ الإسلام في ميدان الاقتصادي الاجتماعي عند ابن حزم الأندلسي:

ويشمل الإنفاق في سبيل الله– الصدقات الواجبة – فرضية الزكاة

من أهم نماذج الاقتصاد الإسلامي عند ابن حزم وهي ما يلي:

مبدأ الضمان الاجتماعي عند ابن حزم:

« تضمن الزكاة للفقراء حقاً معلوماً هو نسبه محددة في أموال القادرين ولكن الفكر الإسلامي مثلاً في ابن حزم الأندلسي، لم يكتف بذلك فيقرر مبدأ اجتماعياً هاماً في نطاق الشريعة هو مبدأ مسئولية المجتمع عن ضمان تحقيق مستوي معين من العيش لكل عاجز، وكل محتاج حتى لو تجاوزت تكاليف ذلك حدود الزكاة المفروضة وواضح أن هذا الرأي يبدأ من ضرورة ضمان مستوي خاص من الحياة لكل فرد من أفراد الطبقة الضعيفة ثم يتحدد بعد ذلك واجب الأغنياء نحو الفقراء طبقاً لهذا المستوي الذي يجب أن نضمنه للفقراء»[3]. وهناك مبادئ عامة عند ابن حزم يتحدث عنها.

يقرر ابن حزم المبادئ العامة الآتية:

١- أن حق الفقراء في الأموال الخاصة بالأغنياء غير محدد بحدود الزكاة

٢- يحدد ابن حزم مستوي معين من الحياة للفقراء يجعله حقاً لهم في عنق المجتمع وأوجب علي الدولة ضمان تحقيقه.

٣- أنة لم تكف الزكاة لسد حاجات الفقراء فإن للسلطة العامة أن تأخذ منهم بعد الزكاة.

٤- جعل ابن حزم هذا المستوي رحباً يتضمن الغذاء والكساء والمسكن.

---

(١) سورة البقرة: آية ١١١

(٢) الأحكام في أصول الأحكام ابن حزم صـ٥٢

(٣) المحلي بالآثار – ابن حزم –حـ٦ – صـ٢٥٦.

فطبقاً لما يراه ابن حزم تكون الدولة مسئولة عن ضمان وتحقيق الحاجات البشرية والأساسية الثلاثة: المأكل والملبس والمسكن لكل فرد من أفراد الطبقة الضعيفة في المجتمع«والواقع أن ابن حزم آرائه تؤيده قواعد المذاهب الاجتهادية وقواعد الشريعة العامة- للكتاب والسنة والآثار».

« وابن حزم هو ذلك الإمام الثائر الذي تسلح بروح المصلح الاجتماعي وبعقل المفكر الحر للبحث عن علاج حاكم في دائرة الشريعة الإسلامية لمشكلة الفقر – ويعتبر رائداً في ميدان الاقتصاد الاجتماعي»(١).

ويؤكد ابن حزم علي أن القول: بالقياس باطل حيث يقول: « ولا يحل بالقياس في الدين، والقول به باطل، مقطوع علي بطلانه عن الله تعالي»(٢).

ويبرهن ابن حزم علي أن القياس حرام من خلال القرآن الكريم فيقول: « برهان ذلك: ما ذكرناه آنفاً من إبطال الرأي فإن قالوا: إن القول بالقياس في القرآن، وذكروا قول الله تعالي: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾(٣) وجزاء الصيد وكذلك الجروح»(٤)

وينقد ابن حزم كل من يقول بالقياس فيقول: «قلنا لهم: ليس معني "اعتبروا" في لغة العرب" [قيسوا] ولا عرف ذلك أحد من أهل اللغة، وإنما معني "اعتبروا" تعجبوا واتعظوا قال تعالي: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾(٥)»(٦)

المقارنة بين القياس في أصول الفقه والقياس في المنطق عند ابن حزم:

فيما سبق تبين لنا أن ابن حزم كان ظاهري المذهب لذلك رفض القياس لأنة يأخذ بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة: أما القياس في المنطق فإنه يهتم به اهتماماً كبيراً ومكوناته.نظراً لأهميته في النظريات الاقتصادية.

(١) المبادئ الاقتصادية في الإسلام- د.علي عبد الرسول – دار الفكر العربي – ط٢ ١٩٧٩صـ١٧٨.
(٢) النبذ في أصول الفقه – ابن حزم – مصدر سابق صـ٩٨.
(٣) سورة الحشر: آية ٢
(٤) النبذ في أصول الفقه – ابن حزم – مصدر سابق صـ١٥٥
(٥) سورة يوسف: آية ١١
(٦) النبذ في أصول الفقه – ابن حزم – مصدر سابق صـ١٥٥

معرفة ابن حزم بالقياس ومكوناته:

يقول د.محمد جلوب فرحات: « تبدأ ثقافة ابن حزم بتحديد ماهية البرهان من خلال الحديث عن مكونات البرهان، وتجدر الإشارة إلي أن كلامه هنا ينحصر في حدود البرهان في علم المنطق، أي أنة بحث في نظرية القياس الأرسطية، والقياس وبتعبير ابن حزم:" الخاص الجامعة أو السلجون" وهو نظام منطقي يتألف من ثلاث قضايا، من مقدمتين ونتيجة، وأن النتيجة تتبع بالضرورة المقدمات: مثال ذلك أن نقول: كل إنسان حي فهذه قضية علي انفرادها: ثم نقول وكل حي جوهر فهذه أيضاً قضية تسمي علي انفرادها»[١].وعلم المنطق من أهم أسس علم الاقتصاد الفكري.

ويهدف ابن حزم إلي تحديد المعاني الاقتصادية والمفاهيم العامة للزكاة لكي تصبح في سياق نصي لفحص العمليات الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق.

القياس المنطقي عند ابن حزم (المجال التحليلي الوصفي، تحليل السياسات)

كل إنسان حي

وكل حي جوهر

فيحدث من هذا الاجتماع قضية ثالثة وهي إن كل إنسان جوهر فهذه قضية تسمي علي انفرادها نتيجة، فإذا جمعتها لثلاثتها سميت كلها جامعة[٢]

ومن خلال اهتمام ابن حزم بالقياس المنطقي عند أرسطو نجد أنة عرضه في المحاور الآتية:

١- ناقش الشروط التي يتوجب توفرها في الأقيسة المنتجة ومن أهمها أنة يجب علي المتعلم إلا يثق بالأقيسة التي تؤدي مرة إلي الصدق ومرة أخري إلي الكذب، وأن

(١) الفكر المنطقي الإسلامي –د.محمد جلوب فرحان – الناشر – مكتبة بسام الموصل بدون طبعة ١٩٨٨- صـ١٠٤.

(٢)المرجع السابق – صـ١٠٤، ١٠٥.

يعرف أن مقدمات ونتائج هذا النوع من البرهان لا يمكن الوثوق بها، ويبرهن علي ذلك بأمثلة شرعية باعتباره مفكر مسلم.

٢- بين ابن حزم أن البرهان الذي يتألف من مقدمتين سالبتين، كليتين كانتا أم جزئيتين، فإنه البرهان غير منتج، وأن القضايا النافيات لا تنتج، كليتين كانتا أو جزئيتين، أي أنها لا تنتج أنتاجاً موثوقاً، والبرهان يعبر عن ركائز علم الاقتصاد.

الأمثلة في القياس من البرهان أمور شرعية عند ابن حزم.

يقول ابن حزم: « ونمثل ذلك بمثال شرعي فبقول: أنك تقول في النافية الكلية: إذا صح أنة ليس شئ من المسكرات حلالاً فليس شئ من الحلال مسكر أو لو عكستها جزئية لصدقت أيضاً، ولكن الكلي أتم وأعم للمطلوبات»[١]

من أهم مناهج البحث الإسلامي في النظريات الاقتصادية عند ابن حزم

رفضه للاستحسان:

لذلك يقول ابن حزم: « والحق حق وإن استقبحه الناس، والباطل باطل وأن استحسنه الناس فصح أن الاستحسان شهوة واتباع للهوي وضلال»[٢]

ويبرهن ابن حزم علي ذلك من خلال استشهاده بالآيات القرآنية، وأن كان يقول بالإجماع[٣] ولكن جعل له شروط وهو من الإجماع المتيقن فيقول: « قال عز وجل ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[٤] وأحسن الأقوال ما وافق القرآن وكلام الرسول ﷺ، هذا هو

(١) كتاب البرهان – ابن حزم – من ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي- تحقيق د.إحسان عباس – الناشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر – حـ٤ – الطبعة الأولي ١٩٨٣م- صـ٢٢٥.

(٢) الأحكام في أصول الإحكام – ابن حزم – حـ٦ صـ١٩٦.

(٣) مسائل الإجماع عند ابن حزم حيث يقول: « وصح الإجماع علي أن أرواح الأنبياء في الجنة وأخبر النبي ﷺ عنه رآهم ليلة أسري به في السموات فصح أن الجنة ما بين سمة وسماء» [الأصول والفروع – ابن حزم – تحقيق د.عاطف العراقي وآخرون – مكتبة الثقافة الدينية مصر – الطبعة الأولي – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م صـ١٨٥].

(٤) سورة الزمر آية ١٨.

الإجماع المتيقن من كل مسلم ومن قال غير هذا فليس مسلماً وهو الذي بينه عز وجل إذ يقول: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾[1]»[2].وهذا الجانب هو" الجانب الإيماني العقدي" في دراسة علم الاقتصاد.

والهدف من رفض الاستحسان عند ابن حزم طاعة الله حيث يقول: « وقال بعض السلف الصالح: "تري الرجل لبيباً داهياً فطناً ولا عقل له" فالعاقل من أطاع الله عز وجل»[3].

تناولنا فيما سبق ذكره مفهوم القياس عند ابن حزم الأندلسي وأهميته والغرض منه، وكذلك رفضه للاستحسان، وفسر لنا السبب في ذلك وهو طاعة الله عزل وجل ورسوله من أجل تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية وهذا لا يتم عند ابن حزم إلا عن طريق ما يلي:

١- الوظائف الاقتصادية للدولة (الضمان الاجتماعي).

٢- مسئولية الدولة وتحقيق العدل الاجتماعي.

٣- أهداف ومبررات تدخل الدولة من أجل التعرف علي العلاقات التجارية والنقدية والتي تهدف إلي تفسير مختلف الحوادث والتنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل الاقتصادي، ويقرر ابن حزم أن الدولة مسئولة عن المأكل والملبس والغذاء.

٤- القياس المنطقي عند ابن حزم يؤكد علي تناول أساليب التحليل الاقتصادي والذي يحتوي **علي أسلوبان أساسيان وهما ما يلي:**

أ- المنطق اللفظي أو الأسلوب الاستقرائي.

ب- المنطق الرياضي أو الأسلوب الاستنباطي.

---

(١) سورة النساء آية ٥٩.

(٢)الأحكام في أصول الإحكام – ابن حزم – حـ٦

(٣) المصدر السابق حـ١ صـ٧.

ويقارن ابن حزم دائماً بعقد المقارنات بين استخدام القياس في أصول الفقه واستخدام القياس في المنطق من أجل أهمية القياس في استخدامه في علم الاقتصادي عن طريق ما يلي:

١- إظهار العيب الذي في البضاعة لأن إخفائها من الغش.

٢- النهي عن بيع البعض علي البعض يعني إذا رغب شخص سلعة وهو يساومها عنه أحد فلا يجوز لأحد البائعين.

٣- يهتم هذا القياس بدراسة المعاملات الربوية والرقابة علي السوق، وينكر الظاهرية تعريفاً محدداً للاحتكار وإنما ذكروا أن العبرة في الاحتكار المحرم هو وجود الإضرار بالناس في إمساك البيع ولم يقيدوا ذلك بالقوت قال ابن حزم « الحُكرة المضرة بالناس حراك سواء الابتياع أو في إمساك ما إتباع المحلي ٦٤/٩»[١]

وبعد ذلك يتناول ابن حزم أحكام النفس الإنسانية والاستحسان في دراسة النظريات الاقتصادية.

ومن الجدير أن ابن حزم يربط بين النفس الإنسانية والاستحسان بمعني أن إتباع الهوى والاستحسان من النفس الإمارة بالسوء فيقول: « وهذا كله راجع إلي ما طابت عليه أنفسهم وهذا باطل بقول تعالي: ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾[٢] ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾[٣] بقوله تعالي:﴿ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[٤]

(١) أحاديث الاحتكار صحتها وأثرها في الفقه الإسلامي د. عبد الرزاق خليفة الشابجي دار ابن حزم – الطبعة الأولي – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.صـ٤٩.

(٢) سورة النازعات :آية ٤٠ ، ٤١

(٣) سورة يوسف: آية ٥٣.

(٤) سورة الروم: آية ٢٩.

وقال تعالي: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾[١]، وفي هذه الآيات إبطال أن يتبع أحد ما استحسن بغير برهان[٢] من نص أو إجماع»[٣].

ويستدل ابن حزم بالآيات القرآنية لرفضه للاستحسان حيث يقول: « وهذا بين معني قول الله عز وجل: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[٤] إنما هو في أمر الدين، فكل ما تكلم به النبي في شئ من تحريم أو إيجاب فهو عن الله تعالي بيقين»[٥]

إبطال التعليل:

يقول ابن حزم في الجزء الثامن من كتابه الإحكام في الباب التاسع والثلاثون: « في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين، ذهب القائلون بالقياس من المتحذلقين المتأخيرن إلي القول بالعلل، واختلف المبطلون للقياس، فقالت طائفة منهم: إذا نص الله تعالي علي أنة جعل شيئاً ما سبباً لحكم ما، فحيث ما وجد ذلك السبب وجد ذلك الحكم، وقالوا: مثال ذلك قول رسول الله ﷺ، إذ نهي عن الذبح بالسن: "وأما السن فإنه عظيم"»[٦].

ومن النص السابق يذكر ابن حزم مصطلح المتحذلقين المتأخرين، وهذا المصطلح يدل علي النقد الشديد لهم وكل من يقول بالعلل، ويقرر أن هذا القول ليس لأحد من أصحابه، والقوم الذين يقولون بالعلل لا يعتد برأيهم حيث يقول: « وهذا ليس بقول أبو سليمان رحمه الله، ولا أحد من أصحابنا، وإنما هو قول لقوم لا يعتد بهم في جملتنا كالقاساني »[٧]، وهذه النظرية يستخدمها علم المواريث[١].

---

(١) سورة القصص: آية ٥٠.

(٢) البرهان عن ابن حزم يشمل تحليل المعاني والعلاقات بين الكلمات والمفاهيم، والسياق النصي عند ابن حزم يهتم بالمسائل الاقتصادية مثل القراض- الزكاة – التجارة – البيع – الهبة –الربا.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام – ابن حزم – حـ٦ صـ١٩٨.

(٤) سورة النجم: آية ٢، ٤.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام – ابن حزم –حـ٦ صـ٢١٤.

(٦) الإحكام في أصول الأحكام –ابن حزم –حـ٨ – صـ٥٨٣.

(٧) المصدر السابق –نفس الصفحة.

إبطال التعليل عند ابن حزم:

ويؤكد ابن حزم علي أن المذهب الظاهري يبطل التعليل، لذلك يدعو الناس إلي التمسك بالمذهب الظاهري وتعاليمه الفقهية فيقول: « وقال أبو سليمان، وجميع أصحابة رضي الله عنهم، لا يفعل الله شيئاً من الأحكام وغيرها لعلة أصلاً بوجه من الوجوة، فإذا نص الله تعالي أو رسوله ﷺ علي أن أمر كذا بسبب كذا أو من أجل كذا، ولأن كان كذا أو كذا، فإن ذلك كله ندري أنة جعله الله أسباباً لتلك الأشياء في تلك المواضع التي جاء النص بها فيها ولا توجب تلك الأسباب شيئاً من تلك الأحكام في غير تلك المواضع البتة»[٢].

أما المذهب الظاهري فيقرر ذلك يقول ابن حزم: « قال أبو محمد: وهذا هو ديننا الذي ندين به وندعو عباد الله تعالي إلية، وتقطع علي أنة الحق عند الله تعالي»[٣]

ويبرهن ابن حزم علي إبطال التعليل من خلال استخدام الإجماع: « قال أبو محمد: وأما الصواب الذي لا يجوز غيره فهو أن السن والظفر لا يحل الذبح بهما ولا النحر، منزوعين كانا أو غير منزوعين، فأما ما عداهما من عظم ومن الحبشة أو غير ذلك مما يغري- مخلات الذبح به والنحر والتذكية، فإن قالوا: إن الإجماع منعنا أن يطرد التعليل في مدي الحبشة في الحديث المذكور قيل لهم وبالله تعالي التوفيق. قد ثبت الإجماع علي صحة قولنا، وعلي إبطال التعليل، وإلا نتعدي السبب المنصوص عليه ما لم ينص علية، ولو كان كالتعليل حقاً ما جاز وجود الإجماع بخلافة»[٤]

---

(١) اتفقوا أن المواريث التي ذكرنا، إنما هي فيما أفضلت الوصية الجائزة وديون الناس الواجبة، فإن فضل بعد الديون شئ، وقع الميراث بعد الوصية، واتفقوا أن الوصية لا تجوز إلا بعد ديون الناس[مراتب الإجماع – ابن حزم –صـ١٩٠]

(٢) الأحكام في أصول الأحكام – ابن حزم – حـ٨ – صـ٥٨٣.

(٣) المصدر السابق – نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق – صـ٥٨٥.

رفض ابن حزم التقليد:

نجد أن ابن حزم يجعل له فصلاً كاملاً في كتابه "النبذ" وهذا يدل علي رفضه الكامل له حيث يقول: «والتقليد حرام، ولا يجل لأحد أن يأخذ بقول أحد بلا برهان»[١]

وبرهن ابن حزم علي ذلك من خلال الآيات القرآنية فيقول: « برهان ذلك قوله تعالي: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[٢] وقوله تعالي ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[٣] وقوله تعالي مادحاً لقوم لم يقلدوا: ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٤] »[٥]

الفرق بين العامي والعالم في ترك التقليد عند ابن حزم:

« قال أبو محمد رحمه الله تعالي: والعامي والعالم في ذلك سواء، وعلي كل أحد حظه الذي يقدر عليه من الاجتهاد»[٦].

وفي ضوء ما تقدم يتبين لنا أن ابن حزم لا يفرق بين العامي والعالم في ترك التقليد كليمهما سواء بسواء ويستدل علي ذلك من القرآن الكريم فيقول: « برهان ذلك أننا ذكرنا أنفا النصوص في ذلك، ولم يخص سواء الله تعالي عامياً من عالم: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[٧] فإن ذكروا قول الله تعالي: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾[٨]، قيل لهم: ليس أهل الذكر واحداً بعينه، فالكذب علي الله عز وجل لا يجوز، وإنما نسأل أهل الذكر ليخبرونا بما عندهم من أوامر الله تعالي الواردة علي لسان رسوله ﷺ لا عن شرع يشرعونه لنا»[٩]

(١) النبذ في أصول الفقه الظاهري- ابن حزم – مصدر سابق –صـ١١٤.
(٢) سورة الأعراف: آية (٣)
(٣) سورة البقرة: آية (١٧٠)
(٤) سورة الزمر: آية (١٧، ١٨)
(٥) النبذ في أصول الفقه الظاهري – ابن حزم – صـ١١٥.
(٦) المصدر السابق – صـ١١٧
(٧) سورة مريم: آية (٦٤)
(٨) سورة الأنبياء: آية(٧)
(٩) النبذ: ابن حزم – صـ١١٧.

رفض ابن حزم التقليد:

نجد أن مذهب ابن حزم يرفض التقليد: لكي يتمسك بالقرآن والسنة ويتم رفض التقليد عن طريق يجرد النفس عن الهوى، والتمسك بالأخلاق حيث يقول: « وأعلم أنة لا يدرك الأشياء علي حقائقها إلا من جرد نفسه عن الأهواء كلها ونظر في الآراء كلها نظراً واحداً مستوياً لا يميل إلي شئ منها، وفتش في أخلاق نفسه بعقله تفتيشاً لا يترك فيها من الهوى والتقليد شيئاً البتة»[١]، والنص السابق يشير إلي علاقة علم الاقتصاد بالأخلاق.

تحديد ابن حزم الفترة الزمنية لرفضه التقليد:

لقد أفاض ابن حزم رفضه للتقليد في كتابه الإحكام في أصول الأحكام حيث يقول: « وليعلم من قرأ كتابنا أن هذه البدعة العظيمة- نعني التقليد- إنما حدث في الناس وابتدئ بها بعد الأربعين ومائة من تاريخ الهجرة، وبعد أن أزيد من مائة عام وثلاثين عاماً بعد وفاة رسول الله ﷺ»[٢]، وهذا النص يفيد التمسك بنصوص القرآن في دراسة علم الاقتصاد.

ويعلل دي لاسي أوليري رفض ابن حزم للتقليد نظراً لرفض داود الظاهري الذي أخذ عنه المذهب الظاهري حيث يقول: « والطريق في الأمر أن ابن حزم طبق القوانين وطرق التشريع العامة علي الالهيات ولقد رفض كداود قوانين القياس والتقليد أي اتباع المأثور في مفهوم قبول فتاوي الرجال المعروفين»[٣]

---

(١) التقريب لحد المنطق – ابن حزم- تحقيق أ.حمد فريد المزيدي – دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان- الطبعة الأول – ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ.صـ١٦٩.

(٢) الأحكام في أصول الإحكام – ابن حزم –حـ٦- صـ٣٠٣

* « يقول ابن حزم مسألة ١٧١٢: فإن ترك أختا شقيقة، وأختا واحدة للأب أو اثنين للأب أو أكثر من ذلك فللشقيقة النصف، والتي للأب، أو للواتي للأب: السدس فقط لأن الله عز وجل أعطي للأخت النصف وأعطي للأختين فصاعداً الثلثين، فصح أنة ليس للأخوات اللواتي للشقيقة النص بالإجماع»[المحلي – ابن حزم – حـ٨ – صـ١٢٦].

(٣) الفكر العربي ومركزه في التاريخ – دي لاسي أوليري – تعله إلي العربية إسماعيل البيطار – دار الكتاب اللبناني –بيروت – ١٩٨٢م. صـ١٩٨.

وكل من يتمسك بالتقليد عند ابن حزم فهو لا يطبق قواعد الفقه لأن الفقه عنده حسب مذهبه هو التمسك بالأمر الشرعي ونصوص الآيات حيث يقول: « إذا التفقه إنما هو الفهم والتدبر فيما حمله من الأمر الشرعي علي صراحته حسبما حمله»[١]

ويرفض ابن حزم التقليد نظراً لتمسكه بنصوص القرآن والسنة حيث يقول في مسألة: « دين الإسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن أو مما صح عن رسول ﷺ إما برواية جميع علماء الأمة عنه علية الصلاة والسلام وهو الإجماع وأما ينقل جماعة عنه علية السلام وهو نقل الكافة وأما براوية الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ إلية علية الصلاة والسلام ولا مزيد قال تعالي﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ وقال تعالي﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ وقال تعالي﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ »[٢]

والدليل القاطع عند ابن حزم علي رفض التقليد هو ذكر الآيات القرآنية« قال أبو محمد: كيف وقد أغنانا الله تعالي عن قولهم في ذلك بما نص في كتابه من أبطال التقليد! فمن قول الله عز وجل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ﴾[٣]»[٤]

المنهج الجدلي عند ابن حزم:

نلاحظ أن ابن حزم يستخدم العقل[٥] في المنهج الجدلي لكي يفرق بين الحق والباطل حيث يقول: « إذ لا فرق بين صورة الحق منه وصورة الباطل فلابد من دليل يفرق بينهما، وليس ذلك إلا لحجة العقل المفرق بين الحق والباطل»[١]

(١) النبذ في أصول الفقه الظاهري –ابن حزم –تحقيق محمد صبحي حسن – دار ابن حزم – الطبعة الثانية – ١٤٢٠م –١٩٩٩م– صـ٥٥.
(٢) المحلي –لابن حزم – تحقيق أحمد محمد شاكر – دار التراث حـ١ بدون طبعة وسنة نشر صـ٥٠.
(٣) سورة العنكبوت:آية –٤١.
(٤) الإحكام –ابن حزم – حـ٦ صـ٢٨٥.
(٥) العقل: هو استعمال الطاعات والفضائل، وهو غير التمييز لأنة استعمال ما ميز الإنسان فضله، فكل عاقل مميز وليس كل مميز عاقل، وهو في اللغة: المنع:تقول عقلت البعير أعقله عقلاً وأهل الزمان يستعملونه فيما

وباعتبار ابن حزم ظاهري لا يعطي الحرية للعقل في البحث إلا من خلال الآيات القرآنية والتمسك بالنص القرآني لذلك يستشهد بآيات القرآن لإثبات الجدل فيقول: « لأنا قد وجدناه تعالي قال ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾[٢] ووجدناه تعالي قد قالادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[٣] فكان تعالي قد أوجب الجدال في هذه الآية، وعلم فيها تعالي جميع آداب الجدال كلها من الرفق والبيان والتزام الحق، والرجوع إلي ما أوجبته الحجة القاطعة»[٤]، وهذا الجدل أساس التجارة.

المناظرة العلمية وأهميتها في النظريات الاقتصادية عند ابن حزم:

علم آداب البحث: وهو علم يبحث فيه عن كيفية إيراد الكلام بين المتناظرين وموضوعه الأدلة من حيث أنها يثبت بها المدعي علي الغير، ومبادية أمور بينه بنفسها، والغرض منه تحصيل ملكة المناظرة لئلا يقع الخبط في البحث فيتضح الصواب[٥]

ويقول ابن حزم في رتبه الجدال:

يجعل له باباً خاصاً في كتابه التقريب لحد المنطق حيث يقول: باب الكلام في رتبه الجدال وكيفية المناظرة الموجبين إلي معرفة الحقائق الاقتصادية المحللة والمحرمة.

حكم الجدل عند ابن حزم:

يقول« من حكم الجدال أن لا يكون الاثنان طالبي حقيقة ومريدي بيان إما أن يكون أحدهما علي يقين عن أمره ببرهان قاطع لا بإيهام نفسه ولا بأمر أقنعها به ويكون الآخر

وافق أهوائهم في سيرهم وزيهم والحق قول الله تعالي ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ سورة يونس آية ١٠٠ يريد الذين يعصونه، وأما فقد التمييز نهو الجهل، أو الجنون علي حسب ما قابل اللفظ [الإحكام حـ١ صـ٥٠]

(١)الإحكام في أصول الأحكام – ابن حزم – مصدر سابق حـ١صـ١٩

(٢) سورة فصلت: آية ٣٣

(٣) سورة النحل: آية ١٢٣

(٤) الإحكام في أصول الأحكام – ابن حزم – طـ١ صـ٢٠.

(٥) العلوم عند العرب يتويب وتعاريف ونصوص – إعداد يوسف ق.خوري منشورات دار الأفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٣ – ١٩٨٣م – صـ١١.

متوهماً أنة علي حق متيناً لنفسه ما لم يحصل له وكالعامة في الظلمة خادعاً لنفسه مغالطاً لعقله أو مغروراً كالحالم لا يدري أنة نائم حتى ينتبه»[١]

فهذه الشروط هي أساس الوصول إلي الحقيقة من خلال الجدل والمناظرة فيقول ابن حزم « فهذا الذي ذكرناه أنة علي يقين من أمره ببرهان قاطع يريد أن يوصل إلي مناظرة من الحقيقة مثل ما عنده منها ويحاول أن يحل شك هذا المغالط المخالف له أو المخالط ويفصح بسره في المغالطة ويدفع شره، أو يكون أحدهما موقنا كما قدمنا والثاني لم يقف علي بيان الحقيقة فهو يطلب الحقيقة والوقوف عليها فإذا اتفق فتلك مناظرة فاضلة»[٢]

ونلاحظ أن ابن حزم يثبت طريقة الجدل علي غرار المذهب الظاهري حيث يقول: «وأما سائر مذاهبنا فنحن منها علي غاية اليقين وقال الله تعالي: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[٣] فأمر عز وجل كما تري بإيجاب المناظرة في رفق، وبالأنصاف في الجدال وترك التعسف، والبذاء، والاستطاعة إلا علي من بدأ بشئ من ذلك»[٤]، إذن المناظرات الحسنة تستخدم في الأسس الاقتصادية.

شروط الجدل عند ابن حزم:

فيما مضي بين ابن حزم بعض شروط الجدل فمنها **الرفق وترك التعسف والبذاء،** والاستطاعة، وكذلك يقول عن شروط الجدل إتباع الحق والصدق في القول: «وأن لم يرجع إلي ما يسمع من الحق فهو من أهل النار فأوجب تعالي أن من كان صادقاً في دعواه فعلية أن يأتي بالبرهان وأن لم يأت بالبرهان فهو كاذب مبطل أو جاهل»[٥]

(١) التقريب لحد المنطق – ابن حزم صـ١٧٢.

(٢) المصدر السباق نفس الصفحة.

(٣) سورة العنكبوت: آية ٤٦

(٤) الأحكام في أصول الاحكام – ابن حزم – صـ٢٢.

(٥) الأحكام في أوصول الأحكام – ابن حزم – صـ٢٣.

ويضع ابن حزم شروطاً للجدل نظراً لتوسعة في علم اللسان والسير والأخبار لأنة« كان جماعاً للكتب جمع منها في علم الحديث والمصنفات والسمندات شيئاً كثيراً كما كان كثيراً لتقييد، لا يدع شيئاً يفوته من سماع أو قراءة أو مشاهدة»[١]

ويشير ابن حزم إلي مساوئ المناظرات التي لا تغني ولا تثمن من جوع ويذم كل من يرفض المناظرات العلمية المفيدة فيقول: « ولم يذم قط هذه المناظرة إلا سخيف جاهل مذموم الطبع مفسد علي الناس قد جعل هذا النقار ستارة دون جهالة فلم يقنع بأن حرم نفسه الخير حتى سعي في أن يحرمه سواة وأما إذا كان المتناظران معاً غالطين أو مغالطين أو كان أحدهما جاهلاً طالباً والثاني غالطاً أو مغلوطاً فتلك مناظرة يكثر فيها الشغب ويعظم النصب ويكثر الصخب ويشتد الغضب ويوشك ان تشتد مضرتها وأما المنفعة فلا منفعة، وبما كان الجاهل فيها مسارعاً إلي قبول ما قرع سمعه دون برهان صحيح فيهلك باعتقاد الباطل وقبوله»[٢]

وعن حال العاقل والاستفاده له من المناظرة يقول ابن حزم:

«وأما إن كان عاقلاً موقناً فالضمون له، انتفاض البنية بالأسف والغيظ إلا أنة محمود في نصرة الحق مأجور بذلك ولعله. أن ينفع سامعاً منه»[٣]

من شروط الجدل عن ابن حزم التمييز بين الحق والباطل لذلك يقول: « فإن كل ذي حسن سليم يدري أن كل ما لم يكن حقاً فهو باطل وما لم يكن باطلاً فهو حق هذا لا يعقل غيره فكيف وقد قال تعالي﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ وقال تعالي﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾»[٤]، ودراسة الحق والباطل مهمان في علم الاقتصاد.

(١) تاريخ الأدب الأندلسي – عصر سيادة قرطبة – د.أحسان عباس – دار الثقافة –بيروت – لبنان – الطبعة الثامن – ١٩٩٦م– صـ ٣١٥، ٣١٦.

(٢) التقريب لحد المنطق – ابن حزم – مصدر سابق – صـ١٧٢.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل –ابن حزم – المطبعة الأدبية –مصر– الطبعة الأولي – الجزء الخامس – ١٣١٧هـ –صـ٥٢.

ويشير ابن حزم إلي استخدام العقل الصحيح لكي يحقق شروط الجدل فيقول: «لا يدرك الحق من طريق البرهان إلا من صفي عقله ونفسه من الشواغل التي قدمنا ونظر من الأقوال كلها نظراً واحداً واستوت عنده جميع الأقوال ثم نظر فيها طالباً لما شهدت البراهين الراجعة رجوعاً صحيحاً غير حموه ضرورياً إلي مقدمات مأخوذة من أوايل العقل والحواس غير مسامح في شئ من ذلك فهذا مضمون له بعون الله عز وجل والوقوف علي الحقائق والخلاص من ظلمه الجهل وبالله تعالي التوفيق»[1]

لذلك يسقط الجدل عن المجنون أو المعتوه فيقول: « اتفقوا علي أن وجوب الحجر من لم يبلغ وعلي من هو مجنون معتوه أو مطبق لا عقل له»[2]

رأي ابن حزم في توظيف المال الخاص للضمان الاجتماعي:

يقرر ابن حزم ضرورة تحقيق مستوي أدني من المعيشة للفقراء والمساكين وأشباههم من أموال الأغنياء الخاصة، أن لم تكف الزكاة لتحقيق هذا المستوي المعيشي **الذي يتضمن أموراً ثلاثة لا غني للإنسان كي يحافظ علي إنسانيته عنها وهي:**

١- ضمان الغذاء الكافي. ٢- ضمان الكساء الكافي للصيف والشتاء.

٣- ضمان المسكن اللائق وذلك في أي بلد كانوا وبحسب ظروف الزمان والمكان»[3]

والملفت في رأي ابن حزم ، أنة ليس دعوة منوبة، أو غطا توجيهاً لضمائر الأغنياء، وإنما هو واجب اجتماعي مفروض علي السلطان أو الإمام أو الدولة الإسلامية، لابد من حسن الاضطلاع، ولا يمكن تركه لاجتهادات الأفراد وجهودهم الخاصة فقط.

(١) المصدر السابق صـ١١٨.

(٢) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات – ابن حزم – حققه حسن أحمد إسبر – الناشر – دار ابن حزم – الطبعة الأولي – ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٣) الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي د.عبد الله مختار يونس- الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م- صـ٤٠٤.

يقول ابن حزم: «وفرض علي الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان علي ذلك، أن لم تقم الزكوات لهم، ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يمكنهم من المطر والشمس، وعيون المارة»[1].

وقد استدل ابن حزم لرأيه هذا بعدة أدلة منها:

١- قولة تعالي: ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾[2] فهذه الآية قد أوجبت حقاً للمساكين وابن السبيل.

٢- قولة تعالي: ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[3] ففي هذه الآية أوجب الله تعالي الإحسان لكل هؤلاء من الإحسان بالقيان بهم عند فقرهم.

نماذج من الفكر الاقتصادي عند ابن حزم:

١- يقرر ابن حزم: ضرورة تحقيق مستوي أدني من المعيشة للفقراء والمساكين وأشباههم من أموال الأغنياء الخاصة من خلال الزكاة والصدقات وهذا ما يسمي بتوظيف المال الخاص في الضمان الاجتماعي ونجد ذلك مفصلاً في كتابه: " المحلي الجزء السادس" قسم الزكاة والصدقات.

٢- يعتبر ابن حزم أحد رواد علم الاقتصاد لأنة بحث كثيراً من المشكلات الاقتصادية مثل البيوع والأجور والضرائب وأنواعها.

٣- الهدف الأسمي عند ابن حزم من الزكاة هو تحقيق الضمان الاجتماعي والقضاء علي الفقراء وعالج ذلك في المسألة ٥٢٠ صـ٦٧ من كتابه المحلي.

---

(١) المحلي – ابن حزم – حـ٦ صـ٢٢٤.

(٢) سورة الإسراء – آية ٢٦ ، ٢٧.

(٣) سورة النساء – آية ٢٦ ، ٢٧.

٤- من الجدير بالذكر أن ابن حزم فرق بين الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي بمعني أن الضمان الاجتماعي من الإنسان المسلم لأخية المسلم أما التكافل الاجتماعي فهو من واجبات الدولة.

٥- ناقش ابن حزم مشكلات اقتصادية كثيرة في كتابه المحلي وبالأخص الجزء الثامن مثل إجارة الأرض الزراعية، والرهن، والقرض وهو الدين والحوالة، والشركة، والمضاربة.

٦- اهتم ابن حزم بعناصر الإنتاج والتي تشمل تعريف الانتاج وعناصر الانتاج والأرض والعمل ورأس المال وتنظيمه، والرزق الحلال للإنسان وتحديد الاحتياجات عن طريق العليمات الاقتصادية المنظمة، وتحديد الاحتياجات مرتبطة بتحسين الأداء الاقتصادي وتصحيح القصور الاقتصادي.

قوله تعالي ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۞ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۞ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾[1] فقد قرر الله تعالي في هذه الآية بين إطعام المساكين ووجوب الصلاة، وكلاهما واجب.وهذه النظريات السالفة الذكر ناتجة من المناهج الاقتصادية

الإجماع عند ابن حزم وأهميته في دراسة علم الاقتصاد:

قال ابن حزم: وهذا إجماع من الصحابة رضي الله عنهم يخبر به أبو سعيد، وبكل ما في هذا الخبر نقول:

من أقول الصحابة والتابعين: ١- عن علي بن أبي طالب أنة قال: « أن الله فرض علي الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقرائهم، فإن جاعوا أو عروا فيمنع الأغنياء، وحق علي الله تعالي أن يحاسبهم ويعذبهم يوم القيامة».

« ويتضح جلياً من رأي ابن حزم أنة يجعل للفقراء حقاً غير محدود بحدود الزكاة، في الأموال الخاصة بالأغنياء، إذ لم تكف الزكاة لتحقيق الحد الأدني لحياتهم، وهو ضمان

(١) سورة المدثر – آية ٤٢ ، ٤٤.

الغذاء والكساء والمسكن اللائق بهم ويتضح أكثر أن ابن حزم قد جعل من الملكية الخاصة مجالاً لتحقيق الضمان الاجتماعي، بوجوب اتفاق الأغنياء من أموالهم الخاصة في سبيل مصلحة الجماعة الإسلامية، تحقيقاً لحد الكفاية لهم»[1]

الاشتراكية عن ابن حزم:

«وقد ظهر في الإسلام فقهاء اشتراكيون يستند في آرائهم إلي السنن الإسلامية ولا يعرفون سنداً غيرها لما يدعون إلية... وأشهر هؤلاء الفقهاء الاشتراكيون الفيلسوف ابن حزم الظاهري الذي يقول في كتابه المحلي" إن زرع الأرض لا يحل إلا علي أحد ثلاثة أوجه إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبذرة وحيوانه، وإما أن يبيح لغيره زرعها ورأي ابن حزم هذا مذهب يستند فقه الفقيه الفيلسوف إلي حجه من الدين تجوز عنده علي ما فصله في كتابه....وليس فيها ما هو أوسط وأعدل ممن يمنع احتكاره الثروة ويجعل للمحرومين حصة معلومة من الثروة»[2]

ابن رشد: (٥٢٦- ٥٩٥هـ -١١٢٦-١١٩٨م)

هو أبو الوليد محمد بن رشد فيلسوف قرطبة، نشأ في أسرة من الفقهاء والقضاة، كان أبوه قاضياً وكذلك وجده الذي أشتهر بالفقه، ويسمي كذلك أبو الوليد الجد تمييزاً له عن أبي الوليد ابن رشد الحفيد.

ولد أبو الوليد الفيلسوف والفقيه والقاضي بقرطبه، وتعلم الفقه والرياضيات والطب، وتولي القضاة بأشبيلية ثم بقرطبة وكان منقطعاً للبحث والإطلاع والكتابة والمدوامة عليها، وصفة ابن الآبار بقوله « لم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وعلماً وفضلاً، وكان علي سرفه أشد الناس تواضعاً، وأخفضهم جناحاً، عني بالعلم من صغره إلي كبره، حتى حكي أنة لم

(١) الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي – د.عبد الله مختار صـ٤٠٧.

(٢) التفكير فريضة إسلامية – عباس محمود العقاد – نهضة مصر – ٢٠٠١م بدون طبعة صـ١٣٤.

يدع النظر والقراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبية وليلة بنائه علي أهلة، وأنة سود فيما صنف وقيد وألف وهذب واختصر نحواً من عشرة آلاف ورقة ومال إلي علوم الأوائل»

وقد اشتهر ابن رشد في أوروبا باللاتينية باسم الشارح أي شارح أرسطو، لا تقل منزلته عند الاسكندر الأفروديسي وثامطيوس وابن طفيل هو الذي رشح ابن رشد ليشرح كتب المعلم الأول.

ولابن رشد أفكار اقتصادية هامة، ومن أهمها البيع بثمن مؤجل أو مقسط بسعر أعلي، وهذا أيضاً باب من أبواب التيسير علي المسلمين، فإن السلعة يمكن أن تعرض بثمن عاجل يدفع عند تسلمها قدره مائة، وبثمن آجل أو مقسط علي دفعات بثمن يزيد علي المائة زيادة غير باهظة، وهناك صورة من البيع تسمي "تبادل الشراء" تحدث عنها ابن رشد فيقول: «أن الإباحة ترتبط بعد التهمة، والأصل إلا نحمل الناس علي التهم، ولكن إن تكرر ذلك أو حدث ممن اعتاد أن يداين الناس فإن التهمة توجد ويترتب عليها الكراهية عند الإمام مالك، وكل ذلك إذا انعدم الشرط فإن وجد فالصفتان حرام»[1]

مفهوم الاقتصاد الإسلامي عند ابن رشد:

يعتبر ابن رشد من أبرز الفلاسفة المسلمين الذين تركوا نظريات اقتصادية مثمرة في الفكر الإسلامي ومن أهم هذه النظريات وهي ما يلي:

١- يقول ابن رشد في الأرض المستأجرة « وأما الأرض المستأجرة علي من تجب زكاة ما تخرجه، فإن قوماً قالوا: الزكاة علي صاحب الزرع، وبه قال مالك والشافعي والثوري، وابن مبارك، وأبو ثور، وجماعة وقال أبو حنيفة وأصحابه: الزكاة علي رب الأرض، وليس علي المستأجر منه شئ»[2]

(١) ابن رشد – بداية المجتهد ونهاية المقتصد – حـ٢- صـ١٥٣.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصر –ابن رشد – حـ ١ – صـ٤٥٠.

ومن قراءة النص السابق لابن رشد نضع أيدينا علي خاصية من خصائص الفكر الاقتصادي وهي الموارد المالية في علم الاقتصاد (بيت المال) ألا وهي [الزكاة] [١] ومن الجدير بالذكر أن ابن رشد يوضح لنا سبب اختلاق الفقهاء في الأرض المستأجرة وأحكامها في اخراج الزكاة حيث يقول: « هل العشر حق الأرض، أو حق الزرع، أو حق مجموعهما؟ إلا أنة لم يقل أحد: إنة حق لمجموعهما، وهو في الحقيقة حق مجموعهما، فلما كان عندهم أنة حق لأحد الأمرين، اختلف في أيهما هو أولي أن ينسب إلي الموضع الذي فيه الاتفاق، وهو كون الزرع والأرض لمالك واحد، مذهب الجمهور إلي أنة للشئ الذي تجب فيه الزكاة وهو الحب.

وذهب أبو حنيفة إلي أنة للشئ الذي هو أصل الوجوب، وهو الأرض»[٢]

ومن خلال التفسيرات السابقة نستطيع أن نقول إن رشد تناول حق الزكاة لأن الله جعل هذا الحق مواساة للفقراء، ومعاونة لذوي الحاجات وتقوية لأواصر المودة بين الأغنياء والفقراء، وتقريباً للفوارق بين الدرجات، ومعالجة لأخطار الفقر ما يهدد كيان الأمة لقولة تعالي﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٣].

موارد بيت المال في فقه ابن رشد:

ويبين لنا ابن رشد **مشروعية الزكاة** في الأرض المستأجرة، وسبب اختلاف الفقهاء فيقول: « وسبب اختلافهم –كما قلنا: هل الزكاة حق الأرض أو حق الحب؟ فإن قلنا: إنة حق الأرض، لم يجمع فيها حقان، وهما العشر، والخراج وإن قلنا: الزكاة حق الحب، كان

(١) الزكاة من أركان الإسلام وقد فرضها الله في السنة الثانية من الهجرة، وقد ضرب الله مثلا للذين ينفقون أموالهم في سبيل الله فقال وقوله الحق ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ والمال النامي الذي ينمو بسبب الزكاة لأنها تطهره.

(٢) المصدر السابق – صـ٤٥١.

(٣) سورة التوبة آية رقم ١٠٣.

الخراج حق الأرض، والزكاة حق حق الحب وإنما يجئ هذا الخلاق فيها لأنها ملك ناقص، كما قلنا، ولذلك اختلف العلماء في جواز بيع أرض الخراج، وأما إذا انتقلت أرض العشر إلي الذمي يزرعها فإن الجمهور علي أنة ليس فيها شئ»[١]

ويفرق ابن رشد بين العشر[٢] والخراج[٣] بالنسبة إلي المسلمين والذميين فيقول: « وقال النعمان: إذا اشتري الذمي أرض عشر، تحولت أرض خراج، وكأنة رأي أن العشر هو حق أرض المسلمين، والخراج هو حق أرض الذميين لكن كان يجب علي هذا الأصل إذا انتقلت أرض الخراج إلي المسلمين أن تعود أرض عشر، كما أن عنده إذا انتقلت أرض العشر إلي الذمي، عادت أرض خراج»[٤].

وتأسيساً علي ما تقدم من النصوص السابقة لابن رشد نجد أنة أنار لنا الطريق إلي النظم المالية والتي تشمل موارد بيت المال المشروعة من عشور وخراج.

في معرفة ما تجب فيه الزكاة من الأموال؟

ومما يمكن استنتاجه فيما يتعلق بأحكام الزكاة، فقد استقر رأي الفقهاء في صنفين.

يقول ابن رشد: « وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال، فإنهم اتفقوا منها علي أشياء واختلفوا في أشياء.

أما ما اتفقوا علية: فصنفان من المعدن: الذهب والفضة اللتين بحلي، وثلاثة أصناف من الحيوان:لإبل، والبقر، والغنم، وصنفان من الحبوب: الحنطة والشعير، وصنفان من الثمر: التمر، والزبيب، وفي الزبيب خلاف شاذ»[٥]

---

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد – ابن رشد – حـ١ –صـ٤٥١.

(٢) يقصد بالعشور الرسوم التي فرضها الخليفة عمر بن الخطاب لأول مرة علي التجار من غير المسلمين.

(٣) الخراج لغة الفلة والإتاوة والحصة المعينة من المال يخرجها القوم في السنة، واسم لما يخرج، والأجر وقد ورد بهذا المعني الأخير في القرآن ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ سورة المؤمنون (٧٢).

(٤) المصدر السابق – نفس الصفحة.

(٥) المصدر السابق – صـ٤٥٥.

ونستطيع أن نفهم كيف أن الفقه الاقتصادي عند ابن رشد يعتمد علي أفكار اقتصادية أخري، **ولإبن رشد أفكار اقتصادية هامة منها في: "كتاب البيوع" وينقسم إلي ستة أجزاء:**

الجزء الأول: في تعريف أنواع البيع المطلقة وفيه أربعو أبواب

الباب الأول: في الأعيان المحرمة البيع.

الباب الثاني: في بيوع الربا، وينحصر في أربعة فصلو.

الفصل الأول: في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل.

موقف ابن رشد من الربا:

ويقول ابن رشد في بيوع الربا: « واتفق العلماء علي أن الربا يوجد في شيئين: في البيع، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف، أو غير ذلك فأما الربا فيما تقرر في الذمة فهو صنفان: صنف متفق علية، وهو ربا الجاهلية الذي نهي عنه، وذلك أنهم كانوا يسلفون الزيادة وينظرون، فكانوا يقولون: (انظرني أزدك) وهذا هو الذي عناه –علية الصلاة والسلام– بقوله في حجة الوداع:" ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب"، والثاني ضع وتعجل، وهو مختلف فيه»[1]

وعن أنواع وأصناف الربا يقول ابن رشد: «وأما الربا في البيع: فإن العلماء أجمعوا علي أنة صنفان: نسيئة، وتفاصيل، إلا ما روي عن ابن عباس من إنكاره الربا في التفاصيل، لما رواه عن النبي ﷺ ، إنة قال:" لا ربا إلا في النسيئة[2]" وإنما صار جمهور الفقهاء إلي أن الربا في هذين النوعين لثبوت ذلك عنه ﷺ»[1]

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد –ابن رشد – حـ٢ – صـ٢١٩.

(٢) للحصول علي المال في الإسلام طريقا، هما العمل والميراث وطبيعي أن من يعمل يلزم أن يجني ثمار عمله، والإسلام يحثُ علي العمل، وبالتالي يبيح للعامل أن ينال كفاء جهده قال تعالي: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ سورة الجمعة آية ١٠ وقال ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ سورة الملك آية١٥ وسوي الله سبحانه بين العامل المكافح وبين المجاهد في سبيل الله قال تعالي: ﴿

من النصوص السابقة لابن رشد يتبين لنا أن الربا مصيبة عظمي وداهيـــة دهمـــاء وداء عضال فتاك قتال، وأن الذي يتعاطي الربا يسرع إلية الفقر، ويحيق له البؤس ويقـــع في البلاء العظيم والهم المقيم.

ويزيد ابن رشد في أحكام الربا وانحصاره في أربعة فصول: حيث يقول الفصل:

الأول: في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاصيل، ولا يجوز فيها النساء، ويتبين عله ذلك.

الثاني: في معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء.

الثالث: في معرفة ما يجوز فيه الأمران جميعاً

الرابع: في معرفة ما يعد صنفاً واحداً مما لا يعد صنفاً واحداً»[٢]

ويوضح لنا ابن رشد بعض النظريات الاقتصادية وهي ما يلي:

١- **كتاب القراض:** وفيه ثلاث أبواب في محلة، في مسائل الشروط، القول في حكم القراض، القول في أحكام الطوارئ، القول في حكم القراض الفاسد، القول فـــي اخـــتلاف المتقارضين.

ويقول ابن رشد عن القراض[٣]: « ولا خلاف بين المسلمين في جواز القراض، وأنة مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام، وأجمعوا علي أنة صفته أن يُعطي الرجـــل الرجـــل المال علي أن يتجربه علي جزء معلوم بأخذه العامل في ربح المال، أي جزء كـــان ممـــا

وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ۙ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ سورة القصص آيـــة ٧٧. [الاقتصاد في الفكر الإسلامي د.أحمد شلبي صـــ٣]

(١) المصدر السابق – نفس الصفحة.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد –ابن رشد –حـــ٢ صـــ٢١٩، ٢٢٠.

(٣) إن أفضل المعروف إغاثة الملهوف وأن أقرب القربات من رحمه رب العالمين تفريج كربه ذوي الحاجات المحتاجين، فإن كنت من الذين أنعم الله عليهم بنعمة الإيمان أقرضته، وأن من حكمة القرض تآلف النفـــوس وعطف القلوب علي المقترض وأن أفضل ما يتمناه المرء في دنياه ميل القلوب إلية لقوله تعـــالي: ﴿مَّـــن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾

يتفقان عليه ثلثاً، أو ربعاً، أو نصفاً، وأن هذا مستثني من الإجارة المجهولة، وأن الرخصة في ذلك إنما هي لموضع الرفق بالناس، وأنة لا ضمان علي العامل فيما تلف من رأس المال إذا لم يتعد، وإن كان اختلفوا فيما هو تعد ما ليس يتعد وكذلك أجمعوا بالجملة علي أنة لا يقترن به شرط يزيد في مجهولة الربح، أو في الغرر الذي فيه، وكذلك اتفقوا علي أنة يجوز بالدنانير، والدراهم»[1]

وفيما مضي من نظريات اقتصادية رائعة عند ابن رشد، كان الهدف الأساسي منها تحريم الربا والاحتكار لأن مجتمع الربا والاحتكار لا سبيل إلي قيام المحبة والتعاون والتكافل.

من كل ما تقدم نخلص إلي القول بأن ابن رشد عالج كثير من المشكلات الاقتصادية والآن نتحدث عن نموذج طيباً ومبدعاً في المجال الاقتصادي **وهو العز بن عبد السلام.**

الفكر الاقتصادي عند العز بن عبد السلام:

لقد كان العز بن عبد السلام مفكراً اقتصادياً ومصلحاً اجتماعياً، تجلت هذه الخاصية الاقتصادية التنظيمية الترتيبية في أسلوبه ومنهجه عن طريق مضفاته الخاصة حيث يقول **في تنوع الإحسان: « الإحسان الشرعي أنواع:**

أحدهما: فرض عين كالزكوات، والنفقات.

والثاني: فرض كفاية، كالجهاد وتجهيز الأموات.

والثالث: سنة عين، كالضحايا والهدايا والصدقات.

والرابع: سنة كفاية كتسليم أحد الجماعة علي من يمرون به من الآحاد والجماعات»[2]

وفي هذا السياق يقول العز بن عبد السلام بأن التنمية الاقتصادية أساس المصالح الدنيوية لأنها تشمل جوانب مختلفة من علم الاقتصاد حيث يقول: « وما شرع للمصالح

(١) المصدر السابق – صـ٣٧٠

(٢) شجرة المعارف في الأقوال والأفعال العز بن عبد السلام – صـ١٩٥.

الدنيوية ولا يتعلق به المصالح الأخروية إلا تبعاً، كإقباض الحقوق الواجبة، وفروض الكفايات التي تتعلق بها المصالح الدنيوية من الحرث والزرع والنسيج والغزل والصنائع التي يتوقف عليها بقاء العالم ودفع ما يجب دفعه وقطع ما يجب قطعه فهذا لا يؤجر علية إذا قصد إلية إلا أن ينوي به القربة إلي الله عز وجل فإن الله لا يقبل من الأعمال إلا ما أريد به وجهه وإنما الأعمال بالنيات»[١]

وعن موارد بيت المال المشروعة يقول: « التقرير بالجزية وهو مختص بأهل الكتابين والمجوس لإيمانهم بالكتب السماوية التي يوافق معظم أحكامها أحكام الإسلام.....ولا تؤخذ الجزية عوضاً عن تقريرهم علي الكفر، إذ ليس من إجلال الرب إن تؤخذ الأعواض علي التقرير علي سبة وشتمه ونسبته إلي ما لا يليق بعظمته، وإنما الجزية مأخوذة عوضاً عن الحقن وصيانة أموالهم وحرمهم وأطفالهم»[٢]

وعلم الاقتصاد يعبر عن الحاجات للإنسان حيث يقول: « الإنسان مكلف بعبادة الديان...ولن تتم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته من المأكل والمشارب والملابس والمناكح»[٣].

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا أن العز بن عبد السلام كان مفكراً امتازت نتاجاته وأفكاره الاقتصادية بالتنظيم وحسن الترتيب ودقة التصنيف، وهناك نموذجاً آخر وهو:

ابن خلدون: (٧٣٢هـ – ١٣٣٢م):

مولد ونشأته:

« عبد الرحمن بن محمد بم محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بم محمد إبراهيم ابن محمد بن عبد الرحمن بن خلدون الحضري الإشبيلي الأصلي، التونسي المولد، أبو

(١) الإحكام في مصالح الإنام – العز بن عبد السلاج حـ١ صـ٢٥٨.
(٢) القواعد الكبري – العز بن عبد السلام– حـ١ ـ١٤٩.
(٣) المصدر السابق – حـ٢ صـ١٤٩.

زيد ولي الدين المالكي، من المائة التاسعة ولد في أول شهر رمضان سنة اثنين وثلاثين وسبعمائة، واشتغل في بلاده وسمع من الوادي أش وابن عبد السلام وغيرهما»[١]

أما عن رحلته العلمية إلي مصر والمناصب التي تولاه فيقول ابن أبي أصيبعة « ولما دخل الديار المصرية تلقاه أهلها وأكرموه وأكثر وأملازمته والتردد إلية، فلما ولي المنصب تنكر لهم، وفتك في كثير من أعيان الموقعين والشهود وقيل إن أهل المغرب لما بلغهم أنة ولي القضاء عجبوا من ذلك»[٢]

بعد أن تناولنا حياة ابن خلدون ونشأته بشئ من الإيجاز، نتحدث بعد ذلك عن بعض **النظريات الاقتصادية عنده وهي ما يلي:**

«**في صناعة الفلاحة:** هذه الصناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام علي اثارة الأرض لها إزدراعها وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلي بلوغ غايته ثم حصاد سنبله، واستخراجها حبه من غلانمة وأحكام الأعمال لذلك وتحصيل أسبابة ودواعية وهي أقدام الصنائع لما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الإنسان ودواعية وهي أقدم الصنائع لما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الإنسان غالباً إذ يمكن وجوده من دون القوت ولهذا اختصت هذه الصناعة بالبدون إذ قدمنا أنة أقدم من الحضر وسابق علية فكانت هذه الصناعة لذلك بدوية لا يقوم عليها الحضر ولا يعرفونها لأن أحوالهم كلها ثانية علي البداوة»[٣].

وتقول في صناعة البناء: «هذه الصناعة أول صنائع العمران الحضري وأقدمها هي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للسكن(للستر) والمأوي للأبدان في المدن....» [٤]

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق د.حامد عبد المجيد وآخرون د.ت.ط ١٣٧٦ هـ -١٩٥٦م – حـ٢ صـ٣٤٣.

(٢) المصدر السابق – صـ٣٤٤، ٣٤٥

(٣) مقدمة ابن خلدون من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر – دار الهلال الطبعة الأخيرة ٢٠٠٠م- صـ٢٥٩.

(٤) المصدر السابق – صـ٢٥٩

المنهج الاستقرائي:

وهذا المنهج يبدأ من الجزئيات وينتهي إلي الكليات بمعني أن ابن خلدون عندما يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية والعمرانية يبدأ أولاً بدراسة الإنسان لأن الإنسان هو أساس علم العمران البشري، ويستخدم ابن خلدون مبدأ العلية لأنها من أساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة الاجتماعية ويستخدم أيضاً مبدأ الملاحظة لأنها جزء جوهري من المنهج الاستقرائي المعتمد علي التجربة.

ومن فوائد المنهج الاستقرائي عند ابن خلدون هي ما يلي:

(١) تمكين الباحث من تحليل الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) التجربة أكثر نفعاً من التأليف.

(٣) المنهج الاستقرائي المعتمد علي التجربة يثبت صحة الفرض العلمي في دراسة الظاهرة وهذا المنهج مهم في دراسة الأسس الاقتصادية.

(٤) نتائج التجربة أكثر دقة وموضوعية من نتائج الملاحظة.

بعد أن تناولنا تعريف ابن خلدون لصناعة الفلاحة، وصناعة البناء وتطبيقها عن طريق المنهج الاستقرائي العلمي **وهو الذي يبدأ بدراسة الجزئيات ويصل إلي الكليات نستخلص ما يلي:**

١- يؤكد ابن خلدون علي أن المنهج شئ طبيعي يخضع لقوانين عامة وهذه القوانين هي أساس الظواهر الاقتصادية مثل معالجة مشكلة الفقر.

٢- بعد أن أسس ابن خلدون علم العمران البشري ويري أن هذا العلم تحكمه قوانين الثبات أو النظام، وقانون الاستاتيكا الاجتماعية، وقانون الحركة والتغير، والديناميكا الاجتماعية، وهذه القوانين تعمل علي ازدهار التنمية والاقتصادية، وعلاج مشكلة الفقر والجوع، وتحقق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي بين الناس.

وتوجد نظريات اقتصادية متعددة ومتطورة في كتابة المقدمة.

ومن أهم النظريات والمناهج الاقتصادية عند ابن خلدون هي ما يلي:

١- في اختلاف أحوال العمران في الخصب والجوع.

٢- في أن أجيال البدو والحصر طبيعية.

٣- في أن البدو وأقدم من الحضر وأن البادية أصل العمران.

٤- في أن عوائق الملك حصول الترف وانغماس القبيل في النعيم.

٥- انتقال الدولة من البداوة إلي الحضارة.

٦- أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها.

٧- في معني البيْعة.

٨- في معني العهد.

٩- في حقيقة الرّزق والكسْب وشرحها.

١٠- في وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه.

١١- في أن ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز.

١٢- في أن الجاه مفيد للمال.

١٣- في أن الفلاحة من معاش المتضعفين وأهل العافية من البدو.

١٤- في معني التجارة ومذاهبها وأضافها.

١٥- في الاحتكار.

١٦- في نقل التاجر للسلع.

١٧- في أن رخص الأسعار مصر بالمحترفين بالرخص.

١٨- في أن الصنائع لابد من العلم.

١٩- في صناعة البناء.

٢٠- في صناعة التجارة.

٢١- في صناعة الطب.

٢٢- في صناعة الحياكة والخياطة.

وكل هذه النظريات السابقة "يجب أن تستند إلي حقيقة وجود قوانين أو قواعد معينة تحكم العمران البشري، أي تحكم حركة المجتمع الإنساني غير أنة إذا كان هناك قوانين.

أهم الصناعات عند ابن خلدون وأهميتها في المجال الاقتصادي:

أو قواعد عامة إلا أنة يتعين تطبيقها، مراعاة اختلاف الأمم والبقاع والأمصار، وأن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم علي وتيره واحدة، هذه القواعد العامة التي خصص لها ابن خلدون مقدمته المشهورة»[١]

لقد تناول فيما مضي ابن خلدون صناعة الفلاحة وصناعة البناء وأهميتها في المجال الاقتصادي من زيادة الإنتاج عن طريق العمل والتجارة والزراعة وبين لنا ابن خلدون أن هذه الصناعة تختص بالبدو دون الحضر، بعد ذلك يتناول **صناعة الطب وأهميتها في استخدام الأدوية النباتية لعلاج الفقراء،** والإنسان السليم الخالي من الأمراض هو الذي يزرع وينتج حيث يقول عن صناعة الطب « ومن فروع الطبيعيات صناعة الطب وهو صناعة تنظر في بدن الإنسان من حيث يمرض ويصح فيحاول صاحبها حفظ الصحة، وبرء المرض بالأدوية والأغذية بعد أن يتبين المرض الذي يخص كل عضو من أعضاء البدن وأسباب تلك الأمراض التي تنشأ عنها وما لكل مرض من الأدوية مستدلين علي ذلك.....» [٢]

ومن الجدير بالإشارة هنا إلي أن ابن خلدون يتناول أهمية هذه الصناعة في الحواضر فيقول في الفصل التاسع والعشرون في صناعة الطب وأنها محتاج إليها في **الحواضر والأمصار دون البادية:** « هذه الصناعة ضرورية في المدن والأمصار لما عرف من فائدتها فإن ثمرتها حفظ الصحة للأصحاء، ودفع المرض عن المرض بالمداواة

(١) قادة الفكر الإسلامي في ضوء الفكر الحديث د.راشد البراوي – الطبعة الأولي – مكتبة النهضة المصرية – ١٩٦٩م. صـ٦٦.

(٢) مقدمة ابن خلدون – حـ١- صـ٣٠٩.

حتى يحصل لهم البرء من أمراضهم واعلم أن أصل الأمراض كلها إنما هو من الأغذية كمال قال ﷺ في الحديث الجامع للطلب وهو قوله المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء فالحمية الجوع وهو الاحتماء من الطعام والمعني أن الجوع هو الدواء العظيم الذي هو أصل الأدوية وأما قوله أصل كل داء البرءة فمعني البرءة إدخال الطعام علي الطعان في المعدة قبل أن يتم هضم الأول»[١]

العوامل المحددة لقيمة النقود عند ابن خلدون والتي تشمل وظائف السياسة النقدية وتعريف عرض النقود، المستخدمة في المبادلات التجارية:

ونلاحظ أن ابن خلدون قد تحدث عن المرتكزات الأساسية لحماية الاقتصاد الإسلامي ومن أهمها: "**القضاء**"[٢] حيث يقول: « القضاء منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعا للتنازع إلا أنة بالأحكام الشرعية المتلقاه من الكتاب والسنة، إذن فالقضاء شرعاً هو الإخبار عن حكم شرعي علي سبيل الإلزام: فهو حكمية توصي لموصوفها نفوذ حكمة الشرعي»[٣]

وتأسيساً علي ما تقدم بدأ ابن خلدون يتناول العملات والعلاقات التجارية أما.

أنواع العملات النقدية عند ابن خلدون" السكة":

يقول ابن خلدون عن السكة: « وهم الختم علي الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد بنفش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها علي الدينار والدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة، بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس

(١) المصدر السابق – صـ٢٦٤.

(٢) القضاء لغة هو إحكام الشئ والفراغ منه، لقوله تعالي ﴿.....فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ سورة طه آية رقم ٧٢، وعرف منصب قاض القضاة أيضاً في غرب العالم الإسلامي في الأندلس تحت اسم قاض الجماعة.

(٣) المقدمة – ابن خلدون – صـ١٦٠

في خلوصه بالسبك مرة بعد أخري، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير يوزن معين صحيح يصطلح علية فيكون التعامل بها عدداً»[١]

وتجدر الإشارة هنا إلي أن ابن خلدون بعد أن تحدث عن أنواع الصناعات والعملات يتناول بعد ذلك أسعار المدن حيث يقول: « اعلم أن الأسواق كلها تشتمل علي حاجات الناس، فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلا والبصل والثوم وأشباهه، ومنها الحاجي والكمالي مثل الأوم والفواكه والملابس والمعادون والمراكب وسائر المصانع والمباني، فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوا وما في معناه، وغلبت أسعار الكمالي من الأدم الفواكه وما يتبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس، والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي علي اتخاذها، إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله»[٢]

وإلي هذا الترتيب بعد شرح ابن خلدون العملات النقدية بدأ يتناول العلاقات التجارية عن طريق العملة، والقيم التجارية وعلاقتها عند ابن خلدون.

ويعد ابن خلدون نموذجاً من النماذج الاقتصادية التي تجسد القيم الاقتصادية الأصلية عن طريق نظرياته الاقتصادية ومن أهمها التجارة معناها وأهميتها في حياتنا اليومية.

ويقول ابن خلدون في معني التجارة ومذاهبها وأصنافها: «اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها أياما كانت السلعة من قيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمي ربحاً»[٣]

ومن الجدير بالذكر نجد أن ابن خلدون يتحدث عن الربح والعلاقات التجارية فيقول: «فالمحاول لذلك الربح أما أن يختزن السلعة ويتحين بها حواله الأسواق من الرخص إلي الغلاء فيعظم ربحه، وإما يأن ينقله إلي بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من

(١) المصدر السابق – صـ٢٢٣.

(٢) المصدر السابق – صـ٣١٢

(٣) المقدمة –ابن خلدون صـ٣٣٨.

بلدة الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه، ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار لطالب الكشف عن حقيقة التجارة: أنا أعملها لك في كلمتين: "اشتراء الرخيص وبيع الغالي، فقد حصلت التجارة"»[١]

ويأتي في السياق ذاته اهتمام ابن خلدون بتصنيف الناس وتخصصهم في التجارة، فصل من أي أصناف الناس يحترف بالتجارة وأيهم ينبغي له اجتناب حرفها: « قد قدمنا أن المعني التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلي من ثمن الشراء، أما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلي بلد هي فيه أنفق وأغلي، أو بيعها بالغلاء علي الأجال، وهذا الربح بالنسبة إلي أصل المال يسير، إلا أن المال إذا كان كثير أعظم الربح، لأن القليل في الكثير كثير، ثم لابد من محاولة هذه التنمية من حصول هذا المال بأيدي الباعة في شراء البضائع وبيعها ومعاملتهم في تقاضي أثمانها وأهل النصفة قليل فلابد من الغش والتطفيف المجعف بالبضائع ومن الكل في الأثمان المجعف بالربح، كتعطيل المحاولة في تلك المدة وبها نماؤة ومن الجحود والإنكار المسحث لرأس المال أن لم يتقيد بالكتاب والشهادة»[٢]

موقف ابن خلدون من الاحتكار:

بعد أن تناول ابن خلدون شرح معني التجارة والتسويق للبضائع، وكسب المال، يتحدث بعد ذلك عن الاحتكار[٣] فيقول: « ومما اشتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار أن احتكار الزرع لتحسين أوقات الغلاء مشئوم، وأنة يعود علي فائدته بالتلف والخسران، وسببه والله أعلم أن الناس لحاجتهم إلي الأقوات مضطرون إلي ما يبذلون فيها من المال اضطرارا، فتبقي النفوس متعلقة به، وفي تعلق النفوس بمالها سر كبير في وباله علي من يأخذه مجاناً ولعله الذي اعتبره الشارع باطل»[٤].

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٢) المصدر السابق – صـ٢٣٨، ٣٣٩
(٣) الاحتكار: في اللغة مصدر احتكار وأصل معناه: الجمع والإمساك ومن معاينة أجمع الطعان ونحوه مما يؤكل واحتباسه انتظار وقت غلائة والتحكر والحكره، والحُكره والحكر كلها أسماء للاحتكار وفاعلة يسمي: محتكراً وحكراً.
(٤) المصدر السابق – صـ٣٤٠

" تعقيب "

وبعد أن انتهينا من هذا الفصل نستنتج نتائج مهمة وهي ما يلي:

١- يؤكد ابن حزم الأندلسي علي عدم استخدام الطمع في النظريات الاقتصادية لأنة سبب كل هم، وأنة رذيلة يجب الابتعاد عنها.

٢- يتمسك ابن حزم بعلم الأخلاق لكل يصبح التاجر متمسكاً بفضيلة الصدق والأمانة ، والعهد الأمين، وعدم الغش في الأموال والبضاعة.

٣- لقد تناول ابن حزم مبدأ الضمان الاجتماعي لأن الزكاة تضمن حقاً معلوماً للفقراء، ومسؤولية المجتمع عن ضمان تحقيق مستوي من العيش لكل عاجز، وكل محتاج، وكل أفراد الطبقة الضعيفة.

٤- يعتبر ابن حزم أحد رواد علم الاقتصاد لأنة بحث كثيراً من المشكلات الاقتصادية مثل البيوع، والأجور، والضرائب بأنواعها.

٥- ناقض ابن حزم في كتابه "المحلي" نظريات اقتصادية كثيرة مثل الأرض الزراعية، والرهن، والقرض، والشركة، والمضاربة.

ومن أهم النتائج الاقتصادية عند الفيلسوف والفقيه ابن رشد هي ما يلي:

١- يتناول ابن رشد نظرية الأرض المستأجرة علي من تجب زكاة ما تخرجه.

٢- يؤكد ابن رشد علي حق الزكاة لأن الله جعل هذا الحق مواساة للفقراء ومعاونة لذوي الحاجات، ومعالجة لأخطار الفقر.

٣- يفسر ابن رشد في كتابة البيوع عن تعريف أنواع البيع المطلقة مثل في الأعيان المحرمة للبيع، وفي بيوع الربا، وفي معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل، وتحريم الربا، وتحريم الاحتكار للسلعة.

وقد تناولنا أيضاً أهم النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وتوصلنا إلي ما يلي:

١- يهتم ابن خلدون بعلم الاقتصاد الاجتماعي عن طريق بعض الصناعات مثل صناعة الفلاحة، وصناعة البناء، وهي أول صنائع العمران الحضري وأقدمها.

٢- ويؤكد ابن خلدون علي استخدام المنهج الاستقرائي في النظريات الاقتصادية حيث يقول إن التجربة أكثر نفعاً من التأليف ونستخدم ذلك في صناعة الطب لعلاج كثير من الأمراض المنتشرة وسط المجتمع.

٣- يعتبر ابن خلدون عن أهمية الصناعات مثل صناعة التجارة، والحياكة وصناعة الطب، وصناعة البناء، وحقيقة الرزق والكسب.

٤- يتحدث ابن خلدون عن أهم النظريات الاقتصادية وهي العوامل المحددة لقيمة النقود، ويهتم بدراسة أهم العملات وهي السكة، وأسعار المدن ويحرم الاحتكار للسلع، ويحرم الربا بأنواعه.

٥- لاشك أن إسهامات ابن خلدون في علم الاقتصاد استند إليها آدم سميث وريكاردو وكينز وغيرهم فعلي سبيل المثال نظرية ابن خلدون عن الضرائب أو ما يعرف بنموذج ابن خلدون نفسه الذي ظهر حديثاً في القرن العشرين بقانون لافرو وقد اعترف لافرو نفسه بأنه استمد هذه الأفكار من أفكار ابن خلدون، وله الفضل فيما يعرف اليوم بقانون كريشام القائل بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة.

٦- يؤكد ابن خلدون علي ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في مضمونها العام ووضعها في قمة هرم ما يعرف بنموذج ابن خلدون لكنه اتفق مع ماركس في نظريه الصراع الطبقي أو ما يعرف في الفكر الماركسي بالمادية التاريخية والتي عبر عنها ابن خلدون بالعصبية واتفق معه أيضاً في مفهوم فائض القيمة وفي قضية النمو السكاني وقانون التطور في حتمية المراحل التاريخية.

٧- طالب ابن خلدون بحرية التجارة وندد بالاحتكار وناقش ذلك في فصل الاحتكار في مقدمته، وناقش ابن خلدون مصادر الحصول علي الربح التجاري من تخزين السلعة كضرورة من ضرورات نقلها من بلد إلي آخر حيث يحتاجها أفراد الدولة الأخيرة وناقش أهمية تعاون الأفراد في العملية الإنتاجية ولاسيما السلع الضرورية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- **القرآن الكريم**
- **الصحيحان: البخارى محمد بن اسماعيل (٢٥٦ هـ) ومسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١ هـ)**

* إحصاء العلوم – الفارابى – شرح د على أبو ملحلم – دار مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٦م.
* الأحكام فى أصول الأحكام – الآمدى – حـ ٣ – طبعة المدنى – د. ت.
* أحياء علوم الدين – الغزالى – المكتبة التجارية بمصر حـ١، حـ٢، حـ٣، حـ٤.
* الأخلاق إلى نيقوماخوس – أرسطو ، ترجمة بارتلمى سانتهلير – ترجمة من الفرنسية إلى العربية – أحمد لطفى السيد– ط١، حـ٢.
* الأخلاق والسير فى مداواة النفوس – ابن حزم – مطبعة السعادة. د. ت.
* آراء أهل المدينة الفاضلة – الفارابى – تحقيق د. البير نصرى نادر – دار المشرق – بيروت – لبنان – الطبعة السابقة – ١٩٩٦ م.
* آراء أهل المدينة الفاضلة – الفارابى – مطبعة السعادة – الطبعة لأولى – ١٣٢٤ هـ – ١٩٠٦م.
* أرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد – الاكفانى – تحقيق عبد المنعم محمد – دار الفكر العربى – القاهرة د. ت.
* الإشارات والتنبيهات – ابن سينا – تحقيق د. سليمان دنيا – حـ٤ – دار المعارف – بمصر – الطبعة الثالثة د. ت.
* الأشباه والنظائر – السيوطى – تحقيق – محمد حسن محمد – م١ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
* الأصول والفروع لابن حزم– تحقيق د. عاطف العراقى وآخرون – مكتبة الثقافة الدينية – مصر – الطبعة الأولى – ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

* أعلام الموقعين عن رب العالمين – ابن الجوزية – تصحيح – صدقى محمد جميل – دار الفكر ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
* الألفاظ المستعملة فى المنطق الفارابى – حققة محسن مهدى – دار المشرق – بيروت – لبنان – بدون سنة نشر.
* الأم – الأمام الشافعى – تصحيح – محمد زهرى النجار – دار المعرفة – بيروت – لبنان.
* الأموال – ابن عبيد القاسم بن سلام – تحقيق – خليل محمد هراس – مكتبة الكليات الأزهرية – الطبعة الاولى – ١٩٦٨ م – ١٣٨٨ هـ.
* بداية المجتهد ونهاية المقتصد – ابن رشد – تحقيق طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.
* البرهان – ابن حزم – من رسائل ابن حزم – تحقيق د. احسان عباس – المؤسسة العربية – حـ ٤ – الطبعة الأولى – ١٩٨٣م.
* البرهان – الفارابى – تحقيق د. ماجد فخرى – دار المشرق – بيروت – لبنان – ١٩٨٧ م.
* تاريخ حكماء الإسلام – البيهقى – تحقيق – ممدوح حسن محمد – مكتبة الثقافة الدينية – مصر – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
* تعاليم ابن باجه على منطق الفارابى – تحقيق د. ماجد فخرى – دار المشرق – بيروت الطبعة الأولى – ١٩٩٤م.
* الضروري في السياسة – مختصر كتاب السياسة لأفلاطون – ابن رشد – ترجمة أحمد شحلان – دار النشر مركز ودراسات الوحدة العربية ١٩٩٨.
* التعليقات – الفارابى – تحقيق د. جعفر آل ياسين – دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
* التقريب لحد المنطق – ابن حزم – تحقيق أ. حمد فريد المزيدى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٣ م – ١٤٢٤ هـ.
* جمهورية أفلاطون – تحقيق د. فؤاد زكريا – الهيئة العامة للكتاب – بدون طبعة – ١٩٨٥ م.

* الحدود والرسوم – الفارابى – تحقيق د/ جعفر آل ياسين – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
* حصول الرفق بأصول الرزق– السيوطى – تحقيق – أحمد عبد الله باجو – الدار المصرية اللبنانية.
* الداء والدواء أو الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى – ابن القيم الجوزية – تحقيق د. محمد جميل غازى – مطبعة المدنى – القاهرة – ١٩٧٨م.
* رسائل منطقية فى الحدود – ابن سينا – تحقيق د. عبد الأمير الأقسم – دار المناهل – لبنان د. ت ١٩٩٣ – ١٤١٣ هـ.
* رسالة فى التسامح – جون لوك – ترجمة منى أبو سنة – الهيئة العامة للكتاب – ٢٠٠٥م.
* الرعاية لحقوق الله – الحارث المحاسبى – حققه عصام فارس وآخرون – دار الجيل بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.
* رفع الأصر عن قضاة مصر – أحمد بين على بن حجر العسقلانى – تحقيق د. حامد عبد الحميد وآخرون د. ت ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٦ م.
* الزواجر عن اقتراف الكبائر – ابن حجر الهيثمى – تحقيق محمد محمود عبد العزيز وآخرون – حـ١ – دار الحديث – القاهرة – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
* سر العالمين وكشف ما فى الدارين – الغزالى – تحقيق – أيمن عبد الجابر البحيرى – دار الأفاق العربية – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
* السياسة – أرسطو – ترجمة بارتلمى سانتهلير – نقلة إلى العربية – أحمد لطفى السيد – الهيئة العامة للكتاب – الطبعة الثانية – ١٩٧٩م.
* السياسة المدنية الملقب بمبادئ الموجودات – الفارابى – حققه – د. فوزى مترى نجار – ط٢ – دار الشرق – بيروت – لبنان – ١٩٩٣ م.
* شجرة المعارف والأحوال ومصالح الأقوال والأعمال – العز بن عبد السلام – تحقيق – إياد خالد الطباع – دار الفكر – دمشق – الطبعة الرابعة – ١٤٢٧ هـ – ١٩٩٨م.
* الشفاء – الطبيعيات – ابن سينا – تحقيق د. محمود قاسم – دار الكتاب العربى – القاهرة – ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

* الشفاء – المنطق – الخطابة – ابن سينا – تحقيق د. محمد سليم سالم – وزارة المعارف العمومية – الطبعة الأميرية – القاهرة – ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.
* طبقات المفسرين – أحمد بن محمد الأدودوي – تحقيق سليمان بن صالح – مكتبة العلوم– المدينة المنورة – ط ١٤٣٧ هـ – ١٩٩٣ م.
* الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية – ابن القيم الجوزية – تقديم محمد محى الدين – دار الفكر – بيروت لبنان د. ت.
* طوق الحمامة – ابن حزم – تحقيق د. محمد يوسف الشيخ – دار الكتاب العربى – بيروت – ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
* عيون الأبناء فى طبقات الأطباء – ابن أبي أصيبعة – الطبعة الأولى– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤١٩ هـ– ١٩٩٨ م.
* الفروق أو أنوار البروق فى أنوار الفروق – القرافى – تحقيق محمد عثمان – المجلد الأول مكتبة الثقافة الدينية – الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
* الفصل فى الملل والأهواء والنحل – ابن حزم – المطبعة الأدبية – مصر – الطبعة الأولى حـ ٥ – ١٣١٧ هـ.
* الفهرست – ابن النديم – تحقيق د/ ناهد عباس – دار قطرى – الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
* الفوائد فى مختصر القواعد – العز بن عبد السلام.
* القانون فى الطب – ابن سينا – ترتيب – جبران جيور وآخرون – مؤسسة المعارف – بيروت – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
* قواعد الأحكام فى مصالح الأنام – العز بن عبد السلام – حـ٢ – المكتبة التجارية – لبنان.
* القواعد الصغرى – العز بن عبد السلام – تحقيق عادل أحمد عبد الجواد – دار الجيل – بيروت لبنان – الطبعة الثانية – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
* القوانين – أفلاطون – ترجمة تيلور – نقلة إلى العربية – محمد حسن ظاظا – الهيئة المصرية العامة للكتاب – بدون طبعة – ١٩٨٦ م.

* كتاب الموتى الفرعونى – برت أم هرو – ترجمة من الهيروغليفية – السيرو إلى بدج – ترجمة إلى العربية د. فيليب عطية – مكتبة مدبولى – مصر – الطبعة الثانية – ٢٠٠٠م.
* الأحكام السلطانية – الماوردى – تحقيق د.عبد الرحمن عميره – دار الاعتصام – ١٩٩٤.
* المحلى – ابن حزم – تحقيق أ. أحمد محمد شاكر – دار التراث – حـ ١ – بدون طبعة.
* مقدمة ابن خلدون – دار الهلال – الطبعة الأخيرة – ٢٠٠٠ م.
* الملة ونصوص أخرى – الفارابى – تحقيق – محسن مهدى – دار المشرق – بيروت – الطبعة الثانية – ٢٠٠١ م.
* الميتافيزيقا – أرسطو ترجمة إلى الأنجليزية ديفيد روس – ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام – الطبعة الثالثة – الإدارة العامة للنشر – ٢٠٠٩م.
* ميزات العمل – الغزالى – تحقيق د/ سليمان دينا – دار المعارف بمصر – الطبعة الأولى – ١٩٦٤ م.
* ميزان الحكمة ومنهج البحث العلمى عند الخازن (ت – ٥٥ هـ) – تقديم د. منتصر محمود مجاهد الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٥.
* النبذ فى أصول الفقه – ابن حزم – تحقيق محمد صبحى حسن – دار ابن حزم – الطبعة الثانية – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
* النفس – ابن رشد – تحقيق موفق فوزى الجير – التكوين للتأليف – والنشر – دمشق بدون طبعة – ٢٠٠٦ م.
* النفس أرسطو – ترجمة د. أحمد فؤاد الأهوانى – المركز القومى للترجمة – ٢٠١١ م.
* نهاية الرتبة فى طلب الحسبة – عبد الرحمن بن نصير الشيزرى – تحقيق د/ السيد الباز – دار الثقافة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
* نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج فى الفقة – شمى الدين محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة الرملى – دار الفكر للطباعة والنشر – الطبعة الأخيرة – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

* وفيات الأعيان وأبناء أنباء الزمان – ابن خلكان – حققة د. حسان عباس المجلد الثالث – دار صادر – بيروت – د. ت – ١٩٠٧ م.

ثانيا: المراجع:

* ابن سينا – د. أحمد فؤاد الأهوانى – دار المعارف بمصر – الطبعة الثانية.
* الاحتكار فى ميزان الشريعة الإسلامية وأثره فى الاقتصاد والمجتمع د. أسامة السيد عبد السميع ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٧م.
* أحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية – د. جمعية محمد محمد براج – دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة الأولى – ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
* أخلاق التاجر وآداب التجارة – مرهف عبد الجبار سقا – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
* أرسطو – خلاصة الفكر الأوروبى – د. عبد الرحمن بدوى النهضة المصرية – مصر – الطبعة الثانية – ١٩٤٤م.
* الاستهلاك وضوابطه الاقتصاد الإسلامى د. عبد الستار إبراهيم المهتيمى – الاردن – الطبعة الأولى – ٢٠٠٥ م.
* الأسس الاقتصادية فى الإسلام وردود على مغالطات تاريخية – الأميرة بديعة الحسنى – الجزائرى – الطبعة الأولى – ١٤٦٠ هـ – ١٩٩٦ م.
* أسس الجغرافية الاقتصادية د/ على هارون – دار الفكر العربى – القاهرة – ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
* العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي – عبد الحميد إبراهيمي – مركز دراسات الوحدة العربية.
* الإسلام والحضارة العربية – محمد كرد على – دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى – الجزء الأول – ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
* أصول الاقتصاد السياسى د. حازم الببلاوى – نشأة المعارف – الإسكندرية – الطبعة الثانية – ١٩٩٦م.

* الاقتصاد الإسلامى علم أم وهم د. غسان محمود إبراهيم وآخرون – دار الفكر المعاصر – دمشق – سوريا – الطبعة الأولى – ١٤٠٢ هـ – ٢٠٠٢ ن.
* الاقتصاد السياسى د. فتحى عبد العزيز الرواشى – مؤسسة طيبة للنشر – القاهرة – الطبعة الأولى سنة ٢٠١١.
* اقتصاديات الموارد الاقتصادية – د. عبد المطلب عبد الحميد – الشركة العربية المتحدة للتسويق – الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
* الأموال نظرية العقد فى الفقة الإسلامى د. محمد يوسف موسى – الطبعة الأولى – ١٩٥٢ م.
* الإنسان والقيم فى التطور الإسلامى. د. محمود حمدى زقزوق – دار الرشاد – الطبعة الأولى – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
* إنسانية التربية الإسلامية – د. أحمد فتحى قاسم – دار اليازوردى – عمان – الأردن – الطبعة الأولى ٢٠١٣ م.
* تاريخ الفكر الاقتصادى – د. عبد الرحمن يسرى أحمد – حـ٢ – الدار الجامعية – الإسكندرية – ط٤ – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.
* تاريخ الفكر الاقتصادى د. محمد عمر أبو عبده وآخرون – الشركة العربية المتحدة – ٢٠٠٩م.
* تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط – يوسف كرم – دار العالم العربى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
* تاريخ الفلسفة العربية – د. جميل صليبا – الشركة العامة للكتاب – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
* تاريخ الفلسفة من أقد العصور إلى الآن – حنا أسعد فهمى – مكتبة النافذة – الطبعة الأولى – ٢٠١٤م.
* التربية الاقتصادية الإسلامية د. على عبد الحليم محمود – دار التوزيع الإسلامية.
* التربية الاقتصادية فى الإسلام – د. عبد الغنى عبود – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٩٢ م.

* تطور الفكر الاقتصادى د. عبد الرحمن يسرى أحمد – الناشر كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.
* التفريط وأثره فى العقود فى الفقه الإسلامى – دار الفكر الجامعى – الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
* الثروة فى ظل الإسلام – البهى الخولى – الطبعة الثانية – ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م.
* الجغرافية الاقتصادية د. حسن عبد القادر – الشركة العربية المتحدة للتسويق – مصر – ٢٠١٠ م.
* الجغرافية السياسية – د. يحيي الفرحان وآخرون – الشركة العربية المتحدة – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١ هت – ٢٠١٠ م.
* جغرافية العمران – د. يحيى الفرحان وآخرون – الشركة العربية المتحدة" – مصر – الطبعة الأولى ٢٠١٠ م.
* جمهورية أفلاطون –أحمد المنياوى – دار الكتاب العربى – ٢٠١٠ م.
* الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى د. أحمد عبد الرازق أحمد – دار الفكر العربى – ٢٠٠٤م.
* حضارة مصر القديمة وآثارها د. عبد العزيز صالح – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – د. ط. ٢٠١٤ م.
* حكمة التشريع وفلسفته – الشيخ على أحمد الجرجاوى – المكتبة التجارية مصر – ١٣٥٦ هـ – ١٩٣٧ م.
* حمورابى – عبد الكريم العلوجى – دار الكتاب العربى – مصر – الطبعة الأولى – ٢٠١٠م.
* دراسات فى الحسبة والمحتسب عند العرب – جامعة بغداد – مركز أحياء التراث.
* دراسة أسلامية أ. عبد العظيم منصور – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٢٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
* الربا والمعاملات فى الإسلام – محمد رشيد رضا – مكتبة الثقافة الدينية – مصر – الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

* السياسة السعرية فى المذهب الاقتصادى د. عبد القادر إبراهيم الهيتمى – الوراق – الطبعة الأولى– الأردن – ٢٠٠٥ م.
* شبهة الربا وأثرها فى عقد البيع والمعاملات المالية المعاصرة د. وليد محمد على – دار الفكر الجامعى – الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٨م.
* الضمان فى العقود الفاسدة – محمد محروس سعدون – دار الفكر الجامعى – الطبعة الأولى ٢٠١٠ م.
* العلاقة بين الاقتصاد السياسى وتطور الفكر الاقتصادى د. ثابت محمد ناصر – دار المناهج للنشر– عمان الأردن – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
* علم الاقتصاد ونظرياته د. طارق الحاج – دار صفاء للنشر – عمان – الأردن – ١٩٩٨م.
* فقه المواريث فى الشريعة الإسلامية د. عبد الحليم محمد منصور – دار الفكر الجامعى – الإسكندرية – الطبعة الأولى سنة ٢٠١٠م.
* الفكر الشرقى القديم د. جمال المرزوقى – دار الآفار العربية – الطبعة الاولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١.
* الفلسفة الاجتماعية د. حسين عبد الحميد رشوان – المكتب الجامعى الحديث – الإسكندرية الطبعة الثانية – ١٩٨٨ – ١٩٨٩ م.
* الفلسفة الشرقية القديمة – د. مصطفى حسن النشار – دار المسيرة – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.
* فلسفة علم الاقتصاد د. جلال أمين – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الثانية – ٢٠٠٩ م.
* فى فلسفة الطب د. أحمد محمود صبحى وآخرون – دار النهضة العربية – بيروت – لبنان – ١٩٩٣ م.
* قادة الفكر الإسلامى د. راشد البراوى – الطبعة الأولى – مكتبة النهضة المصرية – ١٩٦٩ م.
* القيم المالية بين التعبد والتعويض فى الشريعة الإسلامية د. عبد العزيز عمر الخطيب – دار عمار – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

* كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية د. جلال أمين – دار الشروق – الطبعة الأولى – ٢٠٠٧ م.
* مبادئ الاقتصاد . محمد خليل برعى – دار زهران الشرق – بدون طبعة – ١٩٩٦ م.
* محفزات النشاط الاقتصادى فى الإسلام د. أحمد عمر علاش – كنوز المعرفة – الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
* مدخل إلى الفسلفة السياسة د. محمد وقيع الله أحمد – دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
* المذهب الاقتصادى فى الإسلام د. محمد شوقى الفنجرى – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر – الطبعة الرابعة – ٢٠٠٦م.
* المسئولية والجزاء فى القرآن الكريم د. محمد إبراهيم الشافعى – مطبعة السنة المحمدية – الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
* مفهوم الاقتصاد فى الإسلام د/ محمود الخالدى – مكتبة الرسالة الحديثة – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
* مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامى والفكر الغربى د. بشير أمام – دار روائع – الأردن – الطبعة الأولى – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
* مفهوم العدل فى الإسلام د. مجيد ضرورى – دار الحصاد للنشر – سوريا – الطبعة الأولى – ١٩٩٨م.
* مقدمة فى علم الاقتصاد د. محمود يونس وآخرون – المكتب الحديث – الإسكندرية .د.ت.
* الملكية فى الشريعة الإسلامة ودورها فى الاقتصاد الإسلامى – د. عبد الله مختار يونس – الطبعة الاولى – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
* مناهج البحث الاقتصادىد. محمد سليمان – دار المعرفة الإسكندرية – بدون طبعة ونشر.
* منهج الاقتصاد فى القرآن – زيدان عبد الفتاح – جميعه الدعوة – ١٩٩٠م.

* منهج البحث العلمى إجراءاته ومستوياته – مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادى – د. محمد طه بدوى.
* موقف الشريعة الإسلامية من التعامل بالأوراق المالية د. ناصر أحمد إبراهيم النشـــوى – دار الفكر – سنة ٢٠١١م.
* نحو إيديولوجية جديدة للتوازن الاقتصادى والاجتماعى – د/ حيدر رغيبـــة – شـــركة المطبوعات – الطبعة الأولى – ١٩٩٣م.
* النظرية الاقتصادية الإسلامية – اتجاه تحليلى د. يوسف عبد الله الزامل وآخرون – دار عالم الكتب – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـــ – ١٩٩٦ م.
* الوجيز فى الفكر الاقتصادى الوضعى والإسلامى د. عبد الجبار حمد عبد الســـبهائى– دار وائل للنشر – عمان – الأردن – الطبعة الأولى – ٢٠٠١م.
* الوقف فى الشريعة الإسلامية وأثره فى تنمية المجتمع د. محمد بن أحمد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـــ – ٢٠٠١ م – ١٤٣١ هـــ ٢٠١٠م.

ثالثاً: المعاجم الموسوعات:

* التعريفات – الجرجانى المتوفي سنة ٨١٦هـــ – صححه جماعة مـــن العلمـــاء – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠١٠م.
* القاموس المحيط – الفيروز أبادى – دار المعارف – حـــ١.
* قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الإسلامية د. محمد عمارة دار الشـــروق – الطبعة الاولى – ١٤١٣ هـــ – ١٩٩٣ م.
* قاموس مصطلحات الاقتصاد والتجارة – أكرم مؤمن – ٢٠٠٧م.
* لسان العرب – ابن منظور – دار المعارف بمصر – حـــ٣.
* المعجم الفلسفى د. مراد وهبه – دار قباء للطباعة والنشر – ١٩٩٨ م.
* المعجم الفلسفى د. مصطفى حسيبة دار أسامة للنشـــر والتوزيـــع – الطبعـــة الأولـــى ٢٠٠٩م.
* معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية – على بن محمد الجمعة – مكتبة العبيكان – الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـــ/ ٢٠٠٠ م.

* معجم المصطلحات الفلسفية – عبده الحلو – فرنسى – عربى – مكتبة لبنان – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.
* المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – دارا لدعوة –حـ٢– ٢٠١٠م.
* المعجم فى تلخيص أخبار المغرب – المراكشى – دفع حواشية – خليل عمران المنصور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الاولى – ١٩٩٨م.
* معجم مصطلحات الصناعة والأعمال – عربى – E – حسين بن عبد الله الوطيان – مكتبة العبيكان – الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
* موسوعة الحضارة الإسلامية – الاقتصاد فى الإسلام – د. أحمد شلبى – الطبعة العاشرة – مكتبة النهضة المصرية – ١٩٩٣م.
* الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية د. أحمد عبد العزيز النجار وآخرون – الطبعة الاولى – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م – حـ٥.
* الموسوعة الفلسفية الميسرة – على رمضان فاضل – مكتبة النافذة – القاهرة – الطبعة الأولى – ٢٠١٤ م.
* الموسوعة الفلسفية د. اسماعيل الشرفا – دار أسامة للنشر والتوزيع – الأردن – الطبعة الاولى – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
* الموسوعة الميسرة فى الفكر الفلسفى والاجتماعى د. الجميل الحاج – مكتبة لبنان – ناشرون – الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م.

رابعاً: الكتب المترجمة (المعربة):

* أسس الاقتصاد السياسى – نيكتين – دار التقدم – موسكو – ١٩٨٤م.
* أسس بناء الثروة – إس . بى . روبنز كوتلر – ترجمة – هند رشدى – كنوز للنشر – القاهرة – ٢٠٠٩ م.
* الأغنياء والفقراء – جورج جيلدر – ترجمة د. جمال الدين أحمد – سجل العرب ١٩٨٢م.
* افلاطون – سيرته وآثاره – الأب جيمس فيدريكات اليسوعى – المكتبة الشرقية – بيروت – لبنان – الطبعة الاولى ١٩٩١ م.

* اقتصاديات بترول الشرق الأوسط – تأليف شارل عيسوى وآخرون – ترجمة محمد على زيدان – مؤسسة سجل العرب ١٩٦٦م.
* تاريخ الفلسفة الإسلامية د. ماجد فخرى – نقلة إلى العربية د. كمال اليازجى – دار المشرق – بيروت – الطبعة الثانية – ٢٠٠ م.
* التنمية والقيم – ديفيد بيكان وآخرون – الهيئة العامة للكتاب –٢٠٠٧م.
* حضارة الهند – غوستاف لوبون – ترجمة عادل زعيتر – دار العالم العربى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.
* حوار حول التنمية الاقتصادية رولت ويتمان روستو – ترجمة من الفرنسية وقدم له د. صليب بطرس – الهيئة العامة للكتاب – ١٩٨٩م.
* خلاصة تاريخ العرب – كتاب العالم – سيديو – دار الآثار – بيروت.
* الفكر العربى ومركزه فى التاريخ – دى لاسى اوليرى – نقله إلى العربية – اسماعيل البيطار – دار الكتاب اللبنانى – بيروت – ١٩٨٢ م.
* فلسفة العصور الوسطى – فواد سواف تاتاركيفتش.
* الموارد والصناعات عند قدماء المصريين – الفريد لوكاش – ترجمة زكى اسكندر – مكتبة مدبولى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.
* ميلاد العصور الوسطى – هـ – سانت ل. ب موسى – ترجمة عبد العزيز توفيق جادير – الهيئة العامة للكتب – ١٩٩٧ م.
* نظام الاسعار وتخصيص الموارد – ريتشارد – ترجمة عبد التواب اليمانى.
* النظام المالى فى الإسلام – محمد أيوب – ترجمة عمر سعيد الأيوبى – الناشر أكاديمية أنترناشيونال – د. ت الطبعة.
* نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادى – فريدريك م. شرر تعريب د. على أبو عشة – مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢مز
* وسائل التنمية الاقتصادية – نورمان.
* محاورات أفلاطون (أوطيفرون – الدفاع – أقريطون – فيدون) ترجمة د.زكي نجيب محمود – الهيئة العامة للكتاب – ٢٠٠١م.

* تاريخ الفلسفة في الإسلام – دي بور – ترجمة د.أبو ريدة – دار العـــرب –دمشـــق – سوريا – ٢٠١٣م.
* المشكلة الأخلاقية والفلاسفة – أندرية كريسون – ترجمة د.عبد الحليم محمود.
* المبادئ الأخلاقية في التربية – جون ديوي – ترجمة عبد الفتاح السيد هلال – الـــدار المصرية للتأليف والترجمة – ١٩٦٦م.
* بنية الثورات العلمية – تأليف توماس كون – ترجمة شوقي جلال – المجلس الـــوطني للثقافة – عالم المعرفة العدد ١٦٨.
* الغرب وأسباب ثرائه(التحول الاقتصادي في العالم الصناعي) تأليف ل.وبيـــروزل – ترجمة صليب بطرس – دار الفكر العربي – ١٩٩٨م.
* قواعد الثراء – ريتشارد تمبلر – مكتبة جرير – ٢٠٠٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ الإسراء: ٢٤

صدق الله العظيم

إلي روح من ربياني صغيراً داعياً الله سبحانه وتعالي

أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته

جزاء عملهما الصالح أنة نعم المولي ونعم المجيب

المؤلف في سطور

الأستاذ الدكتور/ فيصل صلاح الرشيدي

الجنسية :- (مصري) الديانة (مسلم)

المؤهلات العلمية :-(ليسانس آداب فلسفة جامعة الزقازيق)

- ماجستير تخصص فلسفة بعنوان "النزعة العلمية في فلسفة ابن رشد"

ـــ بتقدير ممتاز.

- دكتوراه في الآداب تخصص فلسفة العلوم والأخلاق .

ـــ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولي .

الخبرات التدريسية : (العمل بالتعليم)

(التدريس بكلية التربية النوعية سنوات عديدة بجامعة الزقازيق)

(التدريس بالمركز الثقافي الإسلامي بمصر التابع لوزارة الأوقاف)

(التدريس بكلية الآداب والعلوم بزليتن بقسم الفلسفة من عام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ف حتى الآن)

(التدريس بقسم الفلسفة لطلبة الدراسات العليا) .

(مناقشة ثلاث رسائل ماجستير بقسم الفلسفة) .

(الإشراف علي رسائل ماجستير ومشاريع التخرج).

(منسق الدراسات العليا بقسم الفلسفة في عام ٢٠٠٢ -٢٠٠٣ ف) .

(عضو اللجنة العلمية لإعداد الدليل العلمي لكلية الآداب والعلوم بزليتن في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ف)

(عضو في جمعية إحياء التراث الإسلامي بمصر من عام ١٩٨٨ حتى الآن) .

(عضو لجنة الترقية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة)

البحوث : (التفكير الفلسفي في الإسلام بحث ألقي في الموسم الثقافي بكلية الآداب بزليتن

المؤلفات : (مفهوم فلسفة التاريخ عند ابن خلدون)

(أدلة وجود الله عند الإمام الغزالي)

(الجانب الأخلاقي عند الغزالي)

(مفهوم العلاقة الجدلية بين الأخلاق والسياسة عند الفارابي)

(مفهوم نظرية الفعل الإنساني في فلسفة الفارابي)

(أسس الفكر الاقتصادية ومناهجه)

(النسق التربوي عند ابن سحنون والقابسي بين الأصالة والمعاصرة)

شهادات التقدير : (المعلم المثالي علي مستوي محافظة الشرقية بمصر في عيد العلم)

(شهادة تقدير من كلية العلوم والآداب بزليتن)

الدرجة العلمية : (أستاذ مساعد)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / ليبيا
جـامعـة المـرقـب
الإدارة الـعـامـة .. الخـمـس

Ministry Of Higher Education
And Scientific Research/Libya
AL-MARGEB UNIVERSITY

التاريخ: 2013/6/16
الرقم الإشاري: .....جلال.....

شهادة خبرة

بعد التحية ،،،

تفيد كلية الآداب والعلوم زليتن ،.جامعة المرقب ، بأن السيد / **د. فيصل صلاح الرشيدي** ، مصري الجنسية ، وهو أحد أعضاء هيئة تدريس بقسم الفلسفة بهذه الكلية اعتباراً من العالم الجامعي : 2002-2003م ، وحتى هذا التاريخ وقام خلال هذه المدة بتدريس طلبة مرحلتي الدراسات الجامعية ، والدراسات العليا.

مرحلة الدراسات الجامعية والمواد هي كالتالي :-

المقررات	السنة
فلسفة يونانية + مدخل إلى الفلسفة + فلسفة أخلاق + أديان وضعية +أساسيات البحث العلمي + نشأة التفكير الفلسفي الإسلامي + مصطلحات فلسفية	الأولى
فلسفة اقتصاد + فلسفة أخلاق + فلسفة قرآن + مقارنة أديان + فلسفة يونانية + فلسفة تاريخ + فلسفة علوم + فلسفة إسلامية في العصر الوسيط + فلسفة أوربية في العصر الوسيط	الثانية
مشكلات فلسفية + فلسفة حديثة + منهج بحث عربي إسلامي + منهج بحث فلسفي + علم الكلام + مصطلحات فلسفية إنجليزية + فلسفة تاريخ	الثالثة
فلسفة لغة + تصوف إسلامي + فكر عربي معاصر + نظرية المعرفة + منهج بحث إسلامي + فلسفة حضارة تاريخ + نصوص و إنجليزية + الإشراف على مشاريع التخرج بالقسم	الرابعة

مرحلة الدراسات العليا والمواد هي كالتالي :-

1.	فلسفة أخلاق وسياسة	.2	علم الكلام
3.	فلسفة قديمة ونصوص	.4	فلسفة حديثة
5.	منطق وفلسفة علوم	.6	فلسفة قديمة

واهم أعمال بالقسم :
- قام بمناقشة ثلاث ماجستير بقسم الفلسفة .
- منسق الدراسات العليا بالقسم
- عضو لجنة الدليل العلمي بالكلية
- منسق الدراسة والامتحانات بالقسم

وكان خلال عمله بهذه الكلية حسن السيرة والسلوك وأدى عمله بكل أمانة وإخلاص متمنين له مزيداً من التوفيق .

أعطيت له هذه الإفادة بناء على طلبه لاستعمالها فيما يسمح به القانون

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. حمزة أحمد عاشور	د. معتوق علي عون	أ. د عياد مفتاح شاحوت
رئيس قسم الفلسفة	عميد الكلية	مدير الإدارة العامة
	أ.د العابد الهمالي سعود	لشؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة
	وكيل الشؤون العلمية بالجامعة	

16/06/2013

☎ 053 2629045 .. 053 2621180 .. 053 2621591 .. 053 2621592 .. 053 2629365 .. 053 2629371
053 2621592 .. 053 2629366 40414 الخمس .. ليبيا info@elmergib.edu.ly www.elmergib.edu.ly

State of Libya
Ministry of Higher Education & Scientific Research
AL Asmarya Islamic University
Zliten - General Department
General Depertment of Teaching Staff

دولـــة ليبيـــا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأسمرية الإسلامية
الإدارة العامة ـ زليتن
الإدارة العامة لشؤون أعضاء هيئة التدريس

الرقم الإشاري : إ.أ.ع.ت.948

التاريخ : 2015 / 8 / 6

Ref No :G.D.T.S 948

Date : 6 \ 8 \ 2015 A . D

إفـــــــادة

تـــفيد الإدارة العامـــة لشـــؤون أعضـــاء هيئـــة التـــدريس بالجامعـــة الأســـمرية الإســـلامية بـــأن الـــدكتور فيصـــل صـــلاح محمـــود الرشـــيدي ، مصـــري الجنســـية قـــد عمـــل عضـــو هيئـــة تـــدريس بكليـــة الآداب ـ بقســـم الفلســـفة بدرجـــة أســـتاذ مســـاعد تخصـــص "فلســـفة علـــوم" مـــن العـــام الجـــامعي 2013م -2014م إلـــى العـــام الجـــامعي2014-2015م ، وقـــد قـــام بتـــدريس المـــواد الآتية الفصل الرابع والخامس والسادس :

المنطق الاستقرائي– المنطق الرياضي– أخلاقيات المهنة– فلسفة العلوم– مصطلحات ونصوصE (1)
فكر عربي معاصر– فلسفة اللغة – فلسفة أوربية وسيطة– مصطلحات ونصوصE(2).

كما قام بالأعمال التالية :

- الإشراف علي بحوث التخرج .
- عضو في لجنة إعداد الدليل العلمي بالقسم.
- تقييم مجموعة من البحوث المقدمة للترقية في مجلة الكلية.

أُعطيت له هذه الإفادة لاستعمالها فيما يخوله القانون

أ. محمد رجب القدار

مدير الإدارة العامة لأعضاء هيئة التدريس

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
الشؤون القنصلية - مكتب مصراته
تصديق رقم: 8189 تاريخ: 08.09.
على امضاء
الرسوم المستحقة:
دون تحمل مسؤولية عما ورد بهذا المستند

Tel : 00218 521 462 13 81 Fax : 00218 521 462 13 81 Email : gata@asmarya.edu.ly

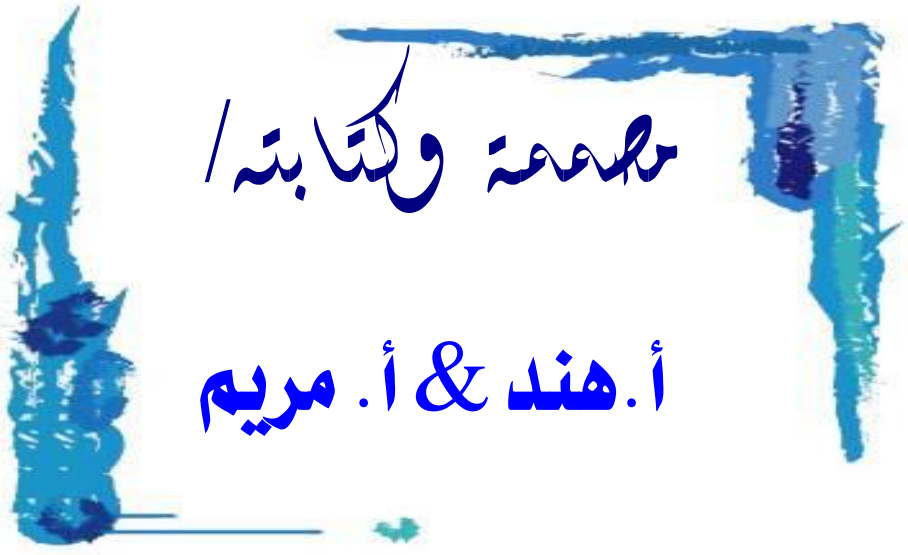
مصممة والكتابة/
أ.هند & أ. مريم